

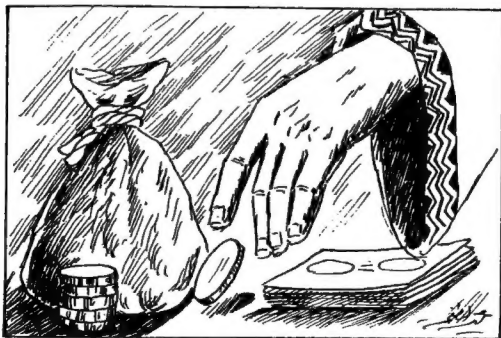
صفحات من تاريخ مصر

٤٣

كتاب مالية مصر

من عهد الفراعنة إلى الآن

للأمير
عمر طوسون
١٢٥٠هـ - ١٩٣١م



الناشر: مكتبة مدبولي - القاهرة

كتاب
ماليت مصر
من عهد الفرعون إلى الآن

الكتاب : كتاب مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن
الكاتب : الأمير / عمر طوسون
الطبعة : الأولى عام ١٩٣١م - المؤلف
الثانية عام ٢٠٠٠م - مكتبة مديبولي
الناشر : مكتبة مديبولي ٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة
تليفون ٥٧٥٦٤٢١ فاكس ٥٧٥٢٨٥٤
رقم الإيداع : ١٩٩٩/١٣٩٧٢
الترقيم الدولي : 3-285-208-977

كتاب مالية مصر

من عهد الفراعنة إلى الآن

للأمير
عمر طوسون
١٢٥٠هـ - ١٩٣١م

الناشر
مكتبة مدبولي
٢٠٠٠

المقدمة

لما بحثنا في الكتب العربية لكتابة مذكرتنا عن أفرع النيل في العصر العربي انفتح أمامنا باب آخر للكلام في موضوع الخراج والمساحة المزروعة في مصر في عصورها المختلفة . فوطنا النفس على كتابة مذكرة أخرى في هذا الموضوع لشدة ارتباطه بموضوع النيل . غير أننا وجدنا الخراج مندمجا في الإيرادات في الغالب فحاولنا في مذكرتنا هذه أن نذكر كل واحد منهما على حدة بقدر الامكان . وقسمنا الكلام إلى ثلاثة أقسام وهي :

(١) - الإيرادات . أو ارتفاع البلاد (حسب

تعبير الكتب العربية)

(٢) - الأتاوة . أو ما يرسل إلى الدولة الفاتحة

(٣) - الخراج والمساحة المقروض عليها

والتقود التي كانت معتبرة في ذلك هي :

١ - التالان في بعض العصور التي قبل الاسلام

٢ - الدينار في العهد الاسلامي

أما التالان فكان من الذهب والفضة والبرونز .

ولكن اتفقت كلمة المؤرخين على أن المراد به هنا ما كان

من الفضة . وقدره بمبلغ ٥٦٠٠ فرنك (٢١٦ جنيها مصريا)

وأما الدينار فن الذهب فقط . وهو يساوي ١٥ فرنكا

و ٨٠ ستميا على تقدير صمويل برنارد في كتاب « وصف مصر » عبارة
عن ٦٠٩ مليات . وعلى تقدير الذهبي وعلى مبارك يساوى
٥٩١ مليا . فتوسط التقديرين ٦٠٠ مليون أو ٦٠ قرشا .
وستقدره بذلك

والفروق الشاسعة التي ربما يلاحظها القارىء في عبارات
المؤرخين عن المبالغ الدالة على الإيرادات مبنية على ماثرى على
أن بعضهم يذكرها بدون حذف المصروفات منها ، والبعض
الآخر يذكر الباقي فقط بعد حذفها . وهذا هو السبب أيضا
في أن أرقام الإيرادات قد لا تختلف في كثير من الأحيان عن
أرقام الأناوة في عباراتهم . على أن من أهم الأسباب في
اختلاف إيراد مصر أنها بلد زراعى مرتبط بالنيل في ثروته
وهو مختلف الفيضان . زد على ذلك اختلاف إيراداتها بحسب
اتساع رقعتها بالفتوحات في افريقية وآسيا تارة وضيقها تارة أخرى
وأكثر مؤرخى العرب يستعملون كلمة « خراج » وهم
يعنون الإيرادات مع أن هذه الكلمة بالمعنى الحقيقى لها تدل
على مايجب عن الأرض المزروعة (أموال الاطيان) .
فاضطربنا مرات كثيرة أن ندمج في قسم الإيرادات مبالغ ذكرت
تحت هذه التسمية

والتواريخ المذكورة تحت أسماء الحكام هى تواريخ وفياتهم .
اللهم الا إذا وجد مايدل على شئ آخر ؟



القسم الاول

الابرادات

الفصل الاول

عصر الفراعنة

لم نقف على أى مستند فى ذلك العهد يصح الركون
اليه عن المبالغ التى كانت تجبها الفراعنة من
القطر المصرى فى غير المؤلفات العربية

ولقد سد مؤلفو العرب هذا الفراغ ولكن مع
الأسف أناروا الشكوك بالمبالغ الجسيمة التى ذكروها .
وانما نذكرها هنا لا لأنها تبين حقيقة مقادير هذه
الابرادات فى ذلك العصر بل ليطلع القارى عليها لأنه بالطبع
شغوف بالمعرفة وها هى :

قال الشيخ أبو صالح الأرمنى فى تاريخه « الكنائس ،

ص ٣٠ :

استخرج فرعون موسى واسمه الوليد بن مصعب
تسعين ألف ألف دينار (.../.../٥٤٠ هـ ج . م) اه
وقال المقريزى فى خططه نقله عن ابن وصيف
شاهج ١ ص ٧٥ من طبعة بولاق وهو المؤرخ

الوحيد الذى أسهب أكثر من غيره فى هذا الموضوع
وأفرد له فصلاً خاصاً :

ارتفع مال البلد على يد ندراس بن صا مائة ألف ألف
دينار وخمسين ألف ألف دينار (٩٠/٠٠٠/٠٠٠ ج . م)
وفى أيام كلكن بن خريشا بن مالىق بن ندراس مائة ألف ألف
دينار وبضعة عشر ألف ألف دينار . ولما زالت دولة
القبط الأولى من مصر وملكها العالقة اختل أمرها .
وكان فرعون الأول يجيها تسعين ألف ألف دينار
(٥٤/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) يخرج من ذلك عشرة آلاف
ألف دينار (٦/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) لمصالح البلد وعشرة
آلاف ألف دينار لمصالح الناس من أولاد الملوك
وأهل التعفف وعشرة آلاف ألف دينار لأولياء الأمر
والجند والكتاب وعشرة آلاف ألف دينار لمصالح فرعون
ويكنزون لفرعون خمسين ألف ألف دينار
(٣٠/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) ثم قال وقال ابن دحية :

وجيت مصر فى أيام الفراعنة فبلغت تسعين
ألف ألف دينار (٥٤/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) بالدينار
الفرعونى وهو ثلاثة مثاقيل من مثقالنا المعروف الآن بمصر
الذى هو أربعة وعشرون قيراطاً كل قيراط ثلاث
جات من قح فيكون بحساب ذلك مائتى ألف ألف
وسبعين ألف ألف دينار مصرية (١٦٢/٠٠٠/٠٠٠ ج . م)

وذكر الشريف الجواني أنه وجد في بعض البرابي بالصعيد
مكتوبا باللغة الصعيدية مما نقل بالعريفة مبلغ ما كان
يستخرج لفرعون يوسف عليه السلام وهو الريان
ابن الوليد من أموال مصر بحق الخراج مما يوجه الخراج
وسائر وجوه الجبايات لسنة واحدة على العدل والانصاف
والرسوم الجارية من غير تأول ولا اضطهاد ولا مشاحة على
عظيم فضل كان في يد المؤدى لرسمه وبعد وضع مايجب وضعه لحوادث
الزمان نظرا للعاملين وتقوية لحالهم ، من العين أربعة
وعشرون ألف دينار وأربعمائة ألف دينار
(١٤٠٠ / ٦٤٠ / ١٤ ج ٢٠ م)

ثم قال وقال الحسن بن علي الأسدي :

أخبرني أبي قال - وجدت في كتاب قبلي باللغة الصعيدية
ما نقل الى اللغة العريفة أن مبلغ ما كان يستخرج
لفرعون مصر بحق الخراج الذي يوجد وسائر وجوه الجبايات
لسنة كاملة على العدل والانصاف والرسوم الجارية من غير
اضطهاد ولا مناقشة على عظيم فضل كان في يد المؤدى لرسمه
وبعد وضع مايجب وضعه لحوادث الزمان رقعا بالمعاملين
وتقوية لهم ، من العين أربعة وعشرون ألف دينار وأربعمائة
ألف دينار من جهات مصر (١٤٠٠ / ٦٤٠ / ١٤ ج ٢٠ م)
وذلك ما يصرف في عمارة البلاد لحفر الخلل واتقان الجسور
وسد الترع واصلاح السبل والساسة ثم في تقوية من يحتاج

التقوية من غير رجوع عليه بها لاقامة العوامل والتوسعة في
 البزار وغير ذلك وثمر الآلات وأجرة من يستعان به
 من الاجراء لحل الأضناف وسائر نفقات تطريق أراضيهم، من
 العين ثمانمائة ألف دينار (٨٠٠/٠٠٠ ج . م) . ولما
 يصرف في أرزاق الأولياء الموسومين بالسلاح وحملته والغلمان
 وأشياعهم مع ألف كاتب موسومين بالدواوين سوى اتباعهم
 من الخزان ومن يجرى مجرام وعدتهم مائة ألف وأحد عشر
 ألف رجل ، من العين ثمانية آلاف ألف دينار
 (٨٠٠/٠٠٠ ج . م) . ولما يصرف في الأرامل والأيتام
 فرضاً لهم من بيت المال وإن كانوا غير محتاجين
 اليه حتى لا تخلو آماهم من بر يصل اليهم ، من العين أربعمئة
 ألف دينار (٢٤٠/٠٠٠ ج . م) . ولما يصرف في كهننة
 برابهم وأمتهم وسائر بيوت صلواتهم ، من العين مائة ألف
 دينار (١٠٠/٠٠٠ ج . م) . ولما يصرف في الصدقات وينادي
 في الناس برئت الذمة من رجل كشف وجهه لفاقة فليحضر
 فلا يرد عند ذلك أحد والأمناء جلوس فاذا روى
 رجل لم تجر عادته بذلك أفرد بعد قبض ما يقبضه حتى
 إذا فرق المال واجتمع من هذه الطائفة عدة دخل
 أمناء فرعون اليه وهنوه بتفريقه المال ودعوا له
 بالبقاء والسلامة وأنهموا حال الطائفة المذكورة
 فيأمر بتغيير شعها بالحمام واللباس ويمد الاسمطة

ويأكلون ويشربون ثم يستلم من كل واحد سبب فاقته فان كان من آفة الزمان رد عليه مثل ماكلت وأكثر وان كان عن سوء رأى وضعف تدبير ضمه الى من يشرف عليه ويقوم بالأمر الذى يصلح له ، من العين مائتا ألف دينار (١٢٠/٠٠٠ ج . م) فذلك جملة مائتين وفصل في هذه الجهات المذكورة من العين تسعة آلاف ألف وثمانمائة^١ ألف دينار (٥/٨٨٠/٠٠٠ ج . م) . ويحصل بعد ذلك مايتسلمه فرعون في بيوت أمواله عدة لنواب الدهر وحادثات الزمان ، من العين أربعة عشر ألف ألف دينار وستمائة ألف دينار (٨/٧٦٠/٠٠٠ ج . م) . وقيل لبعضهم متى عقدت مصر تسعين ألف ألف دينار قال في الوقت الذى أرسل فرعون بويصة قح إلى أسفل الأرض وإلى الصعيد فلم يجد لها موضعاً تنزل فيه لشغل جميع البلاد بالعمارة . اهـ

وقال أبو المحاسن في كتابه (النجوم الزاهرة ج ١ ص ٤٩) :
وجباه (أى الخراج) عزيز مصر (وهو الذى اشترى يوسف عليه السلام وكان وزيراً لفرعون المسمى الريان ابن الوليد) مائة ألف ألف دينار (٦٠/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ
وقال ابن اياس في تاريخه (بدائع الزهور ج ١ ص ١٥) :
وكان خراج مصر في أيامه (أى الريان بن الوليد) مائة ألف ألف دينار في كل سنة (٦٠/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

(١) ملحوظة --- جمنا المبالغ القيمة فرجناها تقصص عن هذه الجملة ثمانية ألف دينار

وهناك ملخص ماذكر :-

المؤرخ	الحاكم	مقدار الخراج بالدينار	مقدار الخراج بالجنيه المصرى
ابو صالح الارنى	فرعون موسى	٩٠/٠٠٠/٠٠٠	٥٤/٠٠٠/٠٠٠
المقرىزى	ندارس بن صا	١٥٠/٠٠٠/٠٠٠	٩٠/٠٠٠/٠٠٠
"	كلكن بن خربنا بن مالىق	١٠٠/٠٠٠/٠٠٠	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
"	فرعون الاول	٩٠/٠٠٠/٠٠٠	٥٤/٠٠٠/٠٠٠
"	الفراتنة	٢٧٠/٠٠٠/٠٠٠	١٦٢/٠٠٠/٠٠٠
"	فرعون يوسف	٢٤/٤٠٠/٠٠٠	١٤/٦٤٠/٠٠٠
"	فرعون مصر	٢٤/٤٠٠/٠٠٠	١٤/٦٤٠/٠٠٠
أبو المحاسن	عزيز مصر	١٠٠/٠٠٠/٠٠٠	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
ابن اياس	الريان بن الوليد	١٠٠/٠٠٠/٠٠٠	٦٠/٠٠٠/٠٠٠

الفصل الثانى

عصر البطالسة

من سنة ٣٠٦ ق.م إلى ٣٠ ق.م

إن المعلومات التى نقلها الينا المؤرخون عن الايرادات فى هذا العصر وإن كانت قليلة إلا انها أحكم وأضبط من معلومات

العصر السابق

ذكر جيروم Jérôme في المجلد الثاني من كتابه
ص ١١٢٢ أن دخل بطليموس فيلادلف السنوى بلغ في سنة
٢٤٧ ق. م ١٤/٨٠٠ تالان أى ٣/١٩٦/٨٠٠ ج. م عدا
١/٥٠٠/٠٠٠ ارب قح

وقال لمبروزو Lumbroso (كتاب مباحث عن
الاقتصاد السياسى فى مصر فى عهد اللاجيديين^(١) ص ٢٩٣)
إن الارتب عبارة عن ٣٩ ر ٤ من الترات . ولما كان
الارذب المصرى الحالى يساوى ١٩٨ ترا فعلى هذا الحساب يساوى
الارذب ٥ أراتب ، ويكون دخل هذا الملك من القمح
٣٠٠/٠٠٠ إردب عدا النقود

أما مايساويه الارذب فى ذلك العهد فيصعب تقديره بالضبط .
إلا أن رينيه Reynier فى كتاب (مصر فى عصر
الرومان ص ١٥٥) قدر ثمن الارذب بمبلغ ٧ ١/٢
من الفرنكات أى مايقرب من ٣٠ قرشا بنقودنا الآن .
فيكون ثمن الدخل من الفلال وحدها بناء على
هذا التقدير ٩٠/٠٠٠ ج. م

وقدر ماركاردت Marquardt فى كتاب (دليل

(١) اللاجيدون Lagides أسرة كان رأسها بطليموس لاغريس من فراد الاسكندر

لئت متولة حكم مصر من عام ٣٠٦ ق. م الى عام ٣٠ ق. م ثم وإبالة شىء واحد

الآثار الرومانية المجلد العاشر ص ٢٩٣) دخل الغلال بمبلغ
٥٠٠ تالان أى ١٠٨/٠٠٠ ج. م

ولما كان الفرق بين هاتين القيمتين ضئيلا
فيستصوب التعويل على متوسطها الذى هو ٩٩/٠٠٠ ج. م
فيكون مجموع الدخل فى عهد ذلك الملك ٣/٢٩٥/٨٠٠ ج. م
وذكر استرابون عن سيسرون Cicéron (المجلد ١٧
الفقرة ١٣) أن بطليموس أوليت والد كليوباترة بلغ إيراده
السوى فى عام ٥٢ ق. م ١٢/٥٠٠ تالان (٢/٧٠٠/٠٠٠ ج. م)
ونقل ديودور عن كتبة السجلات الديوانية فى ذلك
العهد أن الإيرادات بلغت فى عهد هذا الملك أكثر من
٦/٠٠٠ تالان (١/٢٩٦/٠٠٠ ج. م)

ويجب أن نرجح رواية سيسرون على رواية ديودور
للسبب الآتى :

ذلك أن ملكا من ملوك البطالسة المتأخرين كان قد
أقرض مبالغ جسيمة من أحد نبلاء الرومانسمى
رايريوس Rabirio ، وفى نظير ذلك قلده منصب ناظر المالية ،
وأخذ هذا وسيلة تخلصه مما استدانه من هذا
النيل . وقد أقيمت بسبب ذلك دعوى بروما على رايريوس
المذكور ، وتطوع للدفاع عنه سيسرون (أنظر كتاب
قضية رايريوس ودفاع سيسرون عنه)

فيعلم مما تقدم أن سيرون نظرا لمركز موكله
لابد أن يكون قد حصل على معلومات أوفى من التي نقلها
ديودور لاسيما إذا راعينا أن هذا الأخير لم يمدنا بمعلوماته
إلا عند ما أتى على وصف مدينة الاسكندرية

هنا ومن المحتمل كثيرا أن تكون القيمة التي
ذكرها ديودور هي جملة المتحصل من المولين الاسكندريين
لا إيرادات مصر جميعها وقد ذهب إلى ذلك الاستاذ ويلكن
Wilcken في كتاب (اوستراكا الفصل الرابع ص ٤١٤)

وذكر شارب Sharp في كتاب (مصر في عصر البطالسة
ص ١٩١) أن نصف مبلغ الـ ١٢٥٠٠ تالان كان يجبي من ميناء
الاسكندرية في الوقت الذي كسدت فيه التجارة الأجنبية
وانحطت إلى أسفل درك ونزل فيه عدد السفن التي كانت تسافر
من البحر الأحمر إلى الهند إلى عشرين سفينة بسبب ما ارتكبه
الحكومة من الإهمال والخطأ . اهـ

ويلوح لنا علاوة على ما ذكر أن دخل هذين الملكين
اللاجبيين كان ضئيلا جدا بالقياس إلى ما كانت تجنيه العرب في
عصرهم (كما سيتضح ذلك فيما بعد) ، كما أن عصر هؤلاء كان بلا جدال
أقل يسارا من عصر البطالسة

ويجب تفسير ذلك بما يأتي :

قال البروزو في كتابه ص ٩٠ :

إن أملاك الحكومة وأراضي الملك كانت متسعة الأرجاء
لاتكاد تخلو منها ناحية من نواحي القطر كله . اهـ

وقال في ص ٩١ :

كانت أرض الملك يسخر في فلاحتها أناس مخصوصون .
وتوزع فيما بينهم حسب منطوق الأمر الملكي كل بحسب قدرته
وقوته . اهـ

وذكر ديودور في المجلد الأول الفقرة ٧٤ :

أن المزارعين كانوا يستأجرون الأراضي الخصبة التي في حوزة
الملوك والكهنة والجند بقيم مرتفعة ويقضون جل حياتهم في فلاحتها . اهـ
وقال هنري ماسيرو Henrie Maspero في كتاب
(مالية مصر في عصر اللاجيديين ص ٤٩) :

كان كل شيء في القطر المصري في الزمن القديم من رجال
ومتاع ملكا للملك : وكان سائر رعيته عبيدا له . وكذلك كانت
الأرض والتجارة والصناعة من ممتلكاته . فلا الزمن ولا الثورات
ولا الفتوحات أمكنها أن تنتزع شيئا من هذه الحقوق

أما ملوك اليونان فكانوا يحتفظون بهذه الحقوق أيضا
ويضعون أيديهم على جميع ما يرون منه فائدة لهم ويزيد في ثرائهم .
وبهذه الكيفية كانوا يحتكرون مادتين عظيمتين هما الأرض
والصناعة

وعلى هذا كان في حوزة الملك خاصة ما يقرب من نصف المملكة ، كما كان في حوزته وحده دون سواه جميع التجارة والصناعة تقريبا . فالزيت والجمعة (البيرة) والملح ومعظم الأشياء الهامة التي كانت تستهلك في القطر ، وبالأخص القمح والنبذ والعلس والثياب الثمينة الفاخرة التي كانت تصدر إلى الخارج بكميات وافرة ، كل هذه أصناف كان يحتكرها الملك . ويكون إيراد هذه المحتكرات الهامة (أى احتكار الأراضي والصناعات الخ) دخل التاج . وأما الضرائب فيكون منها دخل الملك . اهـ

فستنتج بما تقدم أن البطالسة كانوا يمتلكون أراضي شاسعة منبثة في جميع أرجاء القطر وهي من الأراضي الخصبة . ولما كانت تلك الأراضي معفاة من الضرائب انخفضت بالطبع إيرادات الدولة وعلى النقيض نمت موارد الملك الخاصة وربت

ويتلخص ما ذكر في أن الإيرادات التي ذكرها المؤرخون محصورة في الموارد العمومية ، وأنه كان يوجد بجانب هذه الإيرادات دخل الملك الخاص وأنه لابد أن يكون هذا الدخل جسيما

وينحصر ما عثرنا عليه عن إيراد الملك المصرية

في عصر البطالسة في عهدى الملكين الآتين :

بطليموس فيلادلف (سنة ٢٤٧ ق.م)

١٤/٨٠٠ تالان و ١/٥٠٠/٠٠٠ ارتب قح وقيمة ذلك

بالجنيهات المصرية ٣/٢٩٥/٨٠٠

بطليموس أوليت (سنة ٥٢ ق.م)

١٢/٥٠٠ تالان وهى تساوى بالجنيهات المصرية ٢/٧٠٠/٠٠٠

الفصل الثالث

عصر الرومان

من سنة ٢٩ ق.م إلى ٣٩٥ م

لما فتح الرومان ديار مصر أخذوا يذلون غاية
جهدهم لانتاج أكبر محصول منها . وهذا كان
يديدهم في جميع البلاد التي دانت لسلطانهم . ولذلك رأينا
أغسطس واضعاً نصب عينيه من غداة يوم الفتح
الاشتغال بالاشياء التي تدر على البلد الخير والثراء . فالترع
التي كان أهلها البطالسة أخذ في إعادة خربها بأيدي جنوده
الظافرين

ولقد شعر القطر باتعاش سريع بسبب هذه

الإصلاحات . والدليل على صحة ذلك أن استرابون الذى
قدم مصر فى صدر الفتح الرومانى بعد أن قال فى المجلد ١٧
الفقرة ١٣ نقلا عن سيسرون ، إن بطليموس أوليت
أبا كليوبطرة كان يجبى من البلد مبلغ ١٢/٥٠٠ تالان
(٢٠٠٠/٧٠٠ ج . م) ، قال :

ومن حيث إن مصر استطاعت أن تأتى بمبالغ طائلة
صكهذه فى عهد ملك اشتهر دون غيره من الملوك بسوء
التصرف والتراخى ، فمن باب أولى أن تأتى اليوم بما هو
أكثر من ذلك ، وقد تعهدا الرومانيون بعناية كبرى من
ناحية السهر على أحوالها وإدارة شؤونها ، لاسيما ان علاقاتها
التجارية مع التروجلودتيك^١ Troglodytique أخذت تزداد
بسطة واتساعا إلى درجة كبيرة

وبما أن أغثر السلع وأغنىها كانت ترد فى الواقع من
أقلىمى التروجلودتيك إلى مصر أولا ثم تصدر منها إلى سائر
أنحاء العالم ، فكانت هذه تحصل منها رسوما مزدوجة
أى رسم الوارد ورسم الصادر . وكلما كانت تلك البضائع غالية
الثمن زادت بحكم الطبيعة رسومها . هذا بصرف
النظر عن الفوائد التى تلازم كل احتكار ، وذلك لأن الاسكندرية
كانت المستودع الوحيد لهذه البضائع ، وأنها وحدها

(١) التروجلودتيك أو سكان المنطور يقول عنهم قداما للشتنلين بلم تخطيط البلدان انهم قوم كانوا

يقطنون الجنوب الشرق لمصر

التي كان في استطاعتها تموين البلاد الاخرى . اه
ومما يؤسف له جد الأسف أن كلام استرابون
هذا لم يقرن بالارقام ، الأمر الذي كان يهينا كثيرا
الوقوف عليه . فضلا عن هذا فان إيرادات الجمارك التي
ذكرها استرابون كانت توجد بجانبها إيرادات أخرى مثل
الخراج والجزية وغيرهما من الإيرادات التي لا تخفى أهميتها
ولا نعلم مع الأسف قيمتها إلى الآن

والمؤلف الوحيد الذي ذكر ارقاماً عن هذا هو
ماركاردت (راجع نظام الامبراطورية الرومانية ج ٢ ص ٤٠٧) .
وقد نقل هذه الأرقام عن م . ل فريدلاندر M. L. Fariedlander
الذي قدر جميع الضرائب في مصر بمبلغ ١٣٤/٩١٨/٠٠٠ مارك
(١٠٠٠/٧٤٥/٦ ج ٢٠)

الفصل الرابع

عصر البيزنطيين

من سنة ٣٩٦ م إلى ٦٤٠ م

لقد ألبأتنا الضرورة مرة أخرى إلى استقاء أخبار هذا
العصر من مؤلفي العرب دون سواهم . غير أن مذكره
لنا هؤلاء مقتضب لم يتعد عهد شخصين هما الامبراطور هرقل

وآخر يدعى المقوقس . ويظهر أن هذا الأخير كان يشغل وظائف عمومية هامة عندما فتح العرب مصر . وقد احتدم الجدل حول شخصيته بين مختلفي المؤلفين

أما بترل Butler (الفتح العربى لمصر) الذى استقصى هذا الموضوع مستندا إلى رواية أسقف الأشمونين بنوع أخص ، فقد شبه فى مؤلفه المذكور ص ٥١٠ و ٥١٦ المقوقس بسيروس بطرك الاسكندرية

وأما ابن عبد الحكم فقد ذكر المقوقس فى كتابه (فتوح مصر) المطبوع بمطبعة بريل بليدن ، فى عدة مواضع فذكر فى ص ٣٧ :

وجه هرقل ملك الروم كما حدثنى شيخ من أهل مصر المقوقس أميرا على مصر وجعل إليه حربها وجباية خراجها فزل الاسكندرية . اهـ

وفى ص ٤٦ ذكر نص كتاب رسول الله صلعم إلى المقوقس وأوله : بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله إلى المقوقس عظيم القبط .

وفى ص ٤٧ ذكر رد المقوقس على كتاب رسول الله صلعم وأوله : لمحمد بن عبد الله من المقوقس عظيم القبط وفى ص ٥٨ :

فلما بلغ المقوقس قدوم عمرو بن العاص إلى مصر

توجه إلى القسطنطينية فكان يجهز على عمرو الجيوش . اهـ

وفي ص ٧٠ :

لما فتح عمرو بن العاص مصر صالح عن جميع
من فيها من الرجال من القبط ممن راحق الحلم إلى ما فوق ذلك
ليس فيهم امرأة ولا شيخ ولا صبي فأحصوا بذلك على دينارين
دينارين (١٢٠ قرشا) فبلغت عندهم ثمانية الف الف . اهـ

وفي ص ٧٢ :

قال المقوقس لعمرو : أنا أطلب إليك أن تعطيني
ثلاث خصال . قال له عمرو : ما هن ؟ قال : لاتنقض بالقبط
وأدخلني معهم ، وألزميني مالزمتهم ، وقد اجتمعت كلتي وكلتهم
على ما عاهدتك عليه ، فهم متمنون لك على ماتحب . وأما
الثانية إن سألك الروم بعد اليوم أن تصالحهم فلا تصالحهم
الح . اهـ

ويستجيب مما تقدم أن هذا الرجل كان رئيسا دينيا
وسياسيا للقطر عند ما غزاه العرب

وأما بخصوص إرادات هذا العصر فهناك ما قاله
المؤلفون عنها :

قال الشيخ أبو صالح الأرميني في تاريخه ص ٣٠ :

استخرج الروم عشرين ألف ألف دينار (١٧٠٠٠/٠٠٠ ج ٢٠٠)

وتقبلها جريج بن مينا المقوقس من الهرقل بما مبلغه
ثمانية عشر ألف ألف دينار (١٠/٨٠٠/٠٠٠ ج . م) . اه
وقال ابن عبد الحكم في كتاب « فتوح مصر »
ص ١٦١ :

وجباها (أى مصر) المقوقس قبله (أى قبل عمرو)
بسة ، عشرين ألف ألف (١٢/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) . اه
وخلاصة ماسبق هو :

هرقل ١٨/٠٠٠/٠٠٠ دينار ١٠/٨٠٠/٠٠٠ جنيه مصرى
المقوقس ٢٠/٠٠٠/٠٠٠ د ١٢/٠٠٠/٠٠٠ د

الفصل الخامس

عصر العرب

من سنة ٢٠ هـ (٦٤١ م) إلى ٩٢٢ هـ (١٥١٦ م)

مؤلف: عمر بن الخطاب

سنة ٢٣ هـ (٦٤٤ م)

هذا الخليفة هو ثانى الخلفاء الراشدين الأربعة
الذين تولوا الخلافة بعد النبي صلى الله عليه وسلم . وفي
عهد خلافة فتح عمرو بن العاص مصر فى سنة ٢٠ هـ (٦٤١ م) .

والظاهر أن هذا الخليفة كان يتيب الحملة على مصر ويخشي عواقبها . إلا أن عمرا ألح عليه في ذلك وهون عليه الأمر في فتحها . وقد جاء في كتاب ابن عبد الحكم ص ٥٦ في هذا الصدد ما نصه :

ياأمير المؤمنين ائذن لي أن أسير إلى مصر فانك إن فتحتها كانت قوة للمسلمين وعونا لهم وهي أكثر الأرض أموالا وأعجزها عن القتال والحرب .

وما زال به حتى أذن له بهذه الحملة فسلطت وسار عمرو على رأسها . غير أنه بعد رحيله ندم الخليفة وأرسل إليه رسولا يحمل الكتاب الآتي :

من عمر بن الخطاب إلى العاص بن العاص .
أما بعد . فانك سرت إلى مصر ومن معك وبها جموع الروم وإنما معك نفر يسير . ولعمري لو كانوا ثكل أمك ماسرت بهم . فان لم تكن بلغت مصر فارجع وهنا رويت . روايتان :

الأولى هي أن الكتاب أدرك عمرا وهو بين رفح والعريش والثانية أن الكتاب أدركه قبل أن يبلغ حدود مصر وأن عمرا داخله الريب فلم يفتح الكتاب إلا بعد أن اجتاز تلك الحدود

ومن رأينا أن الرواية الثانية لا بد أن تكون هي الصحيحة . والدليل على صحتها ما سبق من إلحاح عمرو في مباشرة هذا الفتح . ومن المحتمل أنه علم بما يحتوى عليه الكتاب قبل اعلان فتحه الذى حصل في قرية بين رفح والعريش . وبعد قرأته على المسلمين علنا قال لمن معه : أليست تعلمون أن هذه القرية من مصر ؟ قالوا بلى . قال فان أمير المؤمنين عهد إلى وأمرني أن يلحقني كتابه ولم أدخل أرض مصر أن أرجع . ولم يلحقني كتابه حتى دخلنا أرض مصر فسيروا وامضوا على بركة الله

ولما تم فتح مصر اهتم عمرو كما يهتم كل فاتح بما تنتجه البلاد من الوجهة المالية ، ولكنه مع ذلك لم يجب في السنة الأولى سوى مليون دينار (٦٠٠/٠٠٠ ج . م)

وهذا هو ما رواه الكندى في كتاب (فضائل مصر ص ٢٠١) ، وأبو صالح الأرمي في تاريخه ص ٣٠ ، والمقرئى في خطه ج ١ ص ٧٩ . مع أن المقوقس كان يجبي قبله عشرين مليون دينار (١٢/٠٠٠/٠٠٠ ج . م)

أما يعقوبى فقال في كتاب (البلدان ص ٣٣٩) :

بلغ خراج مصر على يد عمرو في خلافة عمر في أول سنة من جزية رؤوس الرجال أربعة عشر ألف ألف دينار (٨/٤٠٠/٠٠٠ ج . م)

وهذا خطأ واضح يظهر مما ذكره اليعقوبي
نفسه عقب ذلك في نفس هذه الصفحة إذ قال :

ثم جباها عمسرو في السنة الثانية، عشرة آلاف ألف
(٦٠٠٠ / ٠٠٠ / ٠٠٠ ج . م) . اهـ

ولقد أثار نقص الجباية غضب الخليفة فتبدلت بينه وبين
عمرو المكاتبات التي أنهى فيها باللائمة عليه . وإليك نص تلك
المكاتبات كما دونها ابن عبد الحكم في كتابه ص ١٥٨ وما يليها قال :
لما استبطأ عمرو بن الخطاب الخراج من قبل عمرو
ابن العاص كما حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن
سعد ، كتب إليه :

بسم الله الرحمن الرحيم . من عبد الله عمر أمير
المؤمنين إلى عمرو بن العاص . سلام عليك فاني أحمد إليك الله
الذي لا إله إلا هو . أما بعد ، فاني فكرت في أمرك والذي
أنت عليه . فاذا أرضك أرض واسعة عريضة رفيعة قد أعطى الله
أهلها عددا وجلدا وقوة في بر وبحر . وإنها قد عاجلتها الفراعنة
وعملوا فيها عملا محكما مع شدة عتوم وكفرهم فصجبت من
ذلك . وأعجب مما عجبت أنها لا تؤدى نصف ما كانت تؤديه من
الخراج قبل ذلك على غير قحوط ولا جنوب . ولقد أكرمت
في مكاتبتك في الذي على أرضك من الخراج ، وظننت أن
ذلك سيأتينا على غير نذر . ورجوت أن تفيق وترفع إلى ذلك .

فاذا أنت تأتيني بمعارض^(١) تتغالبها لاتوافق الذى فى نفسى . ولست قابلا منك دون الذى كانت تؤخذ به من الخراج قبل ذلك . ولست أدري مع ذلك ما الذى أقهرك من كتابى وقبضك . فلتن كنت مجزئا كافئا صحيحا إن البراءة لنافعة . وإن كنت مضيعا نطائما إن الأمر لعلى غير ما تحدث به نفسك . وقد تركت أن ابلى ذلك منك فى العام الماضى رجاء أن تفيق وترفع الى ذلك . وقد علمت أنه لم يمنعك من ذلك إلا عمالك عمال السوء ، وما توالى عليه وتلفف . اتخذوك كهفا وعندى باذن الله دواء فيه شفاء عما أسألك عنه . فلا تجزع أباعبد الله أن يؤخذ منك الحق وتعطاه ، فإن النهز يخرج الدر ، والحق أبلغ ودعى وما عنه تلجلج ، فانه قد برح الخفاء ، والسلام

قال فكتب إليه عمرو بن العاص :

بسم الله الرحمن الرحيم . لعبد الله عمر أمير المؤمنين من عمرو بن العاص سلام عليك ، فاقى أحمد إليك الله الذى لا إله إلا هو . أما بعد ، فقد بلغت كتاب أمير المؤمنين فى الذى استبطأنى فيه من الخراج ، والذى ذكر فيها من عمل الفرائضة . قبلى وإعجابه من خراجها على أيديهم ، ونقص ذلك منها منذ كان الاسلام . ولعمرى للخراج يومئذ أوفر وأكثر والأرض أعمر لأنهم كانوا على كفرهم وعتوم أرغب فى عمارة أرضهم منا منذ كان الاسلام . وذكرت أن النهز يخرج الدر ، فلبتها

(١) للمعارض الكلم اللبهم . ولعل كلمة تتغالبها عرقة عن تتغالبها أى تأتيني بمعارض

حلبا قطع ذلك درهما . وأكثر في كتابك وأثبت ، وعرضت
 وثريت ، وعلمت أن ذلك عن شيء تخفيه على غير خبر
 بحثت لعمري بالمقطعات المقنعات . ولقد كان لك فيه من
 الصواب من القول رصين صارم يليغ صادق . ولقد عملنا
 لرسول الله صلعم ولبن بعده ، فكنا بحمد الله مؤدين لإماناتنا
 حافظين لما عظم الله من حق أئمتنا . نرى غير ذلك قبيحا
 والعمل به سيئا . فيعرف ذلك لنا ويصدق فيه قلنا . معاذ الله
 من تلك الطعم . ومن شر الشيم والاجترأ على كل مأثم . فاقبض
 عملك فإن الله قد زهني عن تلك الطعم الدنية والرغبة فيها
 بعد كتابك الذي لم تستبق فيه عرضا ولم تكرم فيه أخا .
 والله يا ابن الخطاب لآنا حين يراد ذلك مني أشد لنفسى غضبا ولها
 إنزاهها وإكراما . وما عملت من عمل أرى على فيه متعلقا ،
 ولكنني حفظت ما لم تحفظ . ولو كنت من يهود يثرب مازدت .
 يغفر الله لك ولنا . وسكت عن أشياء ، كنت بها عالما ،
 وكان اللسان بها مني ذلولا ، ولكن الله عظم من حقه
 ما لا يحمل ، والسلام

فكتب إليه عمر بن الخطاب كما وجدت في كتاب
 أعطانيه يحيى بن عبد الله بن بكير عن عبيد الله بن أبي جعفر عن
 أبي مرزوق التجيبي عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص :

من عمر بن الخطاب إلى عمرو بن العاص سلام عليك فاني

أحمد إليك الله الذى لا إله إلا هو . أما بعد ، فقد عجبت من كثرة كتبى إليك فى إبطائك بالخراج ، وكتابك الى بُنيّات الطرق وقد علمت أنى لست أوضى منك إلا بالحق البين ، ولم أقدمك إلى مصر أجعلها لك طعمة ولا لقومك . ولكنى وجهتك لما رجوت من توفيرك الخراج وحسن سياستك . فإذا أتاك كتابى هذا فاحمل الخراج فانما هو فى المسلمين ، وعندى من قد تعلم قوم محصورون ، والسلام

فكتب إليه عمرو بن العاص :

بسم الله الرحمن الرحيم . لعمر بن الخطاب من عمرو ابن العاص . سلام عليك فانى أحمد إليك الله الذى لا إله إلا هو . أما بعد ، فقد أتانى كتاب أمير المؤمنين يستبطنى فى الخراج ويزعم أنى أعند عن الحق ، وأنكب عن الطريق . وانى والله ما أرغب عن صالح ماتلم ، ولكن أهل الأرض استظروني إلى أن تدرك غلثهم ، فنظرت للمسلمين فكان الرق بهم خيرا من أن يخرق بهم فيصيروا إلى بيع مالا غنى بهم عنه ، والسلام

وجاء فى كتاب ابن عبد الحكم أيضا ص ١٦١ :

حدثنا هشام بن اسحق العامرى قال كتب عمر ابن الخطاب الى عمرو بن العاص أن يسأل المقوقس عن مصر من أين تأتى عمارتها وخرابها . فسأله عمرو فقال له المقوقس تأتى عمارتها وخرابها من وجوه خمسة : أن يستخرج

خراجها في إيان واحد عند فراغ أهلها من زروعهم .
ويرفع خراجها في إيان واحد عند فراغ أهلها من عصر
كرومهم . وتحفر في كل سنة خلجها . وتسد ترعها وجسورها .
ولا يقبل محل أهلها — يريد البني — فاذا فعل هذا فيها عمرت
وان عمل فيها بخلافه خربت

قال وفي كتاب ابن بكير الذي أعطاني عن ابن يزيد
ابن أسلم عن أبيه قال :

لما استبطل عمرو بن الخطاب عمرو بن العاص
في الخراج كتب إليه أن ابعث إلى رجلا من أهل مصر .
فبعث إليه رجلا قديما من القبط . فاستخبره عمر عن مصر
وخراجها قبل الاسلام فقال : بأمر المؤمنين كان لا يؤخذ
منها شيء إلا بعد عمارتها . وعاملك لا ينظر إلى العارة وإنما
يأخذ ماظهر له كأنه لا يريد لها إلا لعام واحد . فعرف
عمر ما قال وقبل من عمرو ما كان يعتذر به . اهـ

فيعلم من ذلك كله أن المورد الأساسي للإيرادات
التي كان يجنيها عمرو بن العاص ومن جاء بعده من
الحكام ، كان بلا جدال الجزية التي كانت مفروضة قبل
الفتح الاسلامي بمدة طويلة — أي في عصر الرومان
والبيزنطيين — وكان هؤلاء يفرضونها على الأهالي
بلا شفقة ولا رحمة مع زيادتها عن الجزية التي فرضها العرب

إذ كانوا يجنونها من جميع الناس بلا فارق بين الصغير والكبير والذكر والاثني

ولم تكن عندهم قيمة الجزية محدودة معينة بل كانت تزيد وتنقص تبعاً لفيض النيل . وهاك مذكره ماركاردت في هذا الصدد (ص ٧٥٠ المذكرة الأولى) عن العهد الروماني :
إن قيمة الضرائب الشخصية لم تكن بنسبة واحدة في كل الأعوام بل كانت تتحدد سنوياً بحسب ارتفاع النيل الذي يعتبر ميزاناً لإيرادات مصر . اهـ

وأما عن عهد البيزنطيين فقد ذكرت الآنة رويارد M^{re} Rouillard عنه (إدارة مصر المدنية في عصر البيزنطيين ص ٧٠) ما نصه :

إذا طرحنا الضريبة العقارية جانباً ، فهل نعثر بين الضرائب الشخصية المقررة في مصر في عهد الإمبراطورية الرومانية الشرقية على ضريبة الانفس (الجزية) وضريبة أبواب الحرف والصنائع أو لا ؟

والجواب على ذلك أن ضريبة الجزية في هذا العهد أدت إلى مجادلات نظرية فيما يترتب على وضعها . وقد أثار ذلك مناقشات خاصة بأحوال مصر . اهـ

ويرى اتوميسك Otto Seeck أن الجزية لم تقرر في مصر في القرن الرابع . ومن المحتمل أنه استعيض عنها

بضريبة شخصية أخرى

ويوافقى. ولكن U. Wilcken على هذا الرأى. وهو يرى أنه استعيض عن الضريبة القديمة ^(١) λαογραφία بضريبة شخصية على الرؤوس ، وهذه هى نفس الضريبة التى تحقق وجودها فى عصر العرب تحت اسم δίαγραφον (الجزية). ومع ذلك فقد وجد فى عهد البيزنطيين بعض نصوص ذكرت فيها ضريبة تسمى διαγραφῆ أو διαγραφον. فإذا وافقنا ه. ي. بل H. I. Bell على وجود روابط متينة بين النظام المالى فى عهده البيزنطيين والعرب لدرجة أن هناك مماثلة تامة بين ضرائب كلتا الدولتين ، ينهب المرء إلى أن يحكم بطريق الاستنتاج بأن الضريبة المسماة ^(٢) διαγραφῆ التى كانت فى القرن الرابع هى ضريبة شخصية يعادلها فى مصر ضريبة الأنفس أو الجزية فى العهد البيزنطى الأخير

غير أنه تأتى فيما بعد أن زاد عدد الذين اعتنقوا الاسلام سواء أكان ذلك جراً لمنفعة أم اعتقاداً بصحة الدين الاسلامى. فنشأ من ذلك أن هوت الجزية الى مبلغ ١٣٠/٠٠٠ دينار فقط أى ٧٨/٠٠٠ ج. م بعد أن كان عمرو يجبى من هذا الباب فى صدر الفتح الاسلامى من ستة ملايين من الأنفس ١٢/٠٠٠. ٠٠٠ دينار (٧٠٠/٢٠٠ ج. م) كما ذكر ذلك القاضى الفاضل فى متجددات الحوادث

(١) كلمة يونانية يراد منها الضريبة التى توضع على القرية جملة ويسمى سكانها على أنفسهم

(٢) هذه الكلمة كالكلمتين اللتين قبلها يونانية ويؤيدها الجرية

عن سنة ٥٨٧ هـ - ١١٩١ م (أنظر خطط المقرئى ج ١ ص ١٠٧)
وهذه الحالة أزعجت حكام الأقاليم حتى أن بعضهم
استمر في تحصيل هذه الجزية دون أن يستقروا أولئك الذين
اعتنقوا الاسلام حديثا . ولما كان ذلك مخالفا للشرع الاسلامى
لم يوافق عليه الخلفاء . وهاك ماقاله ابن عبد الحكم فى كتاب
(فتوح مصر) ص ١٥١ وما يليها عن الجزية :

كان عمرو يعث الى عمر بن الخطاب بالجزية بعد
حبس ما كان يحتاج اليه . وكانت فريضة مصر كما حدثنا
عثمان بن صالح عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبى حبيب
لخفر خلجها وإقامة جسورها وبناء قناطرها وقطع جزائرها
مائة ألف وعشرين ألفا معهم الطور والمساحى والأداة يستقبون
ذلك لا يدعون ذلك شتا ولا صيفا . ثم كتب عمر بن الخطاب
كما حدثنا عبد الملك بن مسلمة عن القاسم بن عداة عن
عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن يحتم فى رقاب أهل
الذمة بالرمضاء ويظهروا مناطقهم ويحزوا نواصهم ويركبوا على
الأكف عرضا ولا يضربوا الجزية الا على من جرت عليه
المواشى ولا يضربوا على النساء ولا على الولدان ولا يدعم
يتشبهون بالمسلمين فى لبوسهم حدثنا شعيب بن الليث
حدثنا أبى عن محمد بن عبد الرحمن بن عجاج أن نافعا حدثهم
وحدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب حدثنى عبد الله
ابن عمر وعمر بن محمد أن نافعا حدثهم عن أسلم مولى عمر

أنه حدثه أن عمر كتب الى أمراء الأجناد ألا يضربوا الجزية إلا على من جرت عليه المواسى . وجزيته أربعون درهما على أهل الورق منهم وأربعة دنانير على أهل الذهب وعليهم من أرزاق المسلمين من الخنطة والزيت مديان من خنطة وثلاثة أقباط من زيت في كل شهر لكل انسان كان من أهل الشام والجزيرة وودك وعسل لا أدرى كم هو . ومن كان من أهل مصر فأردب كل شهر لكل انسان لا أدرى كم من الودك والعسل وعليهم من البز والكسوة التي يكسوها أمير المؤمنين الناس ويضيفون من نزل بهم من أهل الاسلام ثلاث ليال . وعلى أهل العراق خمسة عشر صاعا لكل انسان لا أدرى كم لهم من الودك . وكان لا يضرب الجزية على النساء والصبيان وكان يختم في أعناق رجال أهل الجزية . قال وكانت وية عمر بن الخطاب كما حدثنا عبد الملك عن الليث بن سعد في ولاية عمرو بن العاص ستة أمداد . حدثنا أسد بن موسى قال حدثنا سفيان بن عيينة عن أبي اسحق عن حارثة ابن مضرب أن عمر قال : جعلت على أهل السواد ضيافة يوم وليلة فمن حبسه مطر فلينفق من ماله

قال وكان عمرو بن العاص لما استوسق له الأمر أقر قطبها على جباية الروم وكانت جبايتهم بالتعديل اذا عمرت القرية وكثر أهلها زيد عليهم وإن قل أهلها وخربت نقصوا فيجتمع عرفاء كل قرية وماروتها ورؤساء أهلها فيتناظرون

في العجوة والحراب حتى اذا أقروا من القسم بالزيادة انصرفوا بتلك
القسمه الى الكور ثم اجتمعوا م. ورؤساء القرى فوزعوا
ذلك على احتمال القرى وسعة المزارع. ثم ترجع كل قرية
بقسمهم فيجمعون قسمهم وخراج كل قرية وما فيها من
الأرض العامرة فينبرون فيخرجون من الأرض فنادين
لكنائسهم وحماماتهم ومعدياتهم من جملة الأرض. ثم يخرج منها
عدد الضيافة للمسبلين ونزول السلطان. فاذا فرغوا نظروا
الى ما في كل قرية من الصنائع والأجرا ققسموا عليهم بقدر احتمالهم.
فان كانت فيها جالية قسموا عليها بقدر احتمالها. وقل
ما كانت تكون الا الرجل المتأب أو المزوج. ثم ينظرون
مابقى من الخراج فيقسمونه بينهم على عدد الأرض. ثم يقسمون
ذلك بين من يريد الزرع منهم على قدر طاقتهم. فان عجز أحد
وشكا ضعفا عن زرع أرضه وزعوا مايجز عنه على الاحتمال.
وان كان منهم من يريد الزيادة أعطى مايجز عنه أهل الضعف.
فان تشاحوا قسموا ذلك على غدتهم. وكانت قسمتهم على قراريط
الدينار أربعة وعشرين قيراطا يقسمون الأرض على ذلك.
وكذلك روى عن النبي صلعم انكم ستفتحون أرضا
يذكر فيها القيراط فاستوصوا بأهلها خيرا. وجعل عليهم لكل
فدان نصف اردب قح وويتين من شعير الا القرط فلم
يكن عليه ضريبة والوية يومئذ ستة أمداد

وكان عمر بن الخطاب كما حدثنا عبد الملك بن مسلمة

عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب يأخذ من
 صالحه من الماهدين ماسى على نفسه لايضع من ذلك
 شيئا ولا يزيد عليه. ومن نزل منهم على الجزية ولم يسم شيئا
 يؤديه نظر عمر في أمره. فاذا احتاجوا خفف عنهم وان استغنوا
 زاد عليهم بقدر استغنائهم. قال وروى حيوة بن شريح حدثني
 الحسن بن ثوبان ان هشام بن ابى رقية اللخمي حدثه أن
 صاحب إرخا قدم على عمرو بن العاص فقال له : أخبرنا ما على
 أحدنا من الجزية فيصبر لها ؟ فقال عمرو وهو يشير
 إلى ركن كنيسة : لو أعطيتى من الأرض إلى السقف ما أخبرتك
 ما عليك . إنما أنتم خراة لنا إن كثر علينا كثرنا عليكم
 وإن خفف عنا خففنا عنكم . ومن ذهب إلى هذا الحديث
 ذهب إلى أن مصر فتحت عنوة

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة
 عن يزيد بن أبى حبيب قال : قال عمر بن عبد العزيز
 أيما ذى أسلم فإن إسلامه يحرز له نفسه وماله وما كان من
 أرض فانها من في الله على المسلمين . حدثنا عبد الملك
 ابن مسلمة حدثنا الليث بن سعد أن عمر بن عبد العزيز
 قال : أيما قوم صالحوا على جزية يعطونها فن أسلم
 منهم كان أرضه وداره لبقيتهم . قال الليث وكتب إلى
 يحيى بن سعيد أن ما باع القبط في جزيتهم وما يؤخذون به
 من الحق الذى عليهم من عبد أو وليدة أو بعير أو بقرة

أو دابة فإن ذلك جائز عليهم جائز لمن ابتاعه منهم غير مردود
لهم إن أيسروا . وما أكرؤا من أرضهم لجائز كراؤه إلا أن
يكون يضر بالجزية التي عليهم ففعل الأرض أن ترد عليهم
إن أضرت بحريتهم وإن كان فضلا بعد الجزية فانا
نرى كراها جائزا لمن تكارها منهم . قال يحيى ونحن
نقول الجزية جزيتان جزية على رؤوس الرجال وجزية جملة
تكون على أهل القرية يؤخذ بها أهل القرية . فمن هلك من
أهل القرية التي عليهم جزية مساة على القرية ليست
على رؤوس الرجال فانا نرى أن من هلك من أهل القرية
من لا ولده ولا وارث أن أرضه ترجع إلى قريته
في جملة ما عليهم من الجزية . ومن هلك من جزيته على
رؤوس الرجال ولم يدع وارثا فإن أرضه للمسلمين . قال الليث
وقال عمر بن عبد العزيز الجزية على الرؤوس وليست على
الأرضين (يريد أهل النمة)

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا بن لبيبة عن
عبد الملك بن جنادة أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى
جبان بن سريج أن يجعل جزية موقى القبط على أحيائهم .
قال وحديث عبد الملك هذا يدل على أن عمر بن
عبد العزيز كان يرى أن أرض مصر فتحت عنوة وأن
الجزية إنما هي على القرى . فمن مات من أهل القرى

كانت تلك الجزية ثابتة عليهم . وأن موت من مات منهم لا يوضع عنهم من الجزية شيئا . قال ويحتمل أن تكون مصر فتحت بصلح فذلك الصلح ثابت على من بقى منهم . وأن موت من مات منهم لا يوضع عنهم مما صالحوا عليه شيئا والله أعلم

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب عن محمد بن عمرو عن ابن جريج أن رجلا أسلم على عهد عمر بن الخطاب فقال ضعوا الجزية عن أرضي فقال عمر لا . إن أرضك فتحت عنوة . قال عبد الملك وقال مالك ابن أنس : ما باع أهل الصلح من أرضهم فهو جائز لهم . وما فتح عنوة فإن ذلك لا يشتري منهم أحد ولا يجوز لهم بيع شيء مما تحت أيديهم من الأرض لأن أهل الصلح من أسلم منهم كان أحق بأرضه وماله . وأما أهل العنوة الذين أخذوا عنوة فن أسلم منهم أحرز إسلامه نفسه وأرضه للمسلمين لأن أهل العنوة غلبوا على بلادهم وصارت فينا للمسلمين ولأن أهل الصلح إنما هم قوم امتنعوا ومنعوا بلادهم حتى صالحوا عليها وليس عليهم إلا ما صالحوا عليه . ولا أرى أن يزداد عليهم ولا يؤخذ منهم إلا ما فرض عمر بن الخطاب لأن عمر خطب الناس فقال قد فرضت لكم الفرائض وسفت لكم السنن وتركتم على الواضحة . قال وأما جزية الأرض فلا علم لي ولا أدري كيف صنع فيها

عمر غير أن قد أقر الأرض فلم يقسمها بين الناس الذين
اقتحوها . فلو نزل هنا بأحد كنت أرى أن يسأل أهل
البلاد أهل المعرفة منهم والامانة كيف كان الامر في ذلك .
فان وجد من ذلك علما يشفى والا اجتهد في ذلك هو ومن
حضره من المسلمين

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا الليث بن سعد
أن عمر بن عبد العزيز وضع الجزية عن أسلم من أهل
الذمة من أهل مصر وألحق في الديوان صلح من أسلم منهم
في عثائر من أسلموا على يديه . قال وقال غير عبد الملك وكانت
تؤخذ قبل ذلك عن أسلم وأول من أخذ الجزية عن أسلم من
أهل الذمة كما حدثنا عبد الملك بن مسلمة عن ابن لهيعة عن
رزين بن عبد الله المرادي ، الحجاج بن يوسف . ثم كتب
عبد الملك بن مروان الى عبد العزيز بن مروان أن يضع
الجزية على من أسلم من أهل الذمة فكلهم ابن حنبل
في ذلك فقال أعينك بالله أيها الأمير ان تكون أول من
سن ذلك بمصر فوالله إن أهل الذمة ليتحملون جزية من تهرب
منهم . فكيف تضعها على من أسلم منهم فتركهم عند ذلك

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن
يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن عبد العزيز كتب الى حيان
ابن سريج أن تضع الجزية عن أسلم من أهل الذمة فان الله

تبارك وتعالى قال : (فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة
نفلوا سيئهم إن الله غفور رحيم) . وقال : (قاتلوا الذين لا يؤمنون
بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا
يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية
عن يد وهم صاغرون) . وحدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا
الليث بن سعد قال : كان لعبد الله بن سعد موالى نصارى
فأعتقهم فكان عليهم الخراج . قال الليث : أدركنا بعضهم
ولهم ليؤدوا الخراج

حدثنا عثمان بن صالح و عبد الله بن صالح
قالا حدثنا الليث بن سعد قال : لما ولي ابن رفاعه
مصر خرج ليحصى عدة أهلها وينظر في تعديل الخراج
عليهم . فأقام في ذلك ستة أشهر بالصعيد حتى بلغ أسوان
ومعه جماعة من الأعوان والكتاب يكفونه ذلك
بجد وتشهير . وثلاثة أشهر بأسفل الأرض فأحصوا من القرى
أكثر من عشرة آلاف قرية . فلم يحصر فيها في أصغر قرية
منها أقل من خمائة جمجمة من الرجال الذين يفرض
عليهم الجزية . اهـ

وعلى ذلك تنقسم الجزية الى نوعين :

(١) جزية على رؤوس الرجال

(٢) جزية جملة تكون على أهل القرية

والنوع الأول من هذه الجزية هو الذى جرى به العمل
 فى مصر لانطباقه على معاهدة الصلح التى أبرمت بين عمرو
 والمقوقس وتم الاتفاق فيها على أن يفرض على كل رأس
 من تجب عليهم هذه الجزية ديناران (١٢٠ قرشاً) . وعدد
 الذين فرضت عليهم الجزية هو ستة ملايين ولكنهم فى الواقع
 كانوا أكثر من هذا العدد أى ثمانية ملايين كما ذكر فى الفصل
 السابق وفى الاحصاء الآنف الذكر الذى عمله ابن رفاعه وذكر
 فيه أنه وجد أكثر من عشرة آلاف قرية لا يحتوى أصغرها على
 أقل من خمسمائة ججمة من الذين تفرض عليهم الجزية المذكورة

والمؤلفون إلا قليلا منهم قد اتفقت كلمتهم على
 الستة الملايين . ويؤيد هذا تعيينهم الجزية بأثنى عشر ألف ألف دينار
 أى ٧/٢٠٠/٠٠٠ ج ٢٠ م

وهذه هى المبالغ التى دونوها بهذا الصدد :

قال ابن عبد الحكم فى كتاب (فتوح مصر ص ١٦١) :

حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد أن عمرا
 جابها اثنى عشر ألف ألف (٧/٢٠٠/٠٠٠ ج ٢٠ م) . اهـ

وقال اليعقوبى فى كتاب (البلدان ص ٣٣٩) :

جابها عمرو فى السنة الثانية عشرة آلاف ألف

(٦/٠٠٠/٠٠٠ ج ٢٠ م) . اهـ

وقال البلاذرى فى كتاب (فتوح البلدان ص ٢١٦) :

حدثنى أبو أيوب الرقى عن عبد الغفار عن ابن لبيعة عن
يزيد بن أبى حبيب قال جى عمرو خراج مصر وجزيتها ألفى ألف
(١٠٠٠/٢٠٠ ج ١ م ٠) اهـ

وقال الكندى فى كتاب (فضائل مصر ص ٢٠١) :

فلما كان فى العام المقبل (الثانى) جباها (أى عمرو)
اثنى عشر ألف ألف دينار (١٠٠٠/٢٠٠ ج ٧ م ٠) اهـ
وقال المسبجى كما جاء فى كتاب (بدائع الزهور)
لابن ايلس ج ١ ص ٢٥ :

جباها عمرو بن العاص فبلغ خراجها اثنى عشر
ألف ألف دينار (١٠٠٠/٢٠٠ ج ٧ م ٠) اهـ

وقال أبو صالح الأرمنى فى تاريخه (الكنائس ص ٢٩) :

كان المحمول من جهنم (أى قبط مصر) اثنى عشر
ألف ألف دينار (١٠٠٠/٢٠٠ ج ٧ م ٠) خارجا عن جزية
اليهود بمصر وأعمالها . اهـ

وقال ابن وصيف شاه كما جاء فى كتاب (نشق الازهار)
لابن اياس ص ٣٦ :

جى خراج مصر فى الاسلام عمرو بن العاص لما فتحها مكانة
(أى عنوة) اثنى عشر ألف ألف دينار (١٠٠٠/٢٠٠ ج ٧ م ٠) اهـ

وقال المقرئ في خطه ج ١ ص ٧٩ :

قال الليث بن سعد رضى الله عنه جباها عمرو بن العاص
رضى الله عنه اثني عشر ألف ألف دينار (٧٠٠/٠٠٠/٧ ج. م.) اهـ
وقال أبو المحاسن في كتابه (التجوم الزاهرة ج ١ ص ٤٩) :
وجباها عمرو بن العاص في الاسلام اثني عشر ألف ألف دينار
(٧٠٠/٠٠٠/٧ ج. م.) اهـ

فيتضح مما سبق ذكره أن مبلغ الاثني عشر مليون دينار
(٧٠٠/٠٠٠/٧ ج. م.) هو بلا ريب المبلغ الذى ينبغي تقديره
للجزية التى جباها عمرو في السنة الثانية من حكمه

أما الخراج فقد اختلف المؤرخون في تقديره في عهد
هذه الخليفة كما هو مبين في القسم الخاص بذلك . وقد
ذكرنا عنه هناك بطريق الاستنتاج ثلاثة مبالغ هي :

(١) بناء على رواية ابن عبد الحكم

٨١٦/٦٦٦ ج. م

(٢) بناء على رواية يعقوب ٤٢٠/٠٠٠ ج. م

(٣) بناء على رواية البلاذري ٣٠٠/٠٠٠ ج. م

وبإضافة كل من هذه المبالغ إلى الجزية
وهي (٧٠٠/٠٠٠/٧ ج. م) يكون الحاصل :

على التقدير الأول ٨/٠١٦/٦٦٦ ج. م

وعلى التقدير الثاني ٧/٦٢٠/٠٠٠ ج. م

و د » الثالث ١٠/٥٠٠/٠٠٠ ج. م

وعلى هذا تكون إيرادات مصر في عهد هذا
الخليفة أحد هذه المبالغ

معرفة عثمان به عفاه

سنة ٣٥ هـ (٦٦٥ م)

هذا الخليفة هو ثالث الخلفاء الراشدين الذين تولوا
الخلافة بعد النبي صلعم . وقد أبقي عمرا على رأس حكومة
مصر سنتين إلا أنه لا يوجد لدينا أى مستند نركن إليه في تقديم
بيان عن نتيجة إدارته المالية في أثناء هذه المدة

وبعد ذلك استبدل عبد الله بن سعد بن
أبي سرح أخاه في الرضاعة بعمرو . فشر بالطبع كما يفعل
كل حاكم جديد عن ساعد الجد وجبى الجزية أكثر من
جباية عمرو لها

ولقد أثار ذلك بين عمرو والخليفة جدلا رواه لنا
ابن عبد الحكم في كتاب (فتوح مصر ص ١٦١) هذا نصه :
قال : قال الليث : وجباها عبد الله بن سعد حين استعمله
عليها عثمان أربعة عشر ألف ألف (٨/٤٠٠/٠٠٠ ج. م)

فقال عثمان لعمرو : يا أبا عبد الله درت القصة بأكثر من
دراها الأول قال عمرو : أضرتهم بولدها . وقال غير الليث :
فقال له عمرو : ذلك إن لم يمت الفصيل . اهـ

واليك مبالغ الجزية في عهد هذا الخليفة التي
ذكرها مختلفو المؤرخين :

دينار . جنيه مصرى

ابن عبد الحكم (فتوح مصر ص ١٦١) ١٤/٠٠٠/٠٠٠ ٨/٤٠٠/٠٠٠

اليقوبى . (البلدان ص ٣٣٩) ١٢/٠٠٠/٠٠٠ ٧/٢٠٠/٠٠٠

البلاذرى ... (فتوح البلدان ص ٢١٦) ٤/٠٠٠/٠٠٠ ٢/٤٠٠/٠٠٠

الكندى ... (فضائل مصر ص ٢٠١) ١٤/٠٠٠/٠٠٠ ٨/٤٠٠/٠٠٠

أبو صالح الأرمى (الكنائس ص ٢٨) ٤/٠٠٠/٠٠٠ ٢/٤٠٠/٠٠٠

ابن وصيف شاه (نثاق الأزهار ص ٣٦) ١٤/٠٠٠/٠٠٠ ٨/٤٠٠/٠٠٠

ابن إياس (بدائع الزهور ج ١ ص ٢٦) ١٤/٠٠٠/٠٠٠ ٨/٤٠٠/٠٠٠

وقال الكندى كما جاء فى كتاب (بدائع الزهور

لابن إياس ج ١ ص ٢٦) :

كان عبد الله بن أبي سرح أنا الامام عثمان بن عفان من
الرضاع . فلما تولى على مصر رحل عنها عمرو بن العاص وأتى
المدينة الشريفة . فلما استقر ابن أبي السرح بمصر جى خراجها
فى تلك السنة أربعة عشر ألف دينار (٨/٤٠٠/٠٠٠ ج ٨ م)

فلما وصل خراج مصر إلى الامام عثمان بن عفان
نظر إلى عمرو بن العاص وقال : لقد درت اللقحة بعدك
يا عمرو . فقال له : نعم ولكن أجاعت أولادها . وإن هذه
الزيادة التي أخذها عبد الله بن أبي السرح إنما هي على
الجماجم . فانه أخذ عن كل رأس ديناراً خارجاً عن الخراج
(أى ثلاثة دنانير — ١٨٠ قرشاً —) . فحصل لأهل مصر بسبب
ذلك الضرر الشامل . اهـ

فاذا اتخذنا في هذه الحالة الأشخاص البالغ عددهم
سته ملايين نسمة أساساً — وهم الذين كان يحجب منهم عمرو
الجزية — كان ينبغي أن تبلغ الجبابة ثمانية عشر مليون دينار
(١٠٠٠/٨٠٠/١٠ ج . م) . فهذا النقص يجب أن يكون
منشؤه معافاة الأشخاص الذين اعتنقوا الاسلام حديثاً

وظاهر مما تقدم أن هؤلاء المؤلفين اختلفوا في تعيين
المبلغ الذي جاء هذا الوالي من القطر . ومع أن أكثرهم
ذكر أنه أربعة عشر مليون دينار (٨٠٠/٤٠٠/٠ ج . م)
فقد يتنازع برهان آخر على أن المبلغ الذي جاء عبد الله بن أبي سرح
كان أكثر مما جاء سلفه ، وأنه ينبغي أن يكون أربعة عشر
مليون دينار (٨٠٠/٤٠٠/٠ ج . م) . وهذا البرهان
هو ما دار من الحوار بين عثمان وعمرو وأتينا على ذكره
آنفاً

ولم نعث على مبالغ أخرى جيت في ذلك
العهد . وعلى هذا فتحن مضطرون أن نعتبره المبلغ المكون
لايرادات مصر في عهد هذا الخليفة

فهو من معاوية بن أبي سفيان

سنة ٦٠ هـ (٦٨٠ م)

هذا الخليفة هو أول خلفاء بني أمية في دمشق .
ولما ارتقى عرش الخلافة سنة ٤١ هـ (٦٦١ م) كان عمرو
عاملا على مصر ثانی مرة . فبقى فيها إلى أن توفي في سنة
٤٣ هـ (٦٦٣ م) . وتعاقب عليها بعده ثلاثة ولاة في عهد
هذا الخليفة هم : عتبة بن أبي سفيان وعقبة بن عامر
ومسلة بن مخنف

ولم نجد من بين المؤرخين من ذكر قيمة الإيرادات في عهد
هذا الخليفة إلا اثنين هما :

(١) ياقوت في (معجم البلدان ج ٥) عند الكلام
على مصر قال :

لما وليها (أى عمرو) في أيام معاوية جباها تسعة آلاف
ألف دينار (٤٠٠/٠٠٠ / ٥ ج ٠ م) . اهـ

(٢) اليعقوبي في كتاب (البلدان ص ٣٣٩) قال :

ثم أسلم رجالها فبلغ خراج الأرض في أيام معاوية
مع جزية رؤوس الرجال خمسة آلاف ألف دينار
(٣٠٠٠/٠٠٠ ج . م) . اه

فهرقة سليمان به عبر الملك

سنة ٩٩ هـ (٧١٧ م)

هذا الخليفة هو سابع خلفاء بني أمية بدمشق .
وكان عامله في مصر عبد الملك بن رفاعه . وقد زادت في عهده
الايادات . و يرجع سبب هذه الزيادة إلى عامل الخراج أسامة
ابن زيد . وهو رجل جشع غليظ القلب ، ولذا كرهه الناس
كرها شديدا . وهذا العامل هو الذي أقام في عهد هذا
الخليفة بناء مقياس النيل الذي بالروضة الآن
أما الايراد فقد تكلم عنه مؤلفان .

(١) ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب (نشق الأزهار)
لابن اياس ص ٣٧ قال :

جباها أسامة بن زيد عامل مصر في خلافة سليمان بن
عبد الملك بن مروان الأموي ، اثني عشر ألف ألف دينار
(٧٠٠/٠٠٠ ج . م) . اه

(٢) المقرئى فى خطله ج ١ ص ٩٩ قال :

يقال إن أسامة بن زيد جابها فى خلافة سليمان
ابن عبد الملك مبلغ اثنى عشر ألف ألف دينار
(٧/٢٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

وإن يكون مبلغ ١٢/٠٠٠/٠٠٠ دينار
(٧/٢٠٠/٠٠٠ ج . م) هو إيراد مصر فى عهد هذا الخليفة

معرفة هرون الرشيد

سنة ١٩٣ هـ (٨٠٩ م)

هذا الخليفة هو خامس الخلفاء العباسيين بغداد .
وفى عصره هبطت إيرادات مصر مرة أخرى

قال اليعقوبى فى كتاب (البلدان ص ٣٣٩) :

ثم أسلم رجالها فبلغ خراج الأرض مع جزيرة رؤوس
الرجال فى أيام هرون الرشيد أربعة آلاف ألف دينار
(٢/٤٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

وهذا المبلغ يكون إيراد مصر فى عهد هذا الخليفة
من الجزية والخراج معا

مكثرة محمد بن طولون

سنة ٢٧٠ هـ (٨٨٤ م)

عين أحمد بن طولون في أول الأمر حاكماً على مصر
من قبل الخليفة العباسي ببغداد . إلا أنه لما وجد الفرصة
لم يتأخر عن انتهازها فاقطع عن الخلافة . ولما أصبح
مستقلاً امتنع عن إرسال المبالغ التي كان يرسلها العمال إلى
بغداد

ويظهر أنه تولى حكم مصر وهي في حالة فقر مدقع .
إلا أن إدارته الرشيدة وأعماله السديرة أعادت إليها
اليسار والرخاء

قال أبو صالح الأرميني في تاريخه (الكنائس) ص ٣٠ :
بلغ خراج مصر في أيام بني العباس على يد أحمد بن
طولون خمسة آلاف ألف دينار (٣٠٠٠ / ٣٠٠ / ٣٠٠) . اهـ

مكثرة محمد بن طولون

سنة ٢٨٢ هـ (٨٩٥ م)

إن هذا الأمير هو ابن أحمد بن طولون السابق الذكر
قال الكندي في كتاب (فضائل مصر ص ٢٠١) :

بالغ بنو طولون في عمارة مصر فجاها أبو الجيش
(وهذه كنية خمارويه) . أربعة آلاف ألف دينار
(٢/٤٠٠/٠٠٠ ج . م .) اهـ

وقال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب (نقش الأزمهر)
لابن إياس ص ٣٧ :

وجاها ابنه خمارويه ألف ألف دينار
(٦٠٠/٠٠٠ ج . م .) اهـ

ولو اعتبرنا هذا المبلغ لكان نقص الإيراد في هذه
المدة القصيرة كبيرا جدا . فمن رأينا أنه لا يدل على جملة
الإيرادات بل على ما تبقى منها بعد المصروفات . ووثقنا في هذا
الرأى ما ذكره الكندي آنفا وقول المقرئى هذا :

قال المقرئى في خطه ج ١ ص ٩٩ :

وجاها ابنه الأمير أبو الجيش خمارويه بن أحمد
أربعة آلاف ألف دينار (٢/٤٠٠/٠٠٠ ج . م .) مع رغاء
الأسعار أيامئذ . فانه ربما يسع في الأيام الطولية القمح كل
عشرة أراذب بدينار (٦٠ قرشا) . اهـ

وبناء على ما تقدم يجب تقدير إيراد هذا العصر
بأربعة ملايين دينار (٢/٤٠٠/٠٠٠ ج . م .)

مكومة الوغشيد محمد بن طنج

سنة ٣٣٤ هـ (٩٤٦ م)

هذا الأمير هو رأس الأسرة الاخشيدي

قال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب (نقش الازهار)

لابن اياس ص ٣٧ :

بلغ خراج مصر في أيام الأمير محمد بن طنج الاخشيدي

ألف ألف دينار (٦٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

وهذا المبلغ يجب اعتباره كما اعتبرناه في

حكم خمارويه زيادة الايرادات على المصروفات .

ويؤيد هذا - كما سيظهر ذلك في القسم الخاص بالخراج -

ما ذكره المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ عن الخراج وحده

دون سائر وجوه الايرادات الأخرى في عهد هذا الحاكم

حيث قال :

بلغ خراج مصر في أيام الأمير أبي بكر محمد بن طنج

الاخشيدي ألفي ألف دينار (١/٢٠٠/٠٠٠ ج . م) سوى

ضياحه التي كانت ملكا له . اهـ

مكرونة كافور الاخشيدى

سنة ٣٥٧ هـ (٩٦٨ م)

هذا الامير هو رابع امراء الاسرة الاخشيدية

قال ابو صالح الارمنى فى تاريخه (الكنائس) ص ٣٠ وما يليها :

اشتمل ارتفاع مصر وما معها وجميع نفقاتها
لسنة فى ملكه كافور الاستاذ الاخشيدى بتقدير فكان
ثلاثة آلاف ألف ومائتي ألف وبنيف سبعين ألف دينار
(١٠٠٠ / ٩٦٧ ج ١ م) . وكان الزائد فى النفقات غن الارتفاع
مائتي ألف دينار (١٢٠ / ١٠٠٠ ج ١ م) . اهـ

وقال المقرئى فى خطه ج ١ ص ٩٩ :

بلغت الرواتب فى أيام كافور الاخشيدى خمسمائة ألف دينار
(٣٠٠ / ١٠٠٠ ج ١ م) فى السنة لأرباب النعم والمستورين
وأجناس الناس ليس فيهم أحد من الجيش ولا من الخاشية
ولا من المتصرفين فى الأعمال . فحسن له على بن صالح
الروذبادى الكاتب أن يوفر من مال الرواتب شيئا ينقصه
من أرزاق الناس . فساعة جلس يعمل حكمة جيئه فحكمة
بقوله والحكاك يريد به أن قطع العمل وقام لمابه . فصولج
حينئذ بالحديد حتى مات فى رمضان سنة سبع وأربعين وثلثمائة
وهذه موعظة من الله لمن توسط للناس بالسوء .

قال تعالى (ولا يحق المكر السيئ إلا بأهله)

ولما مات كافور نزلت عن شديدة كثيرة
بمصر من الغلاء والفناء والفتن فأتضع خراجها إلى أن قدم
جوهر القائد من بلاد المغرب بمساكر مولاه المعز
لدين الله أبي تميم معد . اهـ

فهو المعز لدين الله

سنة ٣٦٥ هـ (٩٧٥ م)

إن هذا الخليفة هو أول الخلفاء الفاطميين
الذين أتوا من بلاد المغرب وقتلوا مصر

قال المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ :

جى جوهر القائد الخراج لسنة ثمان^(١) وخمسين وثلاثمائة
(٩٦٩ م) ثلاثة آلاف ألف دينار وأربعمائة ألف دينار ونيفا
(٢٠٠٠ / ٤٠ / ٢ ج - م) . اهـ

وقال أبو صالح الأرمي في تاريخه (الكنائس) ص ٣٠ :

بلغ خراج مصر على يد يعقوب بن يوسف (وهو
يعقوب بن يوسف بن كلثوم الذى كان وزيرا لهذا الخليفة

(١) الصلب سنة تسع وخمسين وثلاثة (٩٧٠ م) لأن فتح مصر على يد جوهر كان في ١٧ شعبان
سنة ٣٥٨ هـ أى في أواخر هذه السنة (٦ يوليو سنة ٩٦٩ م) . وقد دخلها هو في غاية الانحلال
فلا يغفل أن يحسب هذه الجباية في السنة المذكورة . سيأتى لذلك مزيد إيضاح في قسم الخراج

بعد سنة ٣٦٢ هـ (٩٧٢ م) ، أربعة آلاف ألف
(٢ / ٤٠٠ / ٠٠٠ ج . ٢٠) . اهـ

مُهوَّز المزيَّر بالله

سنة ٣٨٦ هـ (٩٩٦ م)

هذا الخليفة هو ابن الخليفة السابق وثاني الخلفاء
الفاطميين الذين حكموا مصر

قال أبو صالح الأرمي في تاريخه (الكتائب) ص ٣٠ :

اتى خراج مصر على يد يعقوب بن يوسف (هو
يعقوب بن يوسف بن كلس الذى بقى وزيرا لهذا الخليفة)
إلى ثلاثة آلاف ألف دينار (١ / ٨٠٠ / ٠٠٠ ج . ٢٠) . اهـ

مُهوَّز الحاكم بأمر الله

سنة ٤١١ هـ (١٠٢١ م)

هذا الخليفة تولى الحكم بعد الخليفة السابق وهو
ثالث الخلفاء الفاطميين بمصر

قال ابن وصيف شاه كما جاء فى كتاب (تشق الأزهار)
لابن اياس ص ٣٧ و ٣٨ :

وجباها في أيام الحاكم بأمر الله ثلاثة آلاف ألف دينار
وأربعمئة ألف دينار (٢/٠٤٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

فدوة المستنصر بالله

سنة ٤٨٧ هـ (١٠٩٤ م)

هذا الخليفة هو خامس الخلفاء الفاطميين .
تولى حكم مصر مدة ستين سنة قرية . وقد جاء عن
الايراد في عهده أقوال مختلفة ها هي :

قال المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ و ١٠٠ :

أمر الوزير الناصر للدين أبو الحسين عبد الرحمن
اليازورى وزير مصر في خلافة المستنصر بالله بن الظاهر
(من سنة ٤٤١ هـ إلى ٤٥٣ هـ - ١٠٥٠ م إلى ١٠٦١ م -)
أن يعمل قدر ارتفاع الدولة وما عليها من النفقات .
فعمل أرباب كل ديوان ارتفاعه وما عليه وسلم الجميع
لمتولى ديوان المجلس وهو زمام الدواوين . فنظم عليه
عملا جامعا وأناه به فوجد ارتفاع الدولة ألفي ألف دينار
(١/٢٠٠/٠٠٠ ج . م) . منها الشام ألف ألف دينار
(٦٠٠/٠٠٠ ج . م) ونفقاته بإزاء ارتفاعه . والريف
وباقى الدولة ألف ألف دينار . اهـ

ومن المعقول أن يكون المبلغ الثأى المذكور هنا
عن مصر هو زيادة الايرادات على المصروفات
وقال القاضى أبو الحسن المخزومى فى كتاب (المنهاج
فى علم الخراج) كما جاء فى خطط المقرئى ج ١ ص ١٠٠
ماملخصه :

وقفت على مقايضة عملت لأمير الجيوش بدر الجمالى
حين قدم مصر فى أيام الخليفة المستنصر وغلب على أمرها
وقهر من كان بها من المفسدين شرح فيها أن الذى
استقرت عليه جملة ما كان يتأدى من الخراج
فى سنة ست وستين وأربعمائة الهلالية (١٠٧٤ م)
قبل نظر أمير الجيوش ، كان ألفى ألف وثمانمائة
ألف دينار (١٠٠٠ / ٦٨٠ / ١ ج . م) . وأن الذى استقرت عليه
الجملة عينا لسنة ثلاث وثمانين وأربعمائة الهلالية (١٠٩٠ م)
ثلاثة آلاف ألف ومائة ألف دينار (١٠٠٠ / ٨٦٠ / ١ ج . م) . اهـ

عهد المستعلى بالله

سنة ٤٩٥ هـ (١١٠١ م)

هذا الخليفة هو ابن الخليفة السابق وقد تولى الخلافة بعده
وهو سادس الخلفاء الفاطميين بمصر

قال ابن ميسر فى كتاب (أخبار مصر ج ٢ ص ٥٩) :

أمر الأفضل (وكان وزيرا لهذا الخليفة) بعمل
تقدير ارتفاع دينار مصر . فعمل ذلك وجاء خمسة آلاف ألف
دينار (٣/٠٠٠/٠٠٠ ج ٠ م) . وكان متحصل الأهراء
ألف ألف إردب . ٨١

فإذا فرضنا أن هذه الكمية من الأرداب كانت تحتوى
على ٥٠٠/٠٠٠ إردب فح ثمنها باعتبار الأردب ٣٥ قرشا
١٢٥/٠٠٠ ج ٠ م ، وتحتوى على ٥٠٠/٠٠٠ إردب شعير
ثمنها باعتبار الأردب ٢٥ قرشا ١٢٥/٠٠٠ ج ٠ م ، كانت
جملة ثمنها ٣٠٠/٠٠٠ ج ٠ م . وبإضافته إلى ما سابجه خمسة
آلاف ألف الدينار من الجتهات يكون الحاصل ٣/٣٠٠/٠٠٠ ج ٠ م
وهو قيمة الأيراد في عهد هذا الخليفة

معرفة الخافض لمرى الله

سنة ٥٤٤ هـ (١١٤٩ م)

هذا الخليفة هو ثامن الخلفاء الفاطميين بمصر

قال المقرئى فى خططه ج ١ ص ١٠٠ :

ثم تقاصرت (أى جباية مصر) إلى أن جباها القاضي
الموفق أبو الكرم بن معصوم العاصمى التيسى عينا خالصا إلى
بيت المال بعد المؤن والكلف ، ألف ألف دينار وماتى ألف دينار
(٧٢٠/٠٠٠ ج ٠ م) إلى آخر ستة أربعين وخمسة (١١٤٥ م)

ثم بعده لم يجبا هذه الجباية أحد حتى انقرضت الدولة الفاطمية . اهـ

مكاتبة صلاح الدين الأيوبي

سنة ٥٨٩ هـ (١١٩٣ م)

هذا السلطان هو مؤسس الأسرة الأيوبية

قال القاضي الفاضل كما جاء في خطط المقرري ج ١ ص ٨٧ :

في متجددات سنة خمس وثمانين وخمسمائة أوراق بما استقر عليه عبر البلاد من اسكندرية إلى عيذاب إلى آخر الرابع والعشرين من شعبان سنة خمس وثمانين وخمسمائة (٧ أكتوبر سنة ١١٨٩ م) خارجا عن الثغور وأبواب الأموال الديوانية والأحكام والحبس ومنفلوط ومنقباط وعدة نواح أوردت أسماها ولم يبين لها في الديوان عبدة من جملة أربعة آلاف الف وسبعمائة الف وثلاثة وخمسين ألفا وتسعة عشر دينارا (٨١١ / ٧٩١ / ٢ ج ٢ م ٠) اهـ

وأما إيرادات الثغور في عهده فكانت :

الثغر	إيراده بالدينار	إيراده بالجنيه المصري
ضواحي ثغر الاسكندرية	٨٠٠ / ١٣٨	٤٨٠ / ٠٨٣
رشيد	٢ / ٠٠٠	١ / ٢٠٠
اسوان	٢٥ / ٠٠٠	١٥ / ٠٠٠
المجموع	٨٢٧ / ١٣٨	٤٩٦ / ٢٨٣

وبإضافة هذا إلى المبلغ الآف الذكر يكون الحاصل

١٥٧/٤٨٠/٥ ديناراً (٢٨٨/٠٩٤/٣ ج ٢٠ م)

وهذه القيمة وإن كانت لا تتدل على إيرادات مصر كلها إلا

أننا نعتبرها جدية بالذكر لأنها تكون الجزء الأكبر من تلك
الإيرادات حقا

مكسوة الظاهر بـيرس البندقدارى

سنة ٦٧٦ هـ (١٢٧٧ م)

إن هذا الملك هو سادس ملوك الأسرة المعروفة
بالماليك البحرية . وقد زادت في عهده إيرادات مصر زيادة
ظاهرة . ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع الخراج في عهده
ارتفاعاً كبيراً كما سيوضح ذلك عند مراجعة القسم الخاص به
إذ منه يتبين أن الخراج وحده بلغ ١٠/٨١٦/٥٨٤ ديناراً
(١٥٠/٤٨٩/٦ ج ٢٠ م)

ولم يرو شيئا عن هذا الملك إلا ابن اياس إذ قال في
كتابه (بـنائـح الزهور ج ٣ ص ٢٦٦) :

جـي خراج مصر في أيام الملك الظاهر بـيرس البندقدارى
فكان اثني عشر ألف ألف دينار (٢٠٠/٧/٢٠٠ ج ٢٠ م) اهـ

واليك ملخصا بما سبق ذكره من الايرادات في هذا العصر :

الايرادات بالجنيئات المصرية	الايرادات بالدنانير	الخليفة أو الحاكم
٨/٠١٦/٦٦٦	١٣/٣٦١/١١٠	خلافة عمر بن الخطاب....
٧/٦٢٠/٠٠٠	١٢/٧٠٠/٠٠٠	» » » »
١٠/٥٠٠/٠٠٠	١٧/٥٠٠/٠٠٠	» » » »
٨/٤٠٠/٠٠٠	١٤/٠٠٠/٠٠٠	» عثمان بن عفان....
٥/٤٠٠/٠٠٠	٩/٠٠٠/٠٠٠	» معاوية بن أبي سفيان
٣/٠٠٠/٠٠٠	٥/٠٠٠/٠٠٠	» » » »
٧/٢٠٠/٠٠٠	١٢/٠٠٠/٠٠٠	» سليمان بن عبد الملك
٢/٤٠٠/٠٠٠	٤/٠٠٠/٠٠٠	» هرون الرشيد
٣/٠٠٠/٠٠٠	٥/٠٠٠/٠٠٠	حكومة أحمد بن طولون
٢/٤٠٠/٠٠٠	٤/٠٠٠/٠٠٠	» خمارويه.....
١/٩٦٢/٠٠٠	٣/٢٧٠/٠٠٠	» كافور الاخشيدى..
٢/٠٤٠/٠٠٠	٣/٤٠٠/٠٠٠	خلافة المعز لدين الله
٢/٤٠٠/٠٠٠	٤/٠٠٠/٠٠٠	» » » »
١/٨٠٠/٠٠٠	٣/٠٠٠/٠٠٠	» العزيز بالله....
٢/٠٤٠/٠٠٠	٣/٤٠٠/٠٠٠	» الحاكم بأمر الله
١/٦٨٠/٠٠٠	٢/٨٠٠/٠٠٠	» المستنصر بالله
١/٨٦٠/٠٠٠	٣/١٠٠/٠٠٠	» » »
٣/٣٠٠/٠٠٠	٥/٥٠٠/٠٠٠	» المستعلى بالله...

الايادات بالجنهات المصرية	الايادات بالدينار	الخليفة أو الحاكم
٣/٢٨٨/٠٩٤	٥/٤٨٠/١٥٧	حكومة صلاح الدين الايوبي
٧/٢٠٠/٠٠٠	١٢/٠٠٠/٠٠٠	د الظاهر بيبرس.....

وأما زيادة الايرادات على المصروفات فهي :

الزيادة بالجنهات المصرية	الزيادة بالدينار	الخليفة أو الحاكم
٦٠٠/٠٠٠	١/٠٠٠/٠٠٠	حكومة خمارويه.....
٦٠٠/٠٠٠	١/٠٠٠/٠٠٠	د الاخشيد محمد...
١٢٠/٠٠٠	٢٠٠/٠٠٠	د كافور الاخشيدى.
٦٠٠/٠٠٠	١/٠٠٠/٠٠٠	... خلافة المستنصر بالله.....
٧٢٠/٠٠٠	١/٢٠٠/٠٠٠	د الحافظ لدين الله ..

الفصل السادس

عصر العثمانيين

من سنة ٩٢٣ هـ (١٥١٧ م) إلى ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م)

إننا نرى أنفسنا مضطربين بعد أن أتينا على ذكر سلسلة الخلفاء الفاطميين وحكومتى صلاح الدين الايوبي والظاهر بيبرس

أن تنطلي قرونا كثيرة ونهبط إلى عصر العثمانيين . وما ذلك إلا لأن التاريخ مع الأسف سكت في هذه الفترة كلها ولم يأت بشيء في الموضوع الذي نعالجه الآن . على أننا سنهبط مرة أخرى في هذا العصر حتى نجد ما يخص موضوعنا

قال البكري في كتابه (الكواكب السائرة ص ٢٢٩ و ٢٣٠) :

سألت بعض كتبة الديوان وغيره عن مبلغ خراج مصر في سنة خمس وثلاثين وألف (١٦٢٦ م) فقال ثمانى عشرة كرة - مائة ألف - (١/٨٠٠/٠٠٠ دينار - ١/٨٠/٠٠٠ ج . م) منها يجهز للابواب العثمانية بالديار الرومية ستمائة ألف دينار (٣٦٠/٠٠٠ ج . م) . والباقي يصرف للحرمين الشريفين والصناجق بها والعساكر بها . فهذا خلاف ما يأتى للبكر بكى بها من الخدم والتقادم من خيل وجمال وبغال وأقشنة وسكر . فنسأل الله تعالى أن يجعلها دار إسلام ليوم القيامة آمين . اهـ

وقال استيف Estève في مقلمة مذكّره عن مالية مصر (كتاب وصف مصر ج ١ ص ٢٩٩) :

شرع السلطان سليم الأول في وضع خطة خاصة لإدارة مصر وحكومتها . غير أن المنية عاجلته بعد فتحها بزمان يسير فمال ذلك دون إتمام هذا العمل المأم . إلا أن ابنه سليمان الذى تولى الخلافة بعده آتم ما شرع فيه . وفى عهد هذا

السلطان تم وضع القوانين واللوائح النظامية لمصر . ولكن الانتصارات والفتوحات التي كانت لآيه فيها وهي عادة تسترعى أنظار الشعوب أكثر من أن تسترعى النظم الادارية التي لها التأثير الأكبر في أحوال معيشتهم ، جعلت المصريين الآن لا يذكرون إلا السلطان سليما . أما السلطان سليمان الواضع الحقيقي للقوانين التي يسرون عليها فقلنا بأق ذكره على ألسنتهم . اهـ وبعد هذه المقدمة بين استيف مختلف أبواب الإيرادات تبينا واضحاً . وأتينا نجمل لك أرقامها فيما يلي :

أنواع الإيرادات	قيمتها بالفرنكات	قيمتها بالجنينيات المصرية
الخراج نقدا وعينا	٢٧/٢٩٦/١٩٢	١/٠٥٢/٩٥١
الأوقاف	١٥/٥٩٧	٦٠٢
ضريبة على المشحونات	٣٨٣/٤٤٨	١٤/٧٩٢
الجمارك	٣/٢٩٦/٦٢٦	١٢٧/١٦٨
رسوم جمركية أخرى . ٦/٨٢٤		٢٦٣
رسوم متنوعة	٩٩/٤٢١	٣/٨٣٥
ضرائب الالتزام	١٢/٤٩٥	٤٨٢
الجزية	٨٨/٥٠٣	٣/٤١٤
الجملة ...	٣١/١٩٩/١٠٦	١/٢٠٣/٥٠٧

ومع ان استيف لم يذكر السنة التي جيت فيها

هذه الإيرادات فمن رأينا أنها جيت في السنوات القليلة من الاحتلال القرنى

وقال جيبسون Gibbons (تاريخ الامبراطورية الرومانية ج ٦ ص ٧١) إن قيمة الإيرادات التي كان يجيها سلطان تركيا من مصر في القرن الماضي بلغت ٢/٤٠٠/٠٠٠ قطعة من الذهب . ونحن نرجح أن هذه القطع كانت ذاتاير وهي تساوى ١/٤٤٠/٠٠٠ ج ٢٠

وبما أن هذا المؤرخ كان يكتب في القرن التاسع عشر فيكون القرن الذي نوه عنه هو الثامن عشر الذي كان استيف يكتب فيه

وبناء على ما ذكر يكون لدينا عن إيرادات هذا العصر ثلاثة مبالغ هي :

في أوائل القرن السابع عشر :

البكرى ١/٨٠٠/٠٠٠ دينار ١/٠٨٠/٠٠٠ جنيه مصرى

في القرن الثامن عشر :

استيف ١/١٩٩/٣١ فرنكات ١/٢٠٣/٥٠٧ » »

جيبسون ٢/٤٠٠/٠٠٠ دينار ١/٤٤٠/٠٠٠ » »

الفصل السابع

عصر الفرنسيين

من سنة ١٧١٣ هـ (١٧٩٨ م) إلى ١٢١٦ هـ (١٨٠١ م)

وصلت الحملة الفرنسية إلى مصر وكانت ماليتها أحط ما كانت في أى عصر من تاريخها . ولم يحدث في غضون المدة القصيرة التي قضتها الحملة بها أى تقدم مالى بل زاد الحالة سوءا ما قبلت به من المناوأة المستمرة من أعدائها . وإليك ماجاء في التاريخ العليي والحرب للحملة الفرنسية في مصر ج ٤ ص ٩٢ :

شرع بونابارت يعمل بما يوحى إليه جبه للتجديد والاصلاح . وقد كانت القوانين التي سنّها الاتراك في مصر غير ملائمة ولا محكمة حتى أن معظم الناس كانوا يفلتسون من دفع الضرائب العمومية . والماليك الذين اعتادوا إذلال الشعب وإرهاقه ما كان يضيرهم هذا الاخلال بالنظام . أما بونابارت وهو كما كان غازيا كان مشرعا فقد عنى بوضع هذا النظام لأنه لا يمكنه أن يكون كأولئك الهمج القساء . فعزم أن يطبق على مصر بمعاونة مسيو بوسيلج Poussielgue المدير العام للبالية بعض قوانين حكومة فرنسا المالية . وأول مجهود بذله في هذا السيل إنشاء مصلحة للأمولاك الاميرية والتسجيل

كان من أعضائها مسيو طليان Tallien العضو بالجمعية الوطنية الفرنسية سابقا ، وباليانو Pagliano ، ومجلون Magallon ، وملطى ، ومصطفى أفندى . وقد توافرت في هذه المصلحة كفاءة الفرنسيين والمصريين معا وهى التى أعدت الخطط التى جيت على مقتضاها الضرائب الجديدة التى سميت برسوم التسجيل وإن كانت فى الحقيقة والواقع ضرائب على العقار

وقضت أوامر بونابارت ألا يكون عقد أى عقار معتمدا صحيحا إلا إذا أجرى تسجيله ودفعت عنه الرسوم المقررة . وأن العقارات التى يمضى عليها زمن معين ولم تسجل تصبح من أملاك الحكومة

وقد أصدر قوانين أخرى بضرائب ماثلة لرسوم التسجيل فرضها على الوصايا والهبات بين الأحياء ، وعلى المبادلات وعقود البيع ونقل الملكية ويسع الأملاك المشاعة بطريق المزايدة عليها ، وعلى المحاضر وحقوق الاستئجار وعقود الإيجارات وعقود الزواج وعقود الضمان وعقود التوكيلات وأجوزة السفر والتسجيل الشرعى والاتفاقات التجارية والاعلان بالأحكام الخ

وبواسطة هذه السلسلة الطويلة من الضرائب لم يبق شئ فى مصر إلا ووقع تحت طائلها اللهم إلا النزر اليسير . وكانت الرغبة فى فرض الضرائب هى الروح المسيطر فى هذه

القوانين التي يلوح أنها كانت النواة لوضع قواعد واسعة المدى اتخذت فيما بعد أساسا للقوانين الامبراطورية . ولقد فرض على أهالى مصر جميعهم دفع هذه الضرائب لكنها كانت تنقص نقضا نسبيا فى المدن التى تقل أهمية عن غيرها . اهـ

وهذه النظمات التى وضعت لتنمية الإيرادات قوبلت من الشعب بأشد الكراهة ووقعت عنده وقسا سيئا . وهذا هو الحال دوما فى كل شئ يدخله فاتح أجنبي فى بلد مغلوب على أمره مهما يكن فيه من الفوائد . ولاشتغال الفرنسيين بتدعيم مركزهم فى مصر وقصر المدة التى أقاموها بها ، لم يتمكنوا من تنفيذ كثير من هذه النظمات المالية حتى أن الذى نفذوه منها لم ينفذ بطريقة جيدة

واليك ماوصل إلينا من الروايات بشأن الإيرادات الاعتيادية التى جباها الفرنسيون من القطر المصرى :

نقل جومار Jomard عن استيف (لمحطة منصف ص ٦) أن إيرادات مصر فى سنة ١٧٩٩ م كانت كالآتى :

نوع الإيرادات	قيمتها بالفرنكات	قيمتها بالجنينيات المصرية
الخراج نقدا وعينا	٢٢/٥٤٣/٣٩٩	٨٦٩/٦١٣
رسوم تسجيل	٢/٠٠٥/٣٠٦	٧٧/٣٧٨
نقل بعله	٢٤/٥٤٨/٧٠٥	٩٤٦/٩٩١

نوع الإيرادات	قيمتها بالفرنكات	قيمتها بالجنيهات المصرية
مأقوله	٢٤/٥٤٨/٧٠٥	٩٤٦/٩٩١
أملك أميرية	٤٩٦/٢٩٧	١٩/١١٣
رسوم الجمارك	١/٦٨٥/٨٣٨	٦٥/٠٣٤
رسوم إيجار الأراضي ..	٣/٢٥٦/٧٥٠	١٢٥/٦٢٩
عوائد مدفوعة من مشايخ البلاد	٢/٢٨٠/٣٥٧	٨٧/٩٦٥
ضرائب على أصحاب الحرف والصنائع	٥٣٣/٧٩٤	٢٠/٥٩١
مسكوكات	٢/٦٨٤/٩٣٩	١٠٣/٥٧٢
رسوم دفعة الذهب والفضة	١٦/١٧١	٦٢٤
الجملة	٣٥/٥٠٢/٨٥١	١/٣٦٩/٥١٩

وذكر رينيه Reynier (مصر بعد واقعة هليوبوليس ص ١٣٤)
 إيرادات مصر في سنة ١٨٠٠ م بوجه التقريب . وهي آخر سنة
 تولى فيها الادارة القائد مينو Menou . وكان مراد بك
 في ذاك الوقت يحتل القسم الأكبر من الوجه القبلى ، فامتنع
 بسبب ذلك تحصيل ضرائب منه ، وهبطت من جهة أخرى
 إيرادات الجمارك بسبب الحصار الذى كان مضروباً على القطر

وما هي مبالغ الإيرادات التي ذكرها :

نوع الإيرادات	قيمتها بالفرنكات	قيمتها بالجنيهات المصرية
الضرائب العقارية	١٢/٠٠٠/٠٠٠	٤٦٢/٩٠٠
ضرائب غير مقررة	٣/٠٠٠/٠٠٠	١١٥/٧٢٥
ضرائب على أبواب الحرف والصنائع	٢/٠٠٠/٠٠٠	٧٧/١٥٠
مسكوكات	٥٠٠/٠٠٠	١٩/٢٨٧
رسوم جمارك	١/٠٠٠/٠٠٠	٣٨/٥٧٥
أملاك أميرية	١/٥٠٠/٠٠٠	٥٧/٨٦٣
ضرائب الملاك وجزية مراد بك	١/٠٠٠/٠٠٠	٣٨/٥٧٥
الجملة	٢١/٠٠٠/٠٠٠	٨١٠/٠٧٥

وعدا هذه المبالغ جي الفرنسيون من مصر
غرامات حرية كان مبلغها جسيما

الفصل الثامن

الأسرة المحمدية العلوية

من سنة ١٢٢٠ هـ (١٨٠٥ م) إلى ١٣٤٢ هـ (١٩٢٣ م)

الوالى محمد على

سنة ١٢٦٤ هـ (١٨٤٨ م)

إن أسرتنا هذه هي التي كان لها شرف
افتتاح عصر تقدم وطننا العزيز . والفضل في ذلك يرجع
إلى إرشادات مؤسسها الأعظم محمد على . والتاريخ المذكور هنا
هو تاريخ آخر سنى حكمه . لأنه لما بدت عليه أمارات تدل
على ضعف قواه العقلية خلفه ابنه البكرى إبراهيم ،
وبقى هو مريضاً إلى أن توفى في السنة التالية . وإليك ما عثرنا
عليه من إيرادات مصر في عهد هذا الوالى :

ذكر مانجان Mengin في كتابه (مختصر تاريخ مصر
ج ٢ ص ٣٨٤) بيان إيرادات مصر في سنة ١٨٢١ م مقدرة
بالأكياس . وقد حولنا قيمتها إلى جنيهات مصرية باعتبار أن
الكيس يساوى خمسة جنيهات وها هي :

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
الضريبة العقارية	٦٦١/٥٤٠
أرباح الغلال	١٠٥/٠٠٠
الحرير والتيل	١٠٥/٠٠٠
بيع الجلود ..	٤٠/٠٠٠
نقل بعهه	٩١١/٥٤٠

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
مأقوله	٩١١/٥٤٠
أرباح بيع الحصيد	٦/...
الارز	٦٨/٥٧٠
التطرون	٣/...
الصودا	٤/٥٠٠
الملح	١/٤٠٠
الخيوط الذهبية	٢/٢٥٠
رسوم الجمارك	٧٧/٨٩٠
المسكوكات	١٧/٥٠٠
عوائد الملح والسوائل	٢٥/...
الذبح	١/٨٥٠
سبك الفضة ..	٣/٧٥٠
الستانكي	٦٠٠
السوائل	١/٧٥٠
إزاد الصيد بحيرة المنزلة ..	٤/...
عوائد بيع الأسماك بالقاهرة.	٧٥٠
المواشى	٢٥٠
المحترفين بالملامى ..	١/٥٠٠
نقل بعده	١/١٣٢/١٠٠

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ما قبله	١/١٣٢/١٠٠
عوائد التركات	٢/٠٠٠
د اليوت المالية	٥/٠٠٠
د القيساريات والأسواق	٣/٠٠٠
الجزية	٤/٠٠٠
عوائد النخيل	٥٠/٠٠٠
د الحبوب عند دخولها القاهرة	٣/٦٠٠
الجملة	١/١٩٩/٧٠٠

وزاد مانحان أنه كانت توجد أبواب أخرى
للإيرادات مثل احتكار سن الفيل والبلبل الخ
وذكر كلوت بك في كتابه (نظرة عامة حول مصر
ج ٢ ص ٢٠٨ و ٢٠٩) بيان إيرادات مصر في سنة ١٨٣٣ م
مقدرة بالفرنكات . وهامو ياتها بعد تحويل قيمتها إلى
جنيهات مصرية :

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
الضريبة العقارية	١/٠٨٤/٩٢٢

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ما قبله	١/٠٨٤/٩٢٢
ضريبة الأَنْفُس	٣٣٧/٥٣١
الجزية	٣/٠٨٦
عوائد التراكات	٥/٧٨٦
د المواشى	٩/٦٤٤
د القيساريات والأسواق	١/٨٥٢
د المحترفين بالملاهي .	٢/٣١٤
د سبك الفضة	٢/١٧٠
د النخيل	١٩/٢٨٧
د الصيد ببحيرة المنزلة	٩/٦٤٤
د الملح	١٦/٨٩٦
د الحبوب	١٧٣/٥٨٧
رسوم الجمارك	١١٨/٤٤٥
عوائد السواقل	١٣/٣٤٧
د السنامكي	١/٢٥٤
د صيد الأسماك	٢/٧٩٧
بحيرة قارون	
أرباح الفلال	٤٦٢/٩٠٠
نقل بعمه	٢/٢٦٥/٤٦٢

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ما قبله	٢/٢٦٥/٤٦٢
أرباح المسكوكات	١٤/٤٦٦
و الأقسمة	٥٧/٨٦٢
و الخرائط	٤٦/٢٩٠
و الجلود المدبوغة	٣٣/٧٥٣
و الحصى	٣/٨٥٧
الجملة	٢/٤٢١/٦٩٠

وجاء بالصفحة ٧٤٠ من تقويم غوطا Gotha عن سنة ١٨٥٧ م أن إيرادات مصر في سنة ١٨٤٧ م بلغت ٧٩٠/٠٠٠ كيس (٣/٩٥٠/٠٠٠ ج. م) . ولم يذكر في هذا التقويم مفردات هذه الإيرادات وبناء على ماتقدم يكون لدينا إيرادات ثلاث سنوات في ولاية محمد علي وهي :

السنة	إيراداتها بالجنيهات المصرية
١٨٢١ م	١/١٩٩/٧٠٠
١٨٣٣ م	٢/٤٢١/٦٩٠
١٨٤٧ م	٣/٩٥٠/٠٠٠

الواليات ابراهيم وعباس الاول

سنة ١٢٧٠ هـ (١٨٥٤ م)

إن ولاية ابراهيم لم تدم إلا ثلاثة أشهر فلا يمكن أن يعين لها إيراد

وأما ولاية عباس الاول فقد عثرنا في ص ١٦ من كتاب (الاطيان والضرائب) لجرجس بك حنين على بيان إيرادات للقطر غير مفصلة من سنة ١٨٥٢ إلى ١٨٧٩ م ، ذكر من بينها إيرادات الستين الأخيرتين فقط من حكم هذا الوالى وما هي :

السنة	إيرادها بالجنهات المصرية
١٨٥٢ م	٢/١٤٣/٠٠٠
١٨٥٣ م	٢/١٩٢/٠٠٠

وحيث إن بيان مصلحة الاحصاء لم يذكر إيرادات مصر إلا ابتداء من سنة ١٨٨٠ م فقد أخذنا عن بيان جرجس حنين بك أيضا إيرادات مصر في عهدى سعيد واسماعيل

الوالى سعيد

سنة ١٢٧٩ هـ (١٨٦٣ م)

ابتدأ العمل بمحضر قاة السويس فى عهد هذا الوالى
وكانت الايرادات فى سنى حكمه كالآتى :

السنة	إيرادها بالجنينيات المصرية
م ١٨٥٤	٢/٢٠٠/٠٠٠
م ١٨٥٥	٢/٠٧٨/٠٠٠
م ١٨٥٦	٢/٤٧٤/٠٠٠
م ١٨٥٧	٢/٢١٤/٠٠٠
م ١٨٥٨	٢/٠٢٥/٠٠٠
م ١٨٥٩	٢/١٢١/٠٠٠
م ١٨٦٠	٢/١٥٤/٠٠٠
م ١٨٦١	٢/١٥٤/٠٠٠
م ١٨٦٢	٣/٧٠٧/٠٠٠

الخبروى اسمعيل

سنة ١٢٩٦ هـ (١٨٧٩ م)

التاريخ المذكور هنا هو تاريخ تازله عن الخديوية

المصرية. وقد انتهى خرقاة السويس في أيام حكمه.
أما الإيرادات فكانت كالآتي :

السنة	إيرادها بالجنيهات المصرية
م ١٨٦٣	٦/٠٩٤/٠٠٠
م ١٨٦٤	٦/٩٧٢/٠٠٠
م ١٨٦٥	٥/٣٥٦/٠٠٠
م ١٨٦٦	٥/٠٥٨/٠٠٠
م ١٨٦٧	٤/١٢٩/٠٠٠
م ١٨٦٨	٥/٠١١/٠٠٠
م ١٨٦٩	٥/٢٥٥/٠٠٠
م ١٨٧٠	٥/٣٨٩/٠٠٠
م ١٨٧١	٥/٧١١/٠٠٠
م ١٨٧٢	٧/٢٩٣/٧٤٥
م ١٨٧٣	٩/٩١١/٩٦٨
م ١٨٧٤	٩/٩١١/٩٦٨
م ١٨٧٥	١٠/٥٤٢/٤٦٨
م ١٨٧٦	٧/٦٤٨/٧٧٨
م ١٨٧٧	٩/٥٢٦/٢٤٢
م ١٨٧٨	٧/٥١٨/٤٧٨
م ١٨٧٩	٨/٤٦٧/٨٣٨

التقريرى نوفمبر

سنة ١٣٠٩ هـ (١٨٩٢ م)

إن السنة التي بلغت فيها إيرادات مصر في عهده
مبلغا كبيرا هي سنة ١٨٩١ م التي كانت آخر سنى حكمه
وهما هو بيان إيراداتها :

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنينيات المصرية
ضرائب الأراضى (الأموال المقررة)	٤/٩٩٣/٩٧٩
عوائد النخيل	١٠٤/١٤٩
و الأملاك	١٢٦ ٥٥٦
أموال مقررة أخرى	٣٩/٤٤٣
رسوم الجمارك	١/٦٣٧/٥٢٩
عوائد الملح	٢٤٧/٧١٣
إيرادات الدخولية	٢١٩/٨٤٤
رسوم الاعفاء من الخدمة العسكرية	٩٠/٠٨٤
رسوم القضايا والتسجيل	٣٩٤/٠٢٠
رسوم الدمغة	٤٥/٨٦٧
رسم صيد الأسماك	٩٠/٤١٢
نقل بعده	٧/٩٨٩/٥٩٦

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ماقبله	٧/٩٨٩/٥٩٦
عوائد الملاحة في النيل	٧٤/٣٣١
رسوم مصلحة الموانئ والمنائر	٢٥٢/٩٨١
رسوم متنوعة	٤٩/٤٦٦
{ إيرادات مصالح السكة الحديد والبريد والتلغراف	١/٣٧٨/٠٨١
إيرادات بواخر البوستة الخديوية	١٢٧/٣٥٨
{ إيرادات متنوعة من بيع الأملاك الأميرية وتأجيرها واستثمار النقود الخ	٣٦٧/٦٤٧
المجملة	١٠/٥٣٩/٤٦٠

الخديوى عباس الثانى

سنة ١٣٣٢ هـ (١٩١٤ م)

هذا التاريخ هو آخر سنى حكمه . وقد بلغت

الإيرادات فى عهده فى سنة ١٩١٢ م مبلغا عظيما

وما هو يانها :

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنهات المصرية
ضرائب الأراضى (الأموال المقررة)	٥/١٢٦/١٠٨
عوائد النخيل	١٣٧/٠٧٨
» الأملاك	٣٤٦/٤١٣
إيرادات الجمارك	٣/٨٢٣/٧٥٧
رسوم القضايا والتسجيل	١/٧٤٥/٠١١
» الموائى والمناثر	٤٣٦/٣٢٠
» المصائد	٤١/٢٧٤
» الملاحة فى النيل	٤/٤٠١
» الدمغة	٤٩/٢٢٢
ضرائب متنوعة	٤٧/٤٨٢
إيرادات سكك الحديد والبريد	٤/٤١٢/١٣٠
والتلفراف	
إيرادات متنوعة من بيع الأملاك	١/٣٣٦/٥٤٧
الأميرية وتأجيرها واستثمار	
التقود الخ.	
الجملة	١٧/٥١٥/٧٤٣

السلطان مسيحي لأمل

سنة ١٣٣٤ هـ (١٩١٦ م)

بلغت الإيرادات مبلغا عظيما في آخر سني حكم هذا
السلطان وهي سنة ١٩١٦ م فكانت كالآتي :

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ضرائب الأراضي.....	٥/٠٩١/٧٣٢
عوائد النخيل.....	١٣٢/٧٩٥
» الأملاك.....	٣٥٠/٨١١
إيرادات الجمارك.....	٤/٨٤٠/١٦٣
عوائد المواني والمناظر.....	١١٥/٠٧٧
رسوم القضايا والتسجيل.....	١/٣٧٦/٥٦٥
» البذل العسكري.....	١٠٤/٧٨٠
عوائد المصائد.....	٣٥/٣٧٧
» الملاحة في النيل.....	٦/٨٦٧
رسوم الدمغة.....	٩٧/٣٣٤
» متنوعة.....	٤٧/٩٢٢
إيرادات سكك الحديد والتلغراف	٤/٩٢٤/٩٢٣
نقل بعه	١٧/٠٩٤/٣٥٦

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ماقبله	١٧/٠٩٤/٣٥٦
الإيرادات متنوعة من بيع الأملاك الأميرية وتأجيرها واستثمار القنود الخ.	٢/٨٣٢/٩١٨
الجملة	١٩/٩٢٧/٢٧٤

الملك فؤاد الأول

سنة ١٣٤٩ هـ (١٩٣١ م)

إن السنة التي بلغت فيها إيرادات مصر مبلغاً عظيماً
منذ اعتلى عرشها حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول
إلى الآن هي سنة ١٩٢٠ م . وها هو بيان الإيرادات
فيها :

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ضرائب الأراضي	٥/١٣٨/٠٧١

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنينيات المصرية
ما قبله	٥/١٣٨/٠٧١
عوائد الأملاك	٣٨٧/٥٦٤
إيرادات الجمارك	١٠/٩٠٦/٢٨٧
» الموائف والمناثر	٢٦٢/٦٤١
» المصائد	٩٢/٧٩٥
» الملاحة في النيل	٦/٥٥٨
رسوم النعقة	١١٥/٧٤٣
» القضايا والتسجيل	١/٩٣٩/٦٧٠
» البذل العسكري	٣٨٣/٦٠٠
ضرائب متنوعة	٤٨/١٤٥
إيرادات مصالح السكك الحديدية والبريد والتلغراف	٩/٣٥٢/١٨٨
إيرادات متنوعة من بيع الأملاك الأميرية وتأجيرها واستثمار النقود ورسوم الخفر الخ.	١٧/٨١٣/٦٥٩
الجملة	٤٦/٤٤٦/٩٢١

خلاصة

ونلتخص في البيان الآتي السنين التي بلغت فيها إيرادات مصر مبلغا عظيما في عهد كل حاكم من أسرة محمد علي :

الايادات	السنوات	الحكام
٣/٩٥٠/٠٠٠	م ١٨٤٧	الوالي محمد علي
٢/١٩٢/٠٠٠	م ١٨٥٣	د عباس الأول
٣/٧٠٧/٠٠٠	م ١٨٦٢	د سميد
١٠/٥٤٢/٤٦٨	م ١٨٧٥	الحديوي اسمعيل
١٠/٥٣٩/٤٦٠	م ١٨٩١	د توفيق
١٧/٥١٥/٧٤٣	م ١٩١٢	د عباس الثاني
١٩/٩٢٧/٢٧٤	م ١٩١٦	السلطان حسين كامل
٤٦/٤٤٦/٩٢١	م ١٩٢٠	د فؤاد الأول ...

إجمال عام لقسم الإيرادات

والجدول الآتي يبين إيرادات مختلف العصور

بهذا القسم :

العصور والحكام	الإيرادات بالجنهات المصرية
عصر الفراعنة	
فرعون موسى	٥٤/٠٠٠/٠٠٠
ندارس بن صا	٩٠/٠٠٠/٠٠٠
كلكتن بن خربتا	٦٠/ ٠٠/٠٠٠
فرعون الأول	٥٤/٠٠٠/٠٠٠
عصر الفراعنة	١٦٢/٠٠٠/٠٠٠
فرعون يوسف	١٤/٦٤٠/٠٠٠
فرعون مصر	١٤/٦٤٠/٠٠٠
عزير مصر	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
الريان بن الوليد	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
عصر البطالسة	
بطليموس فيلادلف	٣/٢٩٥/٨٠٠
بطليموس أوليت	٢/٧٠٠/٠٠٠
عصر الرومان	
نقلا عن فريد لاندر	٦/٧٤٥/٩٠٠

العصور والحكام	الارادات بالجنهات المصرية
عصر البيزنطيين	
هرقل	١٠/٨٠٠/٠٠٠
المقوقس	١٢/٠٠٠/٠٠٠
عصر العرب	
خلافة عمر بن الخطاب	٨/٠١٦/٦٦٦
» » » »	٧/٦٢٠/٠٠٠
» » » »	١٠/٥٠٠/٠٠٠
خلافة عثمان بن عفان	٨/٤٠٠/٠٠٠
» معاوية بن أبي سفيان	٥/٤٠٠/٠٠٠
» » » »	٣/٠٠٠/٠٠٠
» سليمان بن عبد الملك	٧/٢٠٠/٠٠٠
» هرون الرشيد	٢/٤٠٠/٠٠٠
حكومة أحمد بن طولون	٣/٠٠٠/٠٠٠
» خمارويه	٢/٤٠٠/٠٠٠
» كافور الاخشيدى	١/٩٦٢/٠٠٠
خلافة المعز لدين الله	٢/٠٤٠/٠٠٠
» » » »	٢/٤٠٠/٠٠٠
» العزيز بالله	١/٨٠٠/٠٠٠

العصور والحكام	الايادات بالجنيهات المصرية
خلافة الحاكم بأمر الله.....	٢/٠٤٠/٠٠٠
» المستنصر بالله.....	١/٦٨٠/٠٠٠
» » ».....	١/٨٦٠/٠٠٠
» المستعلى بالله.....	٣/٣٠٠/٠٠٠
حكومة صلاح الدين الأيوبي....	٣/٢٨٨/٠٩٤
» الظاهر يبرس.....	٧/٢٠٠/٠٠٠

العصور والحكام	زيادة الايادات على المصروفات بالجنيهات المصرية
عصر العرب	
حكومة خمارويه.....	٦٠٠/٠٠٠
» الاخشيد محمد.....	٦٠٠/٠٠٠
» كافور الاخشيدى.....	١٢٠/٠٠٠
خلافة المستنصر بالله.....	٦٠٠/٠٠٠
» الحافظ لدين الله.....	٧٢٠/٠٠٠

العصور والحكام	الإيرادات بالجنينيات المصرية
عصر العثمانيين	
قلا عن البكرى	١/٠٨٠/٠٠٠
» » استيف	١/٢٠٣/٥٠٧
» » جيون	١/٤٤٠/٠٠٠
عصر الفرنسيين	
قلا عن استيف	١/٣٦٩/٥٣٩
» » رينه	٨١٠/٠٧٥
الأسرة المحمدية العلوية	
الوالى محمد على سنة ١٨٤٧ م	٣/٩٥٠/٠٠٠
» عباس الأول » ١٨٥٣ م	٢/١٩٢/٠٠٠
» سعيد » ١٨٦٢ م	٣/٧٠٧/٠٠٠
الخدوي اسمعيل » ١٨٧٥ م	١٠/٥٤٢/٤٦٨
» توفيق » ١٨٩١ م	١٠/٥٣٩/٤٦٠
» عباس الثاني » ١٩١٢ م	١٧/٥١٥/٧٤٣
السلطان حسين كامل » ١٩١٦ م	١٩/٩٢٧/٢٧٤
» فتواد الأول » ١٩٢٠ م	٤٦/٤٤٦/٩٢١

القسم الثانى

الاتاوة أو المال المستولية عليه الدول الفاتحة

الفصل الاول

حكومة الفرس

إن هذه هى الحكومة الأولى التى أورد التاريخ أنباء عنها فى الموضوع الذى نكتب فيه . وقد كانت حكومة الفرس فى مصر أجنبية بحتة . أما الرعاة أو المعكوس الذين حكموها من قبل فكانوا فى حكمهم لها كالوطنيين لا الأجانب

والمؤرخ الوحيد الذى أورد ذكر هذه الحكومة هو هيرودوت وذلك عام ٤٥٠ ق. م ، ولا بد أن يكون قد استقى أخبارها من أوثق المصادر لأنه زار مصر وقت الاحتلال الفارسى . وإليك ما كتبه فى هذا الشأن فى كتابه ج ٣ الفقرة ٩١ :

كانت الاتاوة التى يأخذها الفرس من مصر واللويين المجاورين لها وسيرينا (جرينا) وبرقة (وهما مدينتان كاتبا معدودتين مع مصر ولوية المقاطعة الفارسية السادسة

(في ذلك الحين -) مبلغا قدره ٧٠٠ تالان من الفضة
١٥١/٧٠٠ ج. م.) وكان يؤخذ منها أيضا ثمن ما يصاد من
الأسماك في بحيرة موريس وكمية من الفلال^{١١} فضلا عن
مبلغ الـ ٧٠٠ تالان المذكورة . أما كمية الفلال فهي
١٢٠/٠٠٠ مدين . وكانت مؤونة للحامية الفارسية المراقبة
بقلعة منف البيضاء وللجيوش الأخرى المساعدة لها . اهـ

ثم تكلم هيرودوت في الجزء الثاني من كتابه
الفقرة ١٤٩ عن ثمن محصول الأسماك في بحيرة موريس فقال :

إن الأرض الواقعة فيها البحيرة جافة لا يتفجر
من خلالها ماء قط بل يأتي إليها من النيل بواسطة جداول (ترع)
ففي مدة ستة أشهر يجرى الماء إليها ، وفي المدة الباقية
من السنة يخرج منها ويرجع إلى النيل . وعند خروجه يحصل
الملك يوميا على إيراد قدره تالان واحد من الفضة
(٢١٦ ج. م.) . وعند دخوله لا يحصل إلا على عشرين مينا
(وهذا المقدار يساوي ١٨٤٠ فرنكا أي ٧١ ج. م.) . اهـ

ويستنتج مما تقدم أن بحيرة موريس كانت تدر
إيرادا قدره ٣٩/٥٢٨ ج. م. في مدة ١٨٣ يوما على تقدير

^{١١} بعض المترجمين لكتاب هيرودوت ترجم هذه الفقرة بما يفهم منه أن كمية الفلال
ثمنها ٧٠٠ تالان أيضا (١٥١، ٧٠٠ ج. م.) . وبلخانة هذين البيتين إلى ثمن محصول
الصيد في بحيرة موريس وهو مبلغ ٥٢/٥٢١ ج. م. كما يأتي تكون جملة أجرة المقاطعة
السنة مبلغا قدره ٣٥٤/٩٢١ ج. م. كان نصيب مصر منه لا يقل عن ثلاثة أرباعه أي
٢٦٦/١٩١ ج. م. تحريفا

٢١٦ جنيها في كل يوم . وآخر قدره ١٢/٩٩٣ ج . م في سنة
ال ١٨٣ يوما الباقية من السنة على اعتبار ٧١ جنيها في كل يوم
وعلى ذلك تكون جملة إيرادها في السنة ٥٧/٥٧١ ج . م

أما ال ١٢٠/٠٠٠ مدين من القمح فتساوى ٣١/٤١٥ إردبا
تقريبا . فاذا قدرنا الارب منها ب ٣٥ قرشا يكون ثمنها
١٠/٩٩٥ ج . م ، وبإضافة المبالغ الثلاثة المتقدمة إلى بعضها يكون
مجموعها ٧١٦/٢١٤ ج . م ، وهذا هو مبلغ الأتاوة التي كانت
حكومة الفرس تجيها سنويا من المقاطعة السادسة التي ذكرها
هيرودوت ومن بينها مصر التي كان لا يقل ما يؤخذ منها وحدها
عن ثلاثة أرباعه على أقل تقدير أى مبلغ ١٦١/٠٣٧ ج . م

الفصل الثاني

حكومة الرومان

من سنة ٢٩ ق . م إلى ٣٩٥ م

لما فتح الرومان مصر استبد بها أغسطس لنفسه ولم
يجعلها تابعة لمجلس الشيوخ ولا لخزاة الدولة في إدارتها وماليتها
بل جعلها ملكا خاصا به وببيته تعود عائدتها المالية على
خزائنه الخاصة . وكان يدير شؤونها هو بنفسه بواسطة وال
يرجع إليه رأسا وليست له صفة الحكام الرومانيين وكان هذا

الوالى يمثل في جميع الحفلات والأعياد الوطنية . وقد دفع أغسطس إلى هذه التدابير الشاذة التي غض فيها الطرف عن غيره مارآه من أهمية سياسة هذا الاقليم الذي كانت غلاله ضرورية لسكان روما ، فضلا عن أن موقعه الحربى الهام كان مصدر خطر دائم على سكينه روما وطوائفيتها بل على سلامة الحاج نفسه فيما إذا ثار حاكم هذا الاقليم

وبهذه التدابير أمست أملاك البطالسة ملكا له وصارت الضرائب التي تؤخذ منها وقفا على خزائنه الخاصة . وفضلا عن هذا قد حظر بادية بده على أعضاء مجلس الشيوخ وعلى الأعيان ذوى المقامات العالية الذهاب إلى مصر ، كما عين في ولايتها أحد النبلاء واعتبره موظفا عنده خاصا به

وقد كان لولايي مصر وافريقية من بين جميع ولايات الامبراطورية الرومانية اعتبار خاص . فلم تكونا مكلفتين كغيرهما من الولايات بتموين الجيوش المحتلة والقيام بجوانح الموظفين فقط بل كان عليها أيضا أن تمول مدينة روما ثم القسطنطينية فيما بعد ذلك من الزمن

فصر وحدها كانت تغذى من قضاها مدينة روما مدة أربعة أشهر (راجع كتاب يوسف Josèphe ج ٢ الفقرة ٣٨٦) وكانت الكمية التي ترسلها إليها عشرين مليون مدى من القمح (راجع كتاب أوريليوس فكتور Aurelius Victor

الرسالة الأولى) وهي تساوى ٤٠٠/٤٠٠/٤ إردب أو
٨٨٠/٠٠٠ إردب تقريبا ثمنها باعتبار سعر الإردب ٣٥ قرشا
٣٠٨/٠٠٠ ج . م وهذا المبلغ هو قيمة الفلال التي كان يأخذها
الرومان من مصر

ويمكننا من هذا الاستهلاك أن نقدر عدد
سكان روما في ذلك الحين . وطريقة ذلك أن المعتاد في مصر
أن يستهلك كل شخص وية قح في الشهر (١/٦ إردب قح)
فيكون عدد سكان تلك المدينة بناء على هذه القاعدة وعلى
المدة والكمية السابقتين هو ١/٣٢٠/٠٠٠ نسمة

ويرى جـ . بالوش J. Beloch في كتابه (شعوب العالم اليوناني
الروماني ص ٣١) أن كمية الفلال البالغ قدرها عشرين مليون مدى
التي ذكرها أوريليوس فكتور لم تصدرها مصر وحدها
بل صدرت من جميع البلاد التي ورثها البحار

الفصل الثالث

حكومة البيزانطيين

من سنة ٣٩٦ م إلى ٦٤٠ م

تكلم رينيه Reynier (مصر في عهد الرومان
ص ١٥٣) عن هذه الحكومة فقال :

أصدر جوستيان Justinien مرسوما يقضى
بأن كمية الغلال التى على مصر أن ترسلها إلى القسطنطينية
فى عهد هذا الامبراطور تكون ٨٠٠/٠٠٠ إردب قع - قيمتها
باعتبار سعر الارب ٣٥ قرشا ٢٨٠/٠٠٠ ج ٠ م
وهى قريبة كثيرا من قيمة الغلال فى الحكومة السابقة -

ويقضى المرسوم السالف على ما يظهر بتفريم من يتأخر
فى تحصيل الغلال بسبب الإهمال غرامة قدرها
صوليد ذهب (جنيه مصرى) عن كل ثلاثة أرباب
يتأخر فى تحصيلها . اهـ

وقال فى الصفحة ١٨٣ :

كانت الضرائب فى مصر ثقل وتكثر تبعا لانخفاض النيل
وارتفاعه . ولذلك كانت لاتستقر فيها على حال واحدة . ومن
هنا كان من الجائز أن يحدث نقص فى كمية الغلال المقررة
على مصر للقسطنطينية وهى ٨٠٠/٠٠٠ إردب وكذلك فى الكمية
المقررة للاسكندرية . وكان على الحاكم عند ذاك أن يسد
النقص باعانات يطلبها من الأهالى ثم يخصم قيمها من ضريبة
النقد فيما بعد

وكان يوجد هنالك تدابير لامفر منها قد بلغت من
الصرامة مبلغا كبيرا . ومنتشوها ما كانت تبديه الحكومة البيزنطية
من الاهتمام بمسألة توزيع المؤن فى العاصمة . ولم تناول

هذه التدابير الضريبية الأخرى أى ضريبة النقد التى كان الحاكم يتحمل وحده عبء مسؤولية التأجيلات التى كان يمنحها فى أوقات تحصيلها ، حيث لم يكن هناك وقت محدد يتعين عند انقضاءه حجز ما تأخر منها من ماله . وهذا التساهل فى ضريبة النقد خفف عن الحاكم وطأة الشدة المتناهية فى ضريبة الغلال ، وجعله يستطيع سد نقص الغلال بلا عناء كبير وذلك باستيلائه على إعانات من الأهالى . وبهذه الطريقة كان يدبر الوقت اللازم للاستيلاء على جميع المتأخرات . ولوحتم عليه الحكومة تحصيل ضريقتى النقد والغلال فى آن واحد لاستحالة القيام بذلك بل كانت عندئذ لاتجد من يقدم على الاضطلاع بأعباء الحكم فى مصر . وكان الفرض من اتخاذ هذه الاحتياطات المتباعدة كفالة تموين القسطنطينية . وقد منح لهذا السبب أيضا ملتزم جمارك الاسكندرية الذى كان مكلفا بدفع رسوم الشحن مبلغ ٨/٠٠٠ صوليد ذهب حتى لا يكون له أى عذر فى تأخير ما يرسل من الغلال . ومع أن هذا المبلغ لم يخرج من خزانة جوستيان بل فرضه على مصر فرضا فقد كان يقول عنه إنه منحة عظيمة . اهـ

وقالت الآنسة رويارد M^{me} Rouillard فى كتاب (إدارة

مصر المدنية فى عهد بيزانطة ص ١٢٠) :

لقد حدد قسطنطين في لائحة الخطة كمية الغلال المقررة على مصر للقسطنطينية وتولى خلفاؤه في الحكم تنظيم إرسالها من بعده . والمرسوم رقم ١٣ وإن كان في الحقيقة لم يحدث تغييرا يذكر في إدارة التكوين السنوى إلا أنه يفهم منه أن الضريبة المسماة « رسوم الشحن » قدرها ٨٠/٠٠٠ سو ذهب كانت مخصصة لشحن كمية من القمح قدرها ٨٠٠٠ / ٠٠٠ / ٠٠٠ دون إيضاح نوع المكيال الذى قدر به هذا العدد . فهل هو إرتب أو مدى ؟

يقول متياس جلزر Matthies Gelzer الذى أخذ برأى Mommsen ' إن المكيال هنا هو الارتب

ويلوح أن المكيال المراد فى المرسوم رقم ١٣ هو عين المكيال الذى كان يستعمله موظفو إدارة التكوين السنوى فى تقدير دخل الممولين من الغلال . غير أنه يؤخذ من البيانات المسطرة على أوراق البردى أنهم كانوا يستعملون المدى فى هذه الحالة ، كما أن وكيل الكونت أمونيوس Ammonios الذى كان يدير أملاكه بطيبة كان يكتال كمية القمح التى يوردها مزارعو أرض سيده بالارتب حسب عادة البلاد . إلا أنه كان يحولها فيما بعد إلى المدى . لكن ألا يظن أنه فعل ذلك ليكون على وفاق مع محصل التكوين السنوى ؟

إن ذلك لمن المحتمل . ومع هذا فإن حسابات وكيل أمونيوس لا تكفي وحدها مطلقا أن تتخذ حجة على أن المدى كان الوحدة الرسمية المقررة في مصر لاسيما بعد أن علم من نصوص أخرى أن الموظفين أنفسهم كانوا يستعملون الارتب وأن الكيل المقصود في المرسوم رقم ١٣ هو بلا ريب الارتب دون غيره

وعلاوة على ما ذكر فإن ثمانية ملايين الأرتاب أو بعبارة أخرى الأربعة والعشرين مليون مدى أقرب إلى الصواب من ثمانية ملايين من المدى . والدليل على صحة هذه النظرية هو أن مصر كانت في عهد الامبراطورية الأولى ترسل إلى روما عشرين مليون مدى سنويا

ومن المستبعد كثيرا أن يكون عواهل يضافه قد خففوا أعباء مصر عما كانت عليه أيام تبعتها لروما وبالأخص منهم جوستينيان الذي كان شغله الشاغل وهمه الوحيد جر كل ما استطاع من الفوائد من الولايات التابعة لامبراطوريته ولقد وجدت بيانات مضبوطة كتبت على أوراق البردي يظهر أنها حجة دامغة في هذا الموضوع . وقد ورد في هذه الأوراق أن المنطقة التي قاعدتها أنطايا Antaiou كانت ترسل إلى الاسكندرية ٦١/٦٧٤ لارتبا سنويا . وبما أنه كان يوجد حسابا هو مذكور في ملخصات

جورج القبرسى Georges de Chypre زهاء تمانين منطقة مصرية
فبناء على ماتقدم يمكننا الحصول على كمية الغلال التى
كانت ترسلها مصر إلى القسطنطينية سنويا بوجه التقريب . وذلك
بضرب $٦٧٤/٦١$ إرتبا فى ٨٠ عدد المناطق فينتج $٤/٩٣٣/٩٢٠$
إرتبا أو $٧٦٠/٨٠١/١٤$ مديا . ومن هنا يظهر أنه لايجوز
مطلقا أن ينظر يائنا أن رقم الثمانية ملايين المذكور
بالرسوم رقم ١٣ يائنا بجملة الغلال المقرر إرسالها ،
يقصد به المدي

وكانت إعانة الغلال التى فرضت على مصر وألزمت
بتقديمها إلى إدارة القومين السنوى مقسمة بين مصر العليا
والسفلى وطيبة وأركاديا وأغسطانيك . أما لوية فكانت
معفاة من هذه الاعانة . اهـ

ونحن نرى أن رأى هذه المؤرخة صائب
وسديد وأن رقم ثمانية الملايين يقصد به الارتب بلا
نزاع . وهذه الكمية تساوى أربعة وعشرين مليون مدي
وتعادل $١/٦٠٠/٠٠٠$ إردب أى ضعف ما ذكره رينيه .
وبضرب هذا العدد فى ٣٥ قرشا مايساويه الإردب يتـج
 $٥٦٠/٠٠٠$ ج ٠ م

ويكون لدينا إذن مبلغان متعلقان بهذا العصر وهما :

بناء على قول رينيه $٢٨٠/٠٠٠$ ج ٠ م

و بناء على قول الآتية رويارد ٥٦٠/٠٠٠ ج . م .

الفصل الرابع

الحكومة العريفة

من سنة ٢٠ هـ (٦٤١ م) الى سنة ٩٢٢ هـ (١٥١٦ م)

مهمرة معاوية بن أبي سفيان

سنة ٦٠ هـ (٦٨٠ م)

هذا الخليفة هو أول خلفاء بني أمية بدمشق . قال اليعقوبي

في تاريخه ج ٢ ص ٢٧٧ :

وكان عمرو بن العاص يحمل منها اليه الشيء اليسير . اهـ

ومن المحتمل أن معاوية لم يشأ أن يحاسبه حسابا

دقيقا نظرا لما أداه له من الختم الجليلة . ثم قال هذا المؤلف :

فلما مات عمرو حمل المال الى معاوية فكان يفرق في

الناس أعطياتهم ويحمل اليه ألف ألف دينار (٦٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

مهمرة هشام بن عبد الملك

سنة ١٢٥ هـ (٧٤٣ م)

هذا الخليفة هو عاشر خلفاء بني أمية بدمشق

وكان عامله على جاية مصر يدعى عبيد الله بن الحجاب وهو رجل عرف بمقدرته المالية وهو الذى رآك أراضى مصر فى عهد هذا الخليفة

قال المقرئى فى خطه ج ١ ص ٩٨ :

انخط خراج مصر بعدها (أى بعد عمرو بن العاص وعبد الله بن سعد بن أبى سرح) نحو الفساد مع الزمان وسرهاب الخراب فى أكثر الأرض ووقوع الحروب فلم يجهها بنو أمية وخلفاء بنى العباس إلا دون الثلاثة آلاف ألف (١٠٠٠ / ٨٠٠ / ج ١ م) ماخلا أيام هشام بن عبد الملك فإنه وصى عبيد الله بن الحجاب عامل مصر بالعمارة فيقال أنه لم يظهر من خراج مصر بعد تناقصه كثرة إلا فى وقتين أحدهما فى خلافة هشام بن عبد الملك - إلى أن قال - والوقت الثانى فى إمارة أحمد بن طولون . اهـ وأما المبالغ التى أخفت من مصر فهاك ماقاله عنها المؤلفون :

قال ابن خرداذبة فى كتابه (المسالك والممالك ص ٨٣) : وجهها عبيد الله بن الحجاب فى أيام بنى أمية ألفى ألف وسبعمائة ألف وثلاثة وعشرين ألفا وثمانمائة وسبعة وثلاثين ديناراً (٣٠٢ / ٦٣٤ / ج ١ م) . اهـ

وقال ابن رسته فى كتابه (الأعلاق النفيسة ص ١١٨) :

وجاها عبيد الله بن الجحباب أيام بني أمية ألفي
ألف وسبعمئة ألف وثمانمئة وسبعة وثلاثين دينارا
(٥٠٢/١٦٢٠ ج ١٠ م) اهـ

وتقل المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ عن ابن
خرداذبة قال :

ذكر ابن خرداذبة أن ابن الجحباب جابها ألفي ألف
وسبعمئة ألف وثلاثة وعشرين ألفا وثمانمئة وسبعة وثلاثين
دينارا (٣٠٢/١٦٣٤ ج ١٠ م) . وهذا وهم منه فان
هذا القدر هو ماحله إلى بيت المال بدمشق بعد أعطية أهل
مصر وكلفها . اهـ

فالمبلغ الذي ذكره هؤلاء المؤلفون ماهو إذن إلا قيمة
ما أرسل إلى مركز الخلافة بدمشق



فهرست مرواه الثاني

سنة ١٣٢ هـ (٧٥٠ م)

هذا هو الثالث عشر من خلفاء بني أمية بدمشق . وكان
يلقب بالبحار لأنه كان صبوراً على المتاعب واحتمال
المشاق

روى أسقف الأشمونين (تاريخ البطارقة ص ٢٠٥) في القسم

السابع عشر من تاريخ الكنيسة وسيرة حياة الأنبا ميخائيل
البطريرك السادس والأربعين ، أنه في تقدير إيرادات مصر
السنوية في نهاية خلافة مروان الحمار آخر خلفاء بني
أمية وابتداء خلافة السفاح عبد الله العباسي ، بلغ
ما أرسل إلى بيت المال بدمشق بعد المصروفات ٢٠٠ / ٠٠٠ دينار
(١٢٠ / ٠٠٠ ج ٢٠)

ممنوف المهرى به المنصور

سنة ١٦٩ هـ (٧٨٥ م)

هذا الخليفة هو ثالث خلفاء بني العباس يغداد

قال أبو صالح الأرمي في تاريخه (الكنائس ص ٣١):

في سنة اثنتين وستين ومائة (٧٧٩ م) في خلافة المهدي
ابن المنصور من العباسيين عقد الحراج بمصر ألف ألف
وثمانمائة ألف وثمانية وعشرين ألفا وخمسمائة دينار
(١٠٠ / ٠٩٧ / ١ ج ٢٠) .

ومن الواضح البين أن هذا هو مبلغ الآتاوة .
والدليل على ذلك أن المبلغ الذي أرسل من القطر في عهد
الخليفة الآتي يزيد على هذا القدر

مهرقة هرون الرشيد

سنة ١٩٣ هـ (٨٠٩ م)

هو خامس خلفاء بني العباس بغداد

قال ابن خرداذبة في كتابه (المسالك والممالك ص ٨٤) :

وحمل منها موسى بن عيسى (وكان عاملا على مصر

لهذا الخليفة) في دولة بني العباس ألفي ألف ومائة ألف

وثمانين ألف دينار (١/٣٠٨/٠٠٠ ج ٠ م) ١٠ هـ

وردد ابن رسته في كتابه (الأعلاق النفيسة ص ١١٨)

مقاله المؤرخ السابق بنه

وذكر المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ هذا أقول

أيضا لكنه زاد الأمر وضوحا فقال :

وحمل منها (أى من مصر) موسى بن عيسى الهاشمي

ألفي ألف ومائة ألف وثمانية ألف دينار (١/٣٠٨/٠٠٠ ج ٠ م)

يعنى بد المطاء والمون وسائر الكاف . اهـ

مهرقة المأمون

سنة ٢١٨ هـ (٨٣٣ م)

هذا الخليفة هو سابع خلفاء بني العباس بغداد

قال ابن خلدون في تاريخه ج ١ ص ١٥٠ :

وجد بخط أحمد بن محمد بن عبد الحميد عمل
بما يحمل إلى بيت المال بغداد أيام المأمون من جميع النواحي
نقلته من جراب الدولة (وقد ذكره مفصلاً)

ثم ذكر أمام مصر بالصفحة ١٥١ عما يحمل منها
إلى بيت المال بغداد في العهد المذكور هذا المبلغ :
ألف ألف دينار وتسعمائة ألف دينار وعشرين ألف دينار
(١٥٢/١٠٠٠ ج ١ م ٢٠)

مقدمة المقترع بالله

سنة ٣٢٠ هـ (٩٣٢ م)

هذا هو الخليفة الثامن عشر من خلفاء بني العباس بغداد

قال قدامة بن جعفر في كتابه (الخراج وصناعة
الكتابة ص ٢٣٩) بعد أن أبان الأعمال (الأقاليم)
التي تكون منها المملكة الإسلامية في عهده ومقدار
ما كان مفروضاً على كل منها لإرساله إلى بيت المال ماضه :

والذي قدمناه من مبالغ الارتفاعات وما يرتفع
بعض النواحي في هذا الوقت ويتقص البعض نقصاناً لانتفت
إليه ولا نعول عليه لأنه إما وقع بقلة الضبط وإما

الحزم . والباقي المنسوع منه فهذه سيله أيضا
ثم أتى بملخصة لما ذكره جاء فيها بالصفحة ٢٥١ أمام
مصر والاسكندرية مبلغ ألفى ألف وخمسمائة ألف دينار
(١٠٠٠ / ٥٠٠ / ١ ج ٠ م)

ولم يذكر قدامة اسم الخليفة الذى أرسل فى عهده هذا
المبلغ . وبما أن هذا المؤرخ توفى فى عهد الخليفة المقتر
بالله فى الفترة التى بين الأسرتين الطولونية والاخشيدي
أى فى الوقت الذى رجعت فيه مصر ولاية تابعة للخلافة
العباسية بغداد بعد أن كانت مستقلة فى عهد الأسرة الأولى
فقرئ أن هذا المبلغ جى فى عهد الخليفة المذكور

الفصل الخامس

عصر العثمانيين

من سنة ٩٢٣ هـ (١٥١٧ م) إلى ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م)
لم يكن عندنا عندما كتبنا الاصل الفرنسى لكتابنا
هذا عن مبلغ الآتاوة فى هذا العصر سوى مصدرين .
وقد عثرنا بعد ذلك على ثلاثة مصادر . اثنين منها
يذكران الايراد والآتاوة والثالث خاص بالآتاوة فقط . ولم
يكن عثورنا على هذه المصادر الجديدة فى أثناء طبع هذه

النسخة العربية في وقت واحد . ولذلك أثبتنا أحدها في قسم الإيرادات وفاتنا ذكر الآخر هناك لأننا لم نهند إليه إلا بعد الفراغ من طبعه . فلم نربدا من إثباته هنا . وإليك هذه المصادر الخمسة :

١ — يترو دلا قال Pietro Della Valle

٢ — البكرى

٣ — كورنيل لي بران Corneil le Bruyn

٤ — ماييه Maillet

٥ — استيف Estève

أما يترو دلا قال فيؤخذ من كتاب سياحته بمصر سنة ١٠٢٤ هـ (١٦١٥ م) ج ٢ ص ١٣٨ و ١٣٩ أن إيراد مصر كان ٢/٤٠٠/٠٠٠ سيكان فيسى — بنديق — (١/١١٠/٩٦٠ ج ١٠ م) . وأن هذا المبلغ ينقسم إلى أربعة أقسام متساوية . قسم للحمل الشريف ، وقسم للجيش المرابط بمصر ، وقسم للباشا ومصرفاته الادارية وغيرها ، وقسم يرسل إلى السلطان بالقسطنطينية

وبناء على هذا يكون مبلغ الإيراد ٢/٤٠٠/٠٠٠ سيكان (١/١١٠/٩٦٠ ج ١٠ م) ومبلغ الاتاوة ٦٠٠/٠٠٠ سيكان (٢٧٧/٧٤٠ ج ١٠ م)

وأما البكرى فقال في كتابه (الكواكب السائرة
ص ٢٢٩ و ٢٣٠) :

سألت بعض كتبة الديوان وغيره عن مبلغ خراج
مصر في سنة خمس وثلاثين وألف (١٦٢٦ م) فقال
ثمانى عشرة كورة — مائة ألف — (١/٨٠٠/٠٠٠ دينار —
١/٠٨٠/٠٠٠ ج ٠ م) . منها يجهز للأبواب العثمانية بالديار
الرومية ستائة ألف دينار (٣٦٠/٠٠٠ ج ٠ م) . والباقي
يصرف للحرمين الشريفين والصناجق بها والعساكر بها .
فهذا خلاف ما يأتى للبكرى بها من الخدم والتقدم من
خيل وجمال وبغال وأقشة وسكر . فنسأل الله تعالى أن
يحملها دار إسلام ليوم القيامة آمين . اهـ

وعلى هذا يكون مبلغ الأتاوة ٦٠٠/٠٠٠ دينار
أو ٣٦٠/٠٠٠ ج ٠ م

ويؤخذ من كتاب سياحة كورنيل لى بران سنة
١٠٩١ هـ (١٦٨٠ م) ج ٢ ص ٧٢ أن سلطان تركيا كان
يحصل من مصر مع شدة فقرها على إتاوة قدرها ٦٠٠/٠٠٠
سيكان سنويا قيمة الواحد منها سبعة فرنكات (١٧٤/٥٨٨ ج ٠ م
تقريبا)

وبناء على ذلك يكون مبلغ الأتاوة ٦٠٠/٠٠٠ سيسان
أو ١٧٤/٥٨٨ ج ٠ م تقريبا

وقال ماييه الذى كان قصلا لفرنسا فى مصر زهاء
أربعين عاما فى النصف الثانى من القرن السابع عشر فى
مؤلفه ج ٧ ص ١٥٧ فى وصفه مصر :

يحكم مصر اليوم موظف برتبة باشا مبعوث من
قبل السلطان . ويعين هذا الباشا لمدة لاتزيد عن عام
ومع ذلك فقد جرت العادة أن يستمر الولاة فى وظائفهم
ثلاثة أعوام بل أربعة كما أنه يوجد منهم منبقى عاما
أو عامين فقط

وهذه الولاية هى أضخم ولايات الامبراطورية العثمانية
ولذلك لاتتال إلا بدفع مبالغ طائلة . ولا بد للوالى الذى
يعين لمصر أن يكون مستعدا لبذل نفقة من أربعمائة ألف
إلى خمسمائة ألف ريال قبل أن يصل إلى القاهرة المقر
المعتاد لسكنه ، وأن يقدم فوق ذلك هدايا تزيد
قيمتها على مائة ألف ريال عن كل سنة بمكثها فى وظيفته

وأعباء هذه الولاية كانت كذلك باهظة جدا .
فالوالى كان مكلفا بأن يرسل الى السلطان ستمائة ألف ريال فى
كل سنة . وكانت هذه النقود التى يسمونها الخزانة ترسل
إلى القسطنطينية برا بمصروفات جسيمة على نفقة الوالى . وكان
عليه أيضا أن يرسل إلى السراى فى كل ستة مقدارا من السكر
والبن والشراب والأرز وسلعاً أخرى كثيرة لاتقل قيمتها

التي كانت تدفع دواما قدما عن سبائة ألف ريال . هذا غير نفقات الحمل الذي كان يوجهه الخليفة إلى مكة كل عام ومائة ألف ريال يرسلها إلى هذه المدينة ومثلها إلى دمشق لتنفق على القافلة التي ترافق الحمل إلى بلاد العرب ولا يفاء هذه المطالب كلها ودفع مرتبات الجيوش التي ترابط في مصر من قبل الباب العالي يستولى الوالى على كافة أنواع الإيرادات وهي إيرادات ضخمة جدا قد تبلغ قيمتها إذا روعيت طرق الاقتصاد أكثر من اثني عشر مليوناً غير ما ينفق على الجيوش . ومن هنا يفهم بسهولة أن مصر تدر على الوالى من الدخل أكثر مما تدر على السلطان وبالأخص إذا دام القطر الطاعون . فانه عند ذلك تجمع الحكومة مبالغ طائلة في مدى الثلاثة أو الأربعة الأشهر التي اعتاد الوباء أن يمكنها في وادى النيل . قد يبلغ دخله في يوم واحد من مائتى ألف إلى ثلاثمائة ألف ريال بسبب وفاة أشخاص يمتلكون قرى لأن قوانين الحكومة تقضى برجوع ملكية هذه القرى إلى الخليفة بعد وفاة أصحابها . فيتذرع الوالى بهذا القانون للاستيلاء عليها لنفسه ويستدر منها أموالا عظيمة . وقد يحدث في أسابيع أن تباع العين الواحدة ثلاث مرات بل أربعا بسبب معالجة الموت لمن يتاعونها الواحد تلو الآخر . اهـ ويستخلص من وصف ما يه أن المبالغ التي كانت ترسلها مصر إلى القسطنطينية أو تأخذها هذه منها هي :

٦٠٠/٠٠٠ ريال ترسل قدرا

٦٠٠/٠٠٠ د قيمة سلع وأمتعة ترسل عينا

١٠٠/٠٠٠ د ترسل إلى دمشق

ويكون بمجموع ذلك ١/٣٠٠/٠٠٠ ريال أو بعبارة أخرى

٢٦٠/٠٠٠ ج ٢٠

أما نفقة المحمل ومائة ألف الريال الأخرى فلا وجه
لاضافتها إلى المبلغ السابق لأنها كانت تصرف باسم مصر ولحسابها

وقال استيف في الصفحة ٣٩٦ :

إن النقود التي كانت تسمى الخزنة كانت ترسل في
أول الأمر إلى القسطنطينية باحتفال مهيب

وإليك مارواه لنا عن الترتيبات التي وضعها لذلك

السلطان سليمان قال :

قرر هذا السلطان أن يقوم واحد من الأربعة والعشرين
يكا باحضار إتاوة مصر إلى مقر الخلافة وأن يلقب هذا اليك
بأمير الخزنة وأن يوضع تحت تصرفه للحفاظ عليها سردار
وشرذمة من الجند تنتخب من فرق الجيش السبع

ومنى تم تحصيل الأموال يتوجه الرزنامجي إلى الباشا
ومعه مبالغ الخزنة . وفي اليوم المقرر لتسليمها إلى أمير الخزنة
يجتمع في القلعة رؤساء الوجاقات والبكوات والقاضى وجميع

كبار موظفي الحكومة . فيعين الصراف وهو كاتب الخزنة عدد النقود ونوعها . وشاغل هذه الوظيفة يكون إسرائيلياً دائماً . وبعد أن يوقع الباشا والرزناجي على الأوراق المينة بها النقود توضع في صناديق مغطاة بالجلد ثم يسلمها الباشا إلى أمير الخزنة فيعطيه مستنداً بها

وفي أثناء وضع الصناديق على ظهور الابل المينة لملها يطلع الباشا على أمير الخزنة حلة من الفراء الأسود فاخرة ، وعلى الرزناجي كذلك خلع من الفراء الأسود إلا أنها أقل قيمة من تلك . ثم يوزع القفاطين على السردار المكلف بقيادة الحرس . ويجمع البكوات والوجاقات عند سفر أمير الخزنة ويحيطون به في موكب غم أثناء مروره بالقاهرة وبراقتونه إلى الدالية وهي مكان بين القبة وبركة الحج . يعلن من ليلة يوم سفره عن هذا الاحتفال بواسطة الألعاب النارية في الدالية وكذلك بتواتر إطلاق المدافع حتى وقت السفر . ويسير أمير الخزنة إلى القسطنطينية ماراً بدمشق

وقد وجه السلطان سليمان نظره إلى جميع التفاصيل الخاصة بسفر الخزنة حتى أنه عين ما يجب صرفه في ثقلها وابتاع ما يلزمها من الصناديق والأكياس والجلود والسجاجيد لتغطيتها . اهـ

ويظهر أن هذه الطريقة بطلت بمسور الزمن وبما

أصاب الدولة العثمانية من الومن . والدليل على ذلك مارواه
استيف بالصفحة ٣٩٧ إذ قال :

قبل مجيء الفرنسيين مصر كان الباب العالي لا يحصل
على شيء من إتاوتها إلا إذا أرسل إلى القاهرة أحد الأغوات
خصيصا لذلك . وكان هذا الأغا لا يبعث إلا مرة واحدة في
كل ثلاث سنين ليتسلم ما قد تجمع للدولة من الإتاوة في هذه
المدة . وكان لا يؤبه له في حضوره وسفره بل غاية ما هنالك
أن الباشا يسلمه في حضرة القاضي فقط النقود والأوراق
الخاصة بالخزنة ، وعلى الأغا أن يتخذ جميع الاحتياطات التي
تكفل له الرجوع إلى القسطنطينية سالما . اهـ

وقال استيف في الصفحة ٣٩٧ عند تلخيصه دخل
السلطان :

إن القواعد المرعية في الإدارة العثمانية المالية تختلف
عن القواعد الجارية العمل بموجبها في فرنسا . ففي هذه
ترسل إيرادات الحكومة كلها إلى الخزانة العمومية أما الحكومة
العثمانية فلا يدخل خزائنها إلا المبالغ المخصصة لبعض المصروفات
والأموال المدخرة . والجباية موكول أمرها إلى الولاية
وكبار الملتزمين ولا يهتم لها السلطان إلا بقدر
ما يحصل على المطلوب له منهم . وما يتبقى بعد
إيفاء هذا المطلوب وبعد المصروفات التي ألقاها على كاهلهم يصير

حقا مكتسبا لؤلؤا.

ويؤخذ من ملخص البيانات المختلفة التي ذكرناها لايضاح جميع الضرائب التي على مصر أن إيراد السلطان ينحصر في الاتاوة. اهـ وهذه الاتاوة كانت تبلغ حوبا روى استيف ٧٠٠/١١٤/٤ فرنك (١٥٨/٧٢٥ ج م٠) . وكان يؤخذ جزء منها لبعض مصروفات خاصة بالحضرة السلطانية. غير أن المبلغ المذكور كان يعتبر برمته قيمة الاتاوة المفروضة على مصر للقسطنطينية وبناء على ما تقدم يكون لدينا عن هذا العصر خمسة مبالغ للاتاوة هي :

- ١ — يترو دلا قال سنة ١٦١٥ م ٧٤٠/٢٧٧ ج م٠
- ٢ — البكرى ١٦٢٦ م ٣٦٠/٠٠٠ ج م٠
- ٣ — كورنيل لي بران ١٦٨٠ م ٥٨٨/١٧٤ ج م٠ تقريبا
- ٤ — ما يه في النصف الثاني من القرن السابع عشر ٢٦٠/٠٠٠ ج م٠
- ٥ — استيف في القرن الثامن عشر ١٥٨/٧٢٥ ج م٠

الأتاوة في عهد الأسرة المحمدية العلوية

من سنة ١٨٠٥ م إلى الآن

اختلفت الاتاوة التي ترسلها مصر إلى الحكومة العثمانية

في عهد الأسرة المحمدية العلوية . ققى أوائل عهد محمد علي
كان مبلغها ضئيلا متفقا مع إيراد مصر في ذلك الحين

وذكر مانجان في كتابه (مختصر تاريخ مصر ج ١ ص ١٥٤)
أنها كانت سنة ١٨٣٣ م ١٢/٠٠٠ كيس مصرى (٦٠/٠٠٠ ج . م)

وفي سنة ١٨٤١ م لما منح محمد علي ولاية مصر علي
أن تكون من بعده للأكبر فالأكبر من ذريته بالفرمان
المؤرخ في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ كان من بين مواد هذا الفرمان
أن ربع المتحصل من الرسوم البحرية وباقي الضرائب يرسل
إلى الخزنة الشاهانية — بدون تحديد هذا الربع بمبلغ معين

ثم عين في فرمان أول يونيو سنة ١٨٤١ الذي جاء
مؤيدا للفرمان السابق فكان ٨٠/٠٠٠ كيس عثمانى
(٣٥٤/٦٨٨ ج . م)

وبقيت هذه الاتاة كما هي في عهد عباس الأول
وسعيد وأوائل عهد اسماعيل إلى أن جاء الفرمان الذي
تعدلت فيه قاعدة توارث الولاية المصرية وأعطيت مصر فيه بعض
الامتيازات وأضيفت إلى حكومتها جهات مصوع وسواكن
والثاكة فزيدت الاتاة فيه ابتداء من شهر المحرم سنة ١٢٨٣
(١٦ مايو سنة ١٨٦٦) من ٨٠/٠٠٠ كيس إلى ١٥٠/٠٠٠ كيس
عثمانى أى ٧٥٠/٠٠٠ ليرة عثمانية سنويا وهذا المبلغ يساوى
٢٠٤٠/٦٦٥ ج . م

وفي أول يوليو سنة ١٨٧٥ أضيف إلى هذا المبلغ
 ١٣/٣٦٥ ج . م في مقابل تنازل الدولة العلية للتديونة المصرية
 عن مدينة زيلع وملحقاتها فأصبح مبلغ الاتاوة ٦٧٨/٤٠٥ ج . م
 وقد ظل هذا المبلغ بدون تغيير إلى سنة ١٨٨٩ م حيث
 أوقف دفع إتاوة زيلع فرجع مبلغ الاتاوة إلى ما كان عليه
 (٦٦٥/٠٤٠ ج . م) وبقي كذلك إلى الآن رغم انسلاخ مصر
 عن الدولة العثمانية وتوقفها عن دفعه لهذا السبب لأن الدولة
 العثمانية تنازلت عنه لدائيتها إلى مدة معينة ووافقت مصر على هذا
 التنازل لحكت عليها المحكمة المختلطة باستمرار دفعه هؤلاء
 الدائنين إلى انتهاء هذه المدة

إجمال عام لقسم الاتاوة

والجدول الآتي يبين المبالغ التي أخذت من مصر
 في عهود حكومات الدول التي حكمها بالتعاقب:

الحكومة	الاتاوة بالجنينات المصرية
حكومة الفرس	١٦١/٠٣٧
» الرومان	٣٠٨/٠٠٠
» البيزنطيين:	
تقلا عن رينيه في القرن السادس	٢٨٠/٠٠٠

الآثار بالجنيئات المصرية	الحكومة
٥٦٠/٠٠٠	نقلا عن الآتية رويارد في القرن السادس
٦٠٠/٠٠٠	حكومة العرب :
١/٦٣٤/٣٠٢	خلافة معاوية
١٢٠/٠٠٠	د هشام
١/٠٩٧/١٠٠	د مروان الثاني
١/٣٠٨/٠٠٠	د المهدي
١/١٥٢/٠٠٠	د هرون الرشيد
١/٥٠٠/٠٠٠	■ المأمون
	■ المقتدر بالله
	حكومة العثمانيين :
٢٧٧/٧٤٠	نقلا عن يترو د لا قال سنة ١٦١٥ م
٣٦٠/٠٠٠	د د البكري د ١٦٢٦ م
١٧٤/٥٨٨	د د كورنيل لي بران د ١٦٨٠ م
٢٦٠/٠٠٠	د د مايه في القرن السابع عشر
١٥٨/٧٢٥	د د استيف في القرن الثامن عشر
	الأسرة المحمدية العلوية :
٦٠/٠٠٠	الوالي محمد علي في سنة ١٨٣٣ م
٣٥٤/٦٨٨	د د د د ١٨٤١ م
٦٦٥/٠٤٠	الخدوي اسمعيل د ١٨٦٦ م

الحكومة	الإتاوة بالجنيهات المصرية
الحديوى اسمعيل فى سنة ١٨٧٥ م	٦٧٨/٤٠٥
من سنة ١٨٨٩ إلى الآن	٦٦٥/٠٤٠

القسم الثالث

الخراج والمساحة المفروض عليها

الفصل الأول

عصر القراعنة

إذا استثنينا ما ذكره مؤلفو العرب عن هذا العصر نجد أن التاريخ لا يذكر لنا كما هو الحال فى قسم الإيرادات أى رقم نهى منه إلى معركة ما كان مفروضاً على مصر من الخراج فى هذا العهد، ولا إلى معرفة المساحة المفروض عليها. ومع كل فنحاول استخراج ذلك بما أورده المؤلفون فى هذا الصدد: قال هيرودوت فى المجلد الثانى الفقرة ١٠٩ عند الكلام على توزيع عموم الأراضى فى عهد سيزوستريس (١) :

(١) ويقال له أيضاً رسيس الثانى . خلف والده حتى الأول فى الحكم حوالى عام ١٢٣٠ ق م ومات ما بين سنة ١٢٧٠ و ١٢٦٠ ق م

وقصر على الكهنة أيضا أن هذا الملك قسم القطر
بين جميع الأهلالي فأعطى كلا منهم بالتساوى مربعا من الأرض ،
واتخذ هذه القسمة أساسا لتقدير دخله وتحديد ما يصيب كل
واحد من الممولين من الخراج سنويا . فاذا جرف النيل جانبا من
أرض أحد الأهالي ذهب هذا ورفعه أمره إلى الملك . وعندئذ
يرسل سيزوستريس مفتشين لقياس الأرض ومعرفة ما نقص
منها حتى يمكن تخفيض الخراج وجعله مناسبا لما بقي منها .
ويظهر أن فن الهندسة اخترع في ذاك الوقت وانتقل من
مصر إلى بلاد اليونان . اهـ

ومما يؤسف له أن هيرودوت لم يذكر مساحة المربع
الذى خص به كل شخص من الأهالي كما فعل مع رجال الجندية
ولم يذكر كذلك قيمة الخراج الذى كانوا يؤدونه . أما رجال
الجندية فقد قال بـسـدم في المجلد الثانى الفقرة ١٦٨ :

ومنح رجال الحرب الامتيازات الآتية ولم يمنح غيرهم
من المصريين نظيرها اللهم إلا الكهنة :

خص كل واحد من أولئك بملكية اثني عشر أربانا arpent
من الأراضى الخصبة معفاة من الضرائب . والأربان المصرى
عبارة عن مربع ضلعه مائة ذراع . وهذا الذراع هو نفس
الذراع المستعمل فى ساموس . اهـ

أما استرابون فقد تناول فى الجزء السابع عشر من مؤلفه

الفقرة ٢ الكلام على القطر المصرى من حيث نظامه البديع
ويسره فقال :

كان المصريون المقيمون في بلادهم الشهيرة للغاية يكوّنون
حكومة نظامية متمدينة لدرجة أن معاهدها العلمية كانت مضرّبا
للأمثال وأعمودجا ينسج على منواله . ولقد ير المرء حينما
يعلم أن هؤلاء القوم استطاعوا بتقسيمهم الأرض والسكان
تقسيماً مبنياً على الفطنة والذكاء وإدارتهم المقامة على البقطة
والخبر أن يحصلوا على أوفر نصيب يمكن الحصول عليه من
الكنوز الطبيعية للأرض التى يعيشون عليها

ومن المعلوم أن المصريين بعد أن نصبوا عليهم ملكا
انقسموا إلى ثلاث طبقات : طبقة الجندية ، وطبقة المزارعين والصناع
وطبقة الكهنة . وقد اختلفت هذه الطبقة الأخيرة بكل
ما يتعلق بالأمور الدينية . وانحصرت مهمة الطبقتين الأخريين
في المحافظة على المصالح الدنيوية المحضة . فطبقة الجند كانت
تُحافظ على هذه المصالح في زمن الحرب . والطبقة الثانية
كانت تحافظ عليها في زمن السلم بعكوفها على الأعمال الزراعية
والصناعات الأخرى . وكانت هاتان الطبقتان مكلفتين فوق
ذلك بأن تدفعا للبلوك بطرق منظمة لإرادات بصفة ضرائب .
أما الكهنة فكانوا لا يعملون شيئاً أكثر من اختصاصات
وظائفهم اللهم إلا دراسة الفلسفة وعلم الفلك ومسامرة الملوك

وقسمت مصر أولاً إلى أقسام إدارية . عشرة بمصر العليا ، وعشرة بمصر السفلى (الدلتا) ، وستة عشر بمصر الوسطى . ويزعم بعض المؤلفين أن عدد هذه الأقسام كان مساوياً لعدد قاعات قصر التيه (لابرثا) لكن فاتهم أن عدد قاعاته كان أقل بكثير من عدد هذه الأقسام وهو ٣٦ . ثم جرت الأقسام تيجزئات مختلفة جزىء معظمها إلى نواحي toparchies وجرت هذه النواحي بدورها إلى جهات صغيرة وهكذا دواليك إلى الأورور aroure (١٨ سها ١٥ قيراطاً) . ورب سائل يسأل ما الذى أوجب هذا التقسيم المحكم الدقيق ؟ فالجواب على ذلك هو أن فيضانات النيل كانت تحدث باستمرار حيرة وارتباكاً فى حدود الأملاك بجرفها لها تارة وبزيادة مساحتها تارة أخرى وطوراً بتغييرها أوضاع أرضها هذا وإزالتها معالم أرض ذاك مما كان يستدعى دواماً إعادة قياس الحقول ومسحها حتى انه ليقال إن هذا العمل هو الذى أنشأ عند المصريين فن الهندسة كما أنشأت الضرورة عند الفينيقيين علم الحساب لاحتياجهم إليه فى تجارتهم البحرية

وتقسم السكان إلى ثلاث طبقات سرى بطبيعته الى كل مركز كما هو الحال فى كل قسم من أقسام المملكة

واليك يان التدابير العجيبة التي كانت تتخذ
حيال النيل ومنها يستطيع الانسان أن يحكم بان المصريين
تغلبوا بقوة الفن على الطبيعة . ذلك أن زيادة
المحصول ترتبط بزيادة الفيضان ارتباطا مباشرا . فكلما ارتفع
منسوب الفيضان زاد سطح الأراضي التي يعلوها الماء . ومع
ذلك فقد حدث أكثر من مرة أن الفن سد نقص الطبيعة
وتوصل بواسطة حفر الترع وعمل الجسور أن يجعل المياه
تغمر في أقل الفيضانات وأردتها نفس المسطحات التي كانت
تغمرها في أكبر الفيضانات وأحسنها . اهـ

وقال ماسبيرو Maspero في المجلد الأول من

(تاريخ شعوب الشرق القديم ص ٣٢٧) :

إن حالة الفلاح الذي لا يملك أطيانا في الزمن القديم
تمثل حالته في عصرنا الحاضر . فبعضهم كان لا يملك من
حطام الدنيا سوى كوخ من الطين لا يسع غير الرجل
وزوجه وكان يعمل في المزرعة باليومية أو السنوية .
والبعض كان يندفع فيستأجر أطيان عين من الأعيان أو
جندى من جيرانه . ومن اشتروا أرضا لم يتفنعوا
بغير ريعها وهؤلاء هم أسعد الجميع خطأ . أما ملكية أراضيهم
فبقى بأسرها في يد فرعون في البداية ثم تنتقل منها إلى أبهى
الملتزمين المدنيين أو الكهنوتيين . وكان في إمكان هؤلاء أن

يتصرفوا فيها بطريق الوصاية أو الهبة أو البيع وشراء غيرها بلا معارضة . وكانوا يؤدون غير العوائد الشخصية ضريبة عقارية بنسبة مساحة أراضيهم ونوع تربتها . ولم ينسب الاقدمون بمجمعهم اخضاع علم الهندسة إلى المصريين عفووا . فداومة النيل على جرف الأراضي وتنقل مجراه وسهولة محوه لعلامات حدود الحقول وتغييره أوضاع بعض نواح برمتها في مدى فصل صيف واحد ، كل ذلك اضطرهم منذ بزغت شمس العصور القديمة أن يدققوا ويتحروا مساحة الأرض التي تطعمهم خيراتها . فكانوا يقيسون أراضي كل مدينة وكل قسم مرارا وتكرارا ثم تضم الادارة الملكية عمليات القياس هذه إلى بعضها وتسقها . وبذلك يتمكن فرعون من أن يعرف بالتدقيق مساحة ولاياته . والوحدة التي كانت مستعملة في المقاس هي الأورور وهو عبارة عن مربع طول أحد أضلاعه مائة ذراع ويمادل ثمانية وعشرين آرا (١) تقريبا . وكان يشغل عدد عديد من الكتبة والمساحين بلا انقطاع في مراجعة المساحة القديمة وإعادتها وتقيد كل تغيير يطرأ في سجلات الحكومة . وكان يقام عند حدود كل عقار خط من القوائم يكتب عليه في أغلب الاوقات اسم المالك الأخير وتاريخ آخر تحديد عمل . ومتى تم كل ذلك يطلق على العقار اسم علم حتى لكأنه شخص حتى مستقل وكان هذا الاسم ينم

إما عن طبيعة الأرض أو موقعها أو إحدى العوارض الطبيعية التي تميزها مثل بحيرة الجنوب أو المرج الشرقى أو الجزيرة الخضراء أو بركة الصيادين أو غابة الصفصاف أو الكروم أو عريش الغنم أو أرض الجميز . وهذه الأسماء تبقى علماً على مسمياتها أجيالاً . فلا البيع ولا القسمة ولا الثورات ولا تغير الأسر المالكه تستطيع أن تغير هذه الأسماء نسياً منسياً

أما مصلحة المساحة فتعقد في سجلاتها اسم العقار واسم مالكه وأسماء الملاك الواقعة أطيانهم على حدوده ومحتويات ذلك العقار وطبيعة أرضه وتكتب المساحة التقريبية بالأذرع للأراضي الرملية والمستنقعات والبرك والترع وغابات النخيل والحدائق والبساتين والكروم والأراضي الصالحة لزراعة القمح وتقسّم هذه الأراضي الأخيرة أيضاً إلى جملة أنواع . ويراعى في قسمتها الأرض التي يغمرها ماء النيل بانتظام سنوياً والتي لا تغمرها المياه حتى في أكبر الفيضانات فيزوى ربا صناعياً بواسطة آلات قد تكلف كثيراً أو قليلاً . وهذه كلها مستندات يعتمد عليها الكتبة ويتخذونها أساساً في تقدير الخراج بالعرش . وكل الأحوال تحمل على الظن بأنه كان يؤخذ من المحصول قبل حصيده ولكن هذا المحصول كان لا يستقر على حالة واحدة

فكان يزيد وينقص حسب الفيضان السنوى وكانت تطوراتها تتبع بدقة حايية سواء زاد هذا الفيضان عن الحد اللازم أم قل عنه . وعلى ذلك كان ينقص الخراج بقية . وقد يتلاشى بالمرّة عندما يبلغ الفيضان الحد الأدنى . وبلغ من الاهتمام بالنيل أن أقام الملك في عاصمة ملكه والأعيان في قطائعهم مقاييس يتبينون منها يوميا ارتفاعه وانخفاضه خصوصا في أسايح التحريق . وكان يحمل الرسل أنبياء في أرجاء القطر المصرى فكان الشعب دواما على علم بمجرى الأمور بطريقة منظمة وكان يأخذ احتياطاته في الحال ويعلم ما سيؤول اليه أمره في نهاية العام ويتمكن من معرفة مايجب عليه دفعه بوجه التقرب

ومن الوجهة النظرية كانت تربط جباية العشور على الأراضي التي تغمرها المياه بالفعل . وهذه محصولها لا يكون دواما على حالة واحدة . أما عمليا فكان هذا الخراج يؤدي بحسب متوسط السنين السالفة بعد أن يستبعد من هذا المتوسط قدر معين لايجيدون عنه إلا في الظروف الشاذة . ويشترط للخروج عن هذه القاعدة وتخفيض الخراج أن يكون المحصول بلغ النجاة في الانحطاط . وكانت تستوى الحكومة القديمة والمعاصرة في النفور من التنازل عن أى شيء من الخراج مهما صغر . فتحسب دفع هذه الضريبة من محاصيل الأطنان إما قمحا أو ذرة أو فولاً أو غير ذلك . وكانت هذه

المحاصيل تتكدس أكداً في المستودعات . والظاهر أن خصم
العشر ليس بالشئ الكثير بالنسبة إلى مجموع المحصول وإن
أقصر فلاح كانت حالته تسمح له بأن يدفع ما عليه بلا عناء . اه
ويستنتج مما ذكره هؤلاء المؤلفون أنه كان يوجد في
مصر في عهد الفراعنة مصلحة مساحة بلغت الغاية في النظام
إلا أننا مع الأسف لم تصلنا تفاصيل ترتيبها . أما مارووه
لنا عن المنازعات التي كانت تقع بين الأهالي بشأن الأرض
فهو هي بعينها الحاصلة الآن ولم يغير من طبيعتها شيئاً مرور
أربعة أو خمسة آلاف سنة

أما المربع الذي وزعه سيزوستريس على كل ساكن
من ساكني ديار مصر حسباً روى هيرودوت (والأقرب
إلى الصواب أنه وزعه على كل أسرة لا على كل ساكن)
فكان الأورور على رأى ماسيرو وهو عبارة عن مربع طول كل
ضلع منه مائة ذراع . ولما كان الذراع يساوي ٥٢٥ مليمتر
فيكون مسطح الأورور ٢٥ ر ٢٧٥٦ متر مربعاً أى
١٨ سهماً ١٥ قيراطاً

وأما ضريبة الخراج بنسبة العشر كما روى ماسيرو
فيلوح أن هذه النسبة نسبة معقولة . وهذا هو رأى لمبروزو بعينه
(راجع كتاب مباحث في الاقتصاد السياسى بمصر في عهد
اللاجيدين ص ٣٩٣) إذ حدد هذه الضريبة بنفس هذه

النسبة أيضا . ثم قال في ص ٢٨٩ :

وفوق ذلك فقد تغيرت الضريبة على عمر الدهور
وتبدل الأحوال ولكن الذى يبق ثابتا على حاله ولم يتغير
هى قواعد ترتيب ضريبة الخراج وقد اتبع البطالسة نفس هذه
القواعد إلا أنهم نظموها . اهـ

واستدل على صحة روايته بأن ذكر فى ص ٢٩٣
تقلا عن لترون Letronne (المجموعه الأولى ص ٢٩٥)
أن كتابة حجر رشيد (عام ١٩٦ ق . م) تنهى بأن الحكومة
كانت تأخذ ارتبا عن كل مساحة قدرها ١ أورو ، من
الاطيان المخصصة للزراعة وحددت هذه النسبة بجزء واحد من
خمس عشر جزءا من محصول الاطيان الجيدة واستخلص
من ذلك أن الاراضى التى لم تبلغ مبلغا كبيرا فى الجودة كانت
تدفع العشر

ولما كانت ضريبة العشر معقولة فلوقوف الآن على
مبلغ الخراج يتعين علينا أن نحدد ما يأتى :

١ - مساحة الأرض المزروعة

٢ - المحصول

٣ - عدد السكان

المبحث الأول - إن المساحة المزروعة فى مصر كانت

فى الزمن القديم كما هى الآن محصورة بين صحراء العرب
من الشرق وصحراء لوية من الغرب . ففى هى لم يطرأ عليها تغيير
منذ تكونها . أما الذى طرأ عليه التغير فهو السطح
المزروع فعلا ، وقوة الإنتاج فيه . فكل هذين كثر أو قل
وقوى أو اضمحل تبعاً للعناية أو الإهمال فى أمر إنشاء
الشرع وصيانتها وبالتبعية أيضا للسكان من حيث
زيادتهم أو قلتهم

والمساحة المعدة للزراعة بالفعل الآن هى ٧٠٠/٦١٥ هـ فدان
وجميع هذه المساحة - وهى بلا مرا - أخصب أراضي مصر -
كانت مزروعة فى الأزمان القديمة بل كان المزروع فى تلك
الأزمان أكثر من هذه المساحة . وينبئنا الأثر بخامنا أقل شك فى
ذلك . وأنصح برهان عليه الأكوام الكثيرة فى شمال الدلتا التى هى
أطلال مدن كانت فى العصور الغابرة منتشرة فى تلك الناحية وهذه
المنطقة كانت أقل خصبا فى الزمن السالف من الأرض المعدة للزراع
الآن . بلا ريب . والبرهان على قلة خصبها هو أن سكانها جلوا
عنها فى مقدمة المناطق التى نزع عنها أهلها . فوجود
هذه التلال فيها برهان قاطع على أنها كانت مزروعة
وإلا ما استطاع ديتار أن يقطنها ولكانت كما هى الآن
غير مسكونة . فهذا الجزء القاحل والحالى الآن
من الزرع والضرع كان إذن فى العصور الماضية
مزروعا وكان بالضرورة ينتج مايفى بحاجات عدد

كبير من السكان

وما يجب ألا يغيب عن الأذهان وأن يوضع نصب الأعين وجود كثير من المناطق في القطر المصرى الآن عدد سكانها أقل مما يجب أن يكون حتى يصبح في حيز الاستطاعة القيام بزرعها بصفة مرضية . فلو لم يكن السكان في العصور المنصرمة كانوا أكثر عددا منهم الآن لما كان هنالك حاجة لفلاحة المنطقة القاحلة السالف ذكرها . وفوق ذلك كان هؤلاء السكان لقلتهم يعجزون عن تهيئة هذه المنطقة وزرعها . وهذا البرهان الذى سقناه على أن عدد السكان في تلك الأزمان كان أكثر منهم في عصرنا هذا غير قابل للجدل

أما عدد الأفدة التي كانت تزرع في الأبنام الحالية فلا نظن أننا مبالغون إذا قدرناه بـ ٣٠٠ / ٣٨٤ فدان إلى ٧٠٠ / ٦١٥ فدان المزروعة بضم ٣٠٠ / ٣٨٤ فدان إلى ٧٠٠ / ٦١٥ فدان المزروعة الآن لتكون الـ ٣٠٠ / ٣٨٤ فدان إذا جماليا بصرف النظر عن الكسور التي لا يخلو منها الحال عادة

هذا هو مقدار كمية الأفدة التي كانت تزرع في الأبنام الفرعونية

أما جملة مسطح الأراضي الصالحة للزراعة في القطر المصرى فهي ٧٠٠ / ٣٠٠ فدان يحذف منها مسطح

البحيرات الآتية:

بحيرة مريوط ٩٠/٠٠٠ فدان

• أنى قير ٣٥/٠٠٠ •

• أدكو ٣٥/٠٠٠ •

• البرلس ١٤٠/٠٠٠ •

• المنزلة ٤٠٠/٠٠٠ •

الجملة ٧٠٠/٠٠٠ فدان

وهذه البحيرات كلها فى شمال الدلتا وكانت على عمر العصور والدهور بحيرات. فبحيرة مريوط روى لنا وصفها اسنرايون (المجلد السابع عشر الفقرة السابعة) باسم مريوطس . وبحيرتا أنى قير وأدكو وجدنا كما هما على الدوام . وبحيرة البرلس تكلم عنها هيرودوت (الجزء الثانى الفقرة ١٥٦) فقال إنها بحيرة واسعة الأرجاء عميقة القاع وتوجد فى وسطها معبد (ابلون) Appollon فى جزيرة قرب مدينة بونو (ابتوا الحالية) . وبحيرة المنزلة قص لنا عنها اسنرايون (المجلد ١٧ الفقرة ٢٠) فقال إنها بحيرة كبيرة فوق مصبى فرعى النيل المندبرى والتانيق . ثم ذكر فى (الفقرة ٢١) أنه يوجد سلسلة بحيرات ومستنقعات بين مصبى الفرعين التانيق واليلوزى

لجميع هذه الأوصاف تنطبق الآن على القسم الشمالى

من الدلائل اخطاها تماما وتذهب بنا إلى القول بضعف النظرية
القائلة بخفض هذا القسم

وعلى ذلك نحذف سطح هذه البحيرات وهو
 $٧٠٠/٠٠٠$ فدان من الأرض الصالحة للزراع وهي $٧/٣٠٠/٠٠٠$
فدان فيكون الباقي $٦/٦٠٠/٠٠٠$ فدان . ومن ثم فالعدد
 $٦/٠٠٠/٠٠٠$ يجب اعتباره الحد الأدنى لا الأعلى

المبحث الثاني - إن الشرطين الأساسيين اللازمين
لانجاح الزراعة وعدم ضياع ما ينزل فيها من الجهود سدى
هما كثرة السكان وخصب الأرض . وهذان الشرطان كانا
متوافرين في مصر في عصر الفراعنة إذ أنه كان يوجد بهما من
السكان ما لا يقل عن ثمانية عشر مليون نسمة كما سنبين
ذلك فيما بعد . ومن الأفدنة المزروعة ما مساحته ستة ملايين
وهذا القدر كان ضروريا لأعالتهم وتغذيتهم

أما من حيث خصب الأرض فبرهن عليه بالحصولات الآتية :

ذكر لمبروزو في كتابه ص ٩٧ أن الحبة من الحنطة
كانت تأتي بمائة وهذا القول فيه مبالغة كبيرة . لأن الفدان
الواحد يلزمه من البئر نصف إردب من الحب . فعلى الحساب
المتقدم تكون غلته خمسين إردبا وهذا أمر يصعب تصديقه

وقال إيمان مرسيلان Ammien Marcellin (المجلد ٢٢

الفصل ١٥) وقد زار القطر قبيل نصف القرن الرابع بعد الميلاد

ورأى الشيء عيانا ، إنه ليس من الأمور النادرة إذا
زرعت الأرض زرا جيدا أن تأتي البندرة الواحدة
بسبعين مثلها يعنى أن الفدان يغل على هذا خمسة
وثلاثين إردبا

وقال ابن مائى فى كتابه (قوانين الدواوين ص ٢٩) :

كانت قطعة خراج القمح الى آخر سنة ٥٦٧ هـ (١١٧٢ م)
عن كل فدان واحد ثلاثة أرداب . ولما أصبحت الديار المصرية فى
سنة اثنتين وسبعين وخمسة (١١٧٦ م) قرر الخراج ارددين
ونصف اردب . ومقدار مايتحصل فيه من إرددين الى خمسة الى
عشرة الى عشرين إردبا على مايقدره الله تعالى . وبذره من أربع
ويات الى ماحولها . وأما الشعير فالأمر فيه على ماشرح فى القمح
وربما كان المتحصل منه أكثر بمقتضى جودة الأرض . اهـ

ولنفرض أن متوسط غلة الفدان عشرة أرداب
مع مراعاة أن سطح الفدان فى ذلك الوقت كان ٥٩٢٩ مترا
مربعا . وبتحويله الى فدان مسطحة ٤٢٠٠ متر مربع فهذا
المتوسط يهبط الى سبعة أرداب وكيلا . وهذا المحصول
المتوسط الذى لايمكن الحصول عليه فى هذه الأيام كانت
تنتجه الأرض فى عصر كانت فيه مصر منحدره فى سلم
المبوط باعتراف مؤلفى العرب أنفسهم . وهالك ماقله
القاضى أبو الحسن الخزومى حوالى سنة ٥٨٠ هـ (١١٨٤ م)

نعتى بالتدقيق فى عصر ابن ممانى ، فى كتابه
(المنهاج فى الحراج) ونقل عنه المقرئى فى
خطه ج ١ ص ١٧١ :

بين مشارق الفرما من ناحية جرجير وفاقوس
وبين آخر ما يشرب من خليج الاسكندرية مسيرة شهر كان
عامراً كله فى محلول ومعقود إلى ما بعد الحسين وثلاثمائة
من سنى الهجرة (٩٦١ م) وقد خرب معظم ذلك . اهـ
وهذه المنطقة هى على التحقيق المنطقة التى سبق
يأنها نعتى إقليم شمال الدلتا برمتى

وهاك ما ذكره ابن اياس فى كتابه (بدائع الزهور
ص ٢٥) قيل سنة ٩٢٠ هـ (١٥١٤ م) قال :

وقد تغيرت أحوال مصر فى دولة الاسلام إلى الغاية
وخرب غالب قراها وانحطت قراها واستمرت إلى الآن فى
كل سنة يتلاشى أمرها إلى الخراب . اهـ

/ ويشج من الوصفين السالفين أننا إذا قارنا
بين عصر الفراعنة وعصر ابن ممانى الذى كان فيه الغدان
متوسط غلته سبعة أراذب وكيلة مع كون هذا المتوسط لا
يمكن الحصول عليه الآن ، نجد عصر الفراعنة أوفر غلة
من عصر ابن ممانى .

ومن رأينا أنه يمكن الاقتناع والتسليم بعد هذه

الياناث بأن الفرق في الحصب بين العصرين هو الفرق بين محصول فدان مساحته ٥٩٢٩ متراً مربعا وآخر مساحته ٤٢٠٠ متر مربع، وأن هذه المساحة الأخيرة يقدر محصولها بعشرة أراذب في عصر الفراعنة بدون مبالغة

ونحن نورد هنا محصولا شاذا لم نعهد مثله ذكره المقرئ في خططه ج ١ ص ١٠١ قال :

ولما كان في ستة ست وثمانمائة (١٤٠٤ م) انحسر الماء عن قطعة أرض من بركة الفيوم التي يقال لها اليوم بحر يوسف فرزعت وجاء زرعها عجيا رى الفدان منها أحدا وسبعين إردبا من شعير بكيل الفيوم وإردبها تسع ويات . اه
وهذا الأردب الذي يبلغ مقداره تسع ويات يعادل إردبا ونصف إردب بمكيالنا الحال . ويكون محصول الفدان الذي مساحته ٥٩٢٩ مترا مربعا $١٠٦\frac{١}{٢}$ من الأراذب بمكيالنا و محصول الفدان الذي مساحته ٤٢٠٠ متر مربع $٧٥\frac{١}{٢}$ من الأراذب . ويظهر أن هذا المحصول غارق جدا للعادة حتى انى لم أذكره إلا لأنه مستغرب

ويلزمنا الآن بعد أن حددنا هذا المحصول أن نعرف مساحة الأراضي التي كانت مزروعة حتى تعين ضريبة العشر . غير أن هناك أمرا وهو أنه كان يوجد بمصر أنواع كثيرة من المزروعات يسمّ نضجها في أوقات مختلفة على طول

السنة وهذا ما أثبتته الآنسة روبرارد في كتاب (إدارة مصر
المدنية في عصر البيزنطيين ص ٨٦) إذ قالت :

كان النظام الذى وضعه الامبراطور انستاس Anastase
لم يزل باقيا معمولاً به في القرن السادس . ومن مقتضى هذا النظام
دفع جميع الضرائب على ثلاثة أقساط (قانون جوستيان
١٠ ، ١٦ ، ١٣) فيدفع أول قط في أوائل يناير
والثاني في أوائل مايو والثالث في أوائل سبتمبر . وكان هذا
النظام معمولاً به في مصر بأحكام ودقة دون أن تراعى فيه
العادات المحلية . اهـ

ومن الواضح أنه لا معنى لتعيين دفع الأقساط في
الآجال التي ذكرت إلاّ إذا نظر بعين الاعتبار إلى وقت جني
المحاصيل في مصر

ولقد سبق لنا القول بأن المساحة المزروعة
كانت ستة ملايين من الأفدنة . ومن رأى أن المساحة
التي كانت تزرع جوبا في الشتاء من هذه الكمية هي أربعة ملايين
من الأفدنة أى بزرع مقدار من هذه المساحة الأخيرة قحاً
وشعيراً وبزرع الباقي برسياً أو أى مادة أخرى لتغذية المواشى .
أما القول فما كان يزرع منه شيء . والشاهد على ذلك ما رواه
هيرودوت في المجلد الثانى الفقرة ٣٧ إذ قال :

لا يزرع القبول قط في سائر أنحاء مصر وإذا زرع

لا يؤكل نبتا ولا ناضجا . والكهنة لا يستطيعون أن يروه
لأنهم يعتبرونه نجسا . اه

أما الذرة فكان بلا جدال يزرع فيها . والدليل على
ذلك ما رواه هيرودوت في الكتاب الثاني الفقرة ٧٧ إذ قال :
إن المصريين كانوا يقتاتون من الحنظل المصنوع من
الذرة وكانوا يسمونه (سيلستيس cylestis) . اه

وهذا القول يبين لنا أن زراعة الذرة كانت كثيرة
الانتشار غير أنها لم تبلغ في انتشارها الدرجة التي بلغت في
عهدنا هذا . والسبب في ذلك هو عدم وجود آلات رافعة
قوية في الزمن القديم . لأن هذا النوع ما كان يزرع إلا
في زمن التحريق . ومن ثم كان من الضروري إيجاد
الآلات الرافعة له . وكانت هذه الآلات في ذلك العهد
الساقية والشادوف المستعملين في وقتنا الحاضر . وكانت زراعة
هذا الصنف محصورة في ضفاف النهر وحواف الترعة التي
كانت كثيرة في ذلك الوقت كما روى هيرودوت في الكتاب
الثاني الفقرة ١٠٨ قال :

لما رجع سيزوستريس الى مصر من البلاد التي
غزاها عاقب أخاه واستخدم جموع الأسرى الذين أحضرهم
معه في جر الأحجار التي نقلت الى معبد فولكان . وبعد
ذلك أمر هؤلاء الأسرى أن يحفروا جميع الترعة المنبثة في

نواحى القطر والباقيـة إلى الآن . وهذا العمل الذى قاموا به طوعا أو كرها جعل السير بالخيـل والعربات غير مستطاع فيه وكان قبل ذلك ممكنا فى كل وجهة منه فأمنت مصر مع كونها مستوية السطح لاختيل لديها ولا عجل والسبب فى ذلك كثرة عدد ترعها ومساقها وتعارفهما . وإليك السبب الذى من أجله قرر الملك تقطيع أوصال ملكه بهذه الكيفية :

كان المصريون الذين يسكنون مدائن فى داخل الأرض بعيدة عن النهر يضطرون لعدم استطاعتهم الارتواء بماء النيل إلى شرب ماء الآبار . فلدفع هذا الشر وتدارك هذه الحالة أنشئ كثير من الترع والمساقى فكانت عاتقا فى سبيل المواصلات بين النواحى . اهـ

وأرى أن مساحة الأرض التى كانت تزرع ذرة تقدر بمليون فدان تقريبا حتى يمكن أن تنتج المقدار الكافى لصنع خبز الأهالى الذى ذكره هيرودوت . وأما محصوله فن المسلم به فى مصر على وجه العموم أن الفدان الذى يزرع ذرة ينتج ٥٠ ٪ زيادة على ما ينتجه نفس هذا الفدان من القمح . وهذه النتيجة وصلت إليها أيضا مصلحة الإحصاء بوزارة الزراعة

وبما أننا سلنا بأن محصول الفدان من القمح هو

عشرة أرداب فعلى ذلك يكون محصول الفدان من النرة ١٥
إردبا . وبضرب مليون الفدان في ١٥ ينتج ١٥/٠٠٠/٠٠٠
إردب وهذا المقدار هو محصول النرة جميعه

ومن رأى وجود زراعة الأرز في ذلك العهد حتماً
وهذا الرأى وان اختلف فيه بعض المؤرخين فانى
أقره وأرى أن أقدر لزراعته خمسمائة ألف فدان

أما محصوله في عصرنا الحالى فقد قدرت مصلحة الاحصاء
بوزارة الزراعة أن ما ينتجه الفدان الواحد في زمننا هذا
تسعة أرداب باعتبار الارذب ١٢ كيلة

فاذا سلنا بأن الفدان كان لا ينتج في العهد الماضى
سوى عشرة أرداب وضرينا هذا المقدار في ٥٠٠/٠٠٠
فدان المساحة التي رأينا تقديرها لهذه الزراعة نتج لنا محصول
قدره ٥/٠٠٠/٠٠٠ إردب أرز

وبناء على ما تقدم تكون المحاصيل الزراعية للقطر
كما يأتى:—

قح وشعير	٤٠/٠٠٠/٠٠٠	إردب
ذرة	١٥/٠٠٠/٠٠٠	»
أرز	٥/٠٠٠/٠٠٠	»
الجلطة	٦٠/٠٠٠/٠٠٠	»

وهذه الكمية كانت بالطبع تختلف حسب ارتفاع النيل وانخفاضه . فالفيضان الذى يتجاوز الحدود والفيضان الذى يقل عن الحد اللازم كلاهما جالب للضرر . وأرى أن هذا المحصول ينبغي اعتباره محصولا معتدلا بل الأقرب إلى الصواب اعتباره محصولا جيدا

وما يدل على أن هذا التقدير غير مبالغ فيه الرواية الآتية :

قل على مبارك باشا عن المسعودى فى كتابه (الخطط التوفيقية ج ١٨ ص ٥) :

ان عمرو بن العاص بنى مقياسا بجلوان . وسبب بئنه لهذا المقياس أنه لما فتح مصر اتصل إلى علم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ما يلقى أهلها من الغلاء عند وقوف النيل عن الحد الذى فى مقياس لهم وان الاستشعار بدعوم إلى الاحتكار وبدعو الاحتكار إلى تصاعد الأسعار بغير فقط فكتب عمر بن الخطاب إلى عمرو بن العاص يسأله عن شرح الخال فأجابه عمرو انى وجدت ما تروى به مصر حتى لا يقط أهلها أربعة عشر ذراعا . والحد الذى يروى منه سائرهما حتى يفضل عن حاجتهم ويبقى عندهم قوت ستة أخرى ستة عشر ذراعا والنهايتان المخوفتان فى الزيادة والنقصان وهما الظمأ والاستبحار اثنا عشر ذراعا فى النقصان وثمانية عشر ذراعا

في الزيادة . اهـ

ولا بد أن يكون عمرو قد بنى حبابه في حالة
الفيضان البالغ ستة عشر ذراعاً على سكان يبلغ عددهم ١٨ مليوناً
وعلى محصول قدره ٧٢ مليون إردب

واليك جدولاً بالمحاصيل الحالية من الحبوب ومساحة
الأراضي التي تنتج هذه المحاصيل قلاً عن تقدير وزارة الزراعة
في سنة ١٩٢١ م :

نوع المحصول	مقداره بالأرداب	مساحة أرضه بالأفدنة
قمح	٦/٧١٥/١٢٢	١/٤٠٤/٧٩٨
شعير	٢/١٦٤/٥٩٣	٣٧٩/٥٤٠
فول	٢/١٩٩/٠٨٠	٤٩٣/٥٦٤
ذرة صيفي	٩٣/٨١٩	١٥/٦٤٩
ذرة نيلي	١٢/٩٢٣/٧١٣	١/٩٩٣/٥٦٣
أرز صيفي	٢/٥١٦/٨٧١	٢٩٠/٧٢٩
أرز نيلي	١١٩/٣٣٦	٢١/٤٢٣
الجملة	٣٦/٧٣٢/٥٢٤	٤/٥٩٩/٢٦٦

المبحث الثالث - يمكن تعيين عدد سكان مصر قديماً

بطرق أربع هي :

- (١) — عدد الأفدنة المزروعة
(ب) — ، البلاد الآهلة
(ج) — ، الأنفس التي دفعت الجزية عند فتح العرب لمصر
(د) — ما يستهلكه أهل مصر من القلال

١ — لقد سبق لنا القول بأن عدد الأفدنة المزروعة الآن هو ٥/٦١٥/٧٠٠ وعدد السكان ١٢/٧١٨/٢٥٥ نسمة أى باشتراك رجلين وربع رجل في الفدان الواحد تقريبا . غير أن عدد السكان في الأزمان الغابرة كان يفوق بلا ريب عددهم في زمننا هذا . والدليل على ذلك أن عدد البلاد في الوقت الحاضر هو ٣/٨١١ بينما كان في الزمن القديم ١٠/٠٠٠ وقد ذكر قدماء المؤرخين هذا العدد باعتباره الحد الأدنى . ولدينا أيضا دليلان آخران على زيادة كثافة السكان في تلك الأزمان وهما إنتاج القطن واستهلاكه كما سنبين ذلك فيما بعد

وبناء على ما تقدم نرى أننا نكون قد أصبنا كبد الحقيقة إذا قدرنا للفدان الواحد ثلاثة أشخاص . وبضرب هذا العدد في ٦ ملايين عدد الأفدنة ينتج ١٨/٠٠٠/٠٠٠ نسمة وهو عدد سكان القطن في ذلك العهد

—ب— إن عدد البلاد الذي أورده قدماء المؤرخين تغير

كثيرا وهذا أمر يمكن إدراكه بسهولة . وهاك مقاله هؤلاء
المؤرخون :

روى هيرودوت في الكتاب الثاني الفقرة ١٧٧ أنه في مدة
حكم أمازيث كان بمصر عشرون ألف بلد أهل بالسكان

ومن رأينا أن هذا العدد مبالغ فيه ولا يتصوره عاقل
لأسيا ان مصر لم تكن عند زيارة هيرودوت لها بهذه الحال
التي وصفها وإنما يروى روايته هذه عن حالها في زمن
سابق لعصره بآماد طويلة ، وقد تناقلت أخبارها الأجيال جيلا
فيلا إلى أن اتصلت به . ومن المعتاد أن الروايات التي
تقل بهذه الكيفية لا تخلو من المغالاة

وقال ديودور في الكتاب الأول الفقرة ٣١ :

كانت مصر في العهد القديم كثيرة السكان ، وهي من
هذه الوجهة كانت متفوقة كثيرا على جميع الأمم المعروفة في
ذلك العهد ، ولا يظهر حتى في أيامنا هذه أنها تقل عن الأمم
الأخرى من جهة كثرة السكان ففي الأزمان الحالية كان
يوجد بها أكثر من ثمانية عشر ألف بلد عدا كثير من البلدان
الكبيرة . ويمكن الاطلاع على البيان الخاص بذلك المودع في
السجلات المصرية بدار المحفوظات (الدفترخانة) . وفي عهد بطليموس
لاغوس كان يوجد أكثر من ثلاثين ألف بلد وهذا العدد
الكبير لا يزال باقيا إلى الآن . وبمجموع عدد السكان كان

يلخ في العصور القديمة سبعة ملايين نسمة وفي أيامنا
هذه لا يقل عن ثلاثة ملايين . وبواسطة هذا العدد الكبير
من الرجال تمكن ملوك مصر القدماء من القيام بهذه الأعمال
العظيمة المدهشة لكثرة الأيدي التي اشتغلت في ذلك
وتركوا لندريائهم من بعدهم تلك الآثار الدالة على قوتهم وجبروتهم . اهـ
وهذا القول أيضا ينبذ العقل بل أبعد احتمالا من
القول الذي ذكره هيرودوت لا سيما فيما يختص بالثلاثين
ألف بلد لأنه عندما يكون عدد السكان سبعة ملايين كما ذكر
ديودور يكون في كل بلد ٢٣٣ نسمة وهو عدد قليل جدا
وأما رواية الثمانية عشر ألف بلد فهي وإن
كان فيها شيء من المبالغة إلا أنها تقرب من الحقيقة .
أما عدد الثلاثة الملايين نسمة الذي قال ديودور أنه كان عدة
سكان مصر في عصره فيظهر لي أنه قليل جدا خصوصا إذا
قابلناه بعدة سكانها في عصر العرب الذي كان أقل عمارة من
عهد البطالسة

قال ابن عبد الحكم في كتاب فتوح مصر ص ١٥٦ :

حدثنا عثمان بن صالح وعبد الله بن صالح قالوا حدثنا
الليث بن سعد قال لما ولي ابن رفاعة مصر خرج ليحصى
عدة أهلها وينظر في تعديل الخراج عليهم فأقام في ذلك ستة
أشهر بالصعيد حتى بلغ أسوان ومعه جماعة من الأعوان

والكتاب يكفونه ذلك بحمد وتشمير وثلاثة أشهر بأسفل
الأرض فأحصوا من القرى أكثر من عشرة آلاف قرية فلم
يحص فيها في أصغر قرية منها أقل من خمسمائة جمجمة من
الرجال الذين يفرض عليهم الجزية. ١ هـ

وابن رفاعه هذا كان عاملا على مصر في خلافة الوليد وأخيه
سليمان بن عبد الملك سابع خلفاء بني أمية بدعشق. وكان قد تولى
عمل هذا التعداد حوالي سنة ٩٦ هـ (٧١٥ م) أى في القرن الأول
للفتح العربى . وبما أن الأعداد السابق ذكرها هى نتيجة
إحصاء فيجب اعتبارها صحيحة . وحيث إنه كان يوجد في أصغر
ناحية ٥٠٠ نفس من الذين يجب عليهم دفع الجزية فإذا
جعل متوسط عدد الذين فرضت عليهم الجزية في كل قرية ستمائة
نسمة كان ذلك تقديرا مقبولا . وإذا فرضنا أن هذا العدد
هو ثلث سكان كل قرية كما سنبين ذلك في الطريقة (ج)
يكون مجموع سكان كل قرية ١٨٠٠ نسمة . وبضرب هذا
العدد في ١٠/٠٠٠ عدد القرى ينتج ١٨/٠٠٠/٠٠٠ نسمة
وهو عدد سكان القطر المصرى قديما

(ج) إن عدد الأنفوس المفروض عليهم الجزية
وقت الفتح العربى كان ٦/٠٠٠/٠٠٠ نسمة كما ذكرنا في
القسم الخاص بالإيرادات . وهذه الجزية لم تكن مفروضة إلا
على الذكور الذين بلغوا الحلم ومن جاوزت أعمارهم خمس
عشرة سنة . أما النساء والأطفال والشيوخ فكانوا معفيين منها

وفي الاحصاء الذى عمل بمصر فى سنة ١٩١٧ م كان عدد الرجال الذين أعمارهم من خمس عشرة الى ستين سنة ٧١٠/٤٣٥/٣ ، وبتجميع السكان ١٢/٧١٨/٢٥٥ نسمة . أى أن نسبة العدد الأول الى الثانى بين الثلث والرابع . ولما كان الاحصاء الذى عمل عند الفتح الاسلامى لفرض مالى فلا يستتبع انسان أن يزعم أنه روعيت فيه الرأفة أو التساهل . ومن هنا يكون من المؤكد أنه قد أدخل فى عداد داهيا أشخاص تقل أعمارهم عن الخمس عشرة سنة أو تزيد على الستين . واتنا بناء على ذلك لانكون مغالين اذا قدرنا أن الستة ملايين نسمة المفروض عليهم الجزية هم تلك سكان مصر فى ذلك العهد . وبذلك يكون عدد السكان ثمانية عشر مليون نسمة على أقل تقدير

ولو اتبعنا نفس النسبة التى وجدناها فى الاحصاء الأخير
لجاوز عدد السكان ٣٠/٠٠٠/٠٠٠ نسمة

ولزيادة الاقتناع نذكرها مارواه ابن عبد الحكم فى كتابه
ص ٨٧ قال :

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن طبيعة عن يزيد
ابن أبى حبيب عن يحيى بن ميمون الحضرمى قال : لما فتح عمرو
ابن العاص مصر صولح على جميع من فيها من الرجال من
القبط بمن راقى الحلم الى ما فوق ذلك ليس فيهم امرأة ولا صبي

ولا شيخ على دينارين دينارين فأحوال ذلك فلفت عدتهم
ثمانية آلاف ألف . اهـ

ويرى من هذا القول أن العدد (١٨/٠٠٠/٠٠٠)
ليس فيه شيء من المبالغة

(د) - إن كمية الجيوب التي نوزم كل شخص من
السكان هي كما ذكرنا آتفا إردبان . ودليلنا على ذلك استهلاك
الوقت الحاضر عن سنة ١٩٢١ م إذ كان هذا الاستهلاك
كما يأتي :

محصول القطر من الغلال ٢٦/٧٣٢/٥٢٤ اردبا

يستبعد منه الصادر وهو ٤٧٨/٣٦٣

فيكون الباقي ٢٦/٢٥٤/١٦١

يضاف الى ذلك الكمية
الواردة من الخارج من
حب ودقيق محول إلى
أرادب بعد استبعاد المعاد
تصديره

١/٤٨١/٥٢٠

فيكون المجموع ٢٧/٧٣٥/٦٨١ إردبا صافي محصول القطر

وبما أن عدد سكان مصر حسب الاحصاء الأخير هو
١٢/٧١٨/٢٥٥ فبضرب هذا في ٢ (اردبين) ما يستهلكه
الشخص الواحد في السنة من الجيوب يكون الناتج ٢٥/٤٣٦/٥١٠
أرادب . وباستبعاد هذه الكمية من الكمية التي سبق ذكرها

تكون الزيادة ١٧١/٢٩٩/٢ إرديا . وهذه الزيادة استهلكها المواشي حتما وكذلك الأشخاص الذين زادوا على عدد السكان مابين عام ١٩١٧ م الذى عمل فيه الاحصاء وعام ١٩٢١ م الذى اتخذناه مقياسا لكمية الاستهلاك . وتقدر زيادة الانفس فى هذه المدة بـ ٢٩٩/٦٣٧ نسمة

ويرى بما تقدم أن مصر كان يلزمها كمية من الحبوب لا تقل عن ٣٦ مليون إردب لتغذية عدد من الانفس لا ينقص عن ثمانية عشر مليون نسمة غير ماتستهلك المواشي وما يدخر للسنين المجدة ، إذ أننا نعرف أن هذا كان جاريا فى الأزمنة القديمة لعدم التعويل على مايرد من البلاد الأجنبية لقلة وسائل النقل وحصره فى دائرة ضيقة كما كان ذلك حاصلًا حتى عصر حكم العرب وهو عصر متأخر كثيرا عن العصر الذى تتكلم الآن بسده . والدليل على ذلك مارواه المقرئى فى خطه ج ١ ص ٩٩ إذ قال مامعناه إنه فى عهد حكم خمارويه بن احمد بن طولون المتوفى سنة ٢٨٢ هـ (٨٩٥ م) كانت تباع العشرة أراذب من القمح بدينار واحد (٦٠ قرشا) أى الارذب بستة قروش

ينما يقول ابن اياس فى كتابه (نشق الأزهار ص ٧٨ و ٧٩) إنه فى سنة ٤٥١ هـ (١٠٥٩ م) فى دولة الخليفة المستنصر بالله الفاطمى بيع اردب القمح بمائة دينار (٦٠٠٠ قرش)

ومن الواضح أنه لو كانت هنالك صادرات وواردات
تذكر لكان الثمن ارتفع في الحالة الأولى وانخفض في
الحالة الثانية

ويؤخذ مما سبق إيضاحه أنه يلزم لاستهلاك المحصول
الذي قدر بستين مليون إردب شعب لا يقل عدده عن ثمانية
عشر مليون نسمة

ويتلخص جميع ما ذكر فيما يأتي :

أولاً - أن مساحة الأرض التي كانت مزروعة في
عهد الفراعنة لابد أن تكون ستة ملايين من الألفنة على أقل
تقدير حتى تنتج مايقوم بتغذية القوم الذين كانوا يسكنونها .
ودللتنا على ذلك أطلال القرى الباقية الى الآن

ثانياً - أن محصول هذه المساحة لابد أن يكون
ستين مليون إردب من الجبوب حتى يكفى تغذية سكانها
ويمكن ادخار مقدار منه احتياطاً لوقت الحاجة

ثالثاً - أن عدد السكان لابد أن يكون ثمانية عشر مليون
نسمة بل لا تكون مبالنتين إذا قلنا إن الأقرب الى الصواب
أنه كان عشرين مليون نسمة . والذي يرجع لدينا كفة
هذا التقدير الأخير هو ذلك المحصول الكبير والمساحة الشاسعة
الذان أفتنا عليهما الدليل في الموضعين السابقين

ولقد أفضى بحث بح . بالوش في مؤلفه (سكان

العالم اليونانى ص ٢٥٤) إلى أن الثلاثين ألف
بلد التى ذكرها ديودور يجب اعتبارها ثلاثة آلاف
فقط ، وأن عدد سكان ديار مصر كان يبلغ على أكثر
تقدير فى عهد الرومان خمسة ملايين نسمة أى أن لكل
مائة وثمانين ساكنا كيلومتر مربع واحدا

أما من جهة عدد البلاد فنحن نشاطر « بالوش » ،
فى ذلك رأيه ونواقه تمام الموافقة . ولقد قلنا فيما سبق إتسا
نرى أن العدد ٣٠ ألفا هو عدد فيه مبالغة . أما العدد ٣٠٠٠
ففيه تناسق مع العدد الذى وجد دواما فى القطر

وأما عدد السكان فنحن وهو فيه على طرفي
نقيض . وعلاوة على الأدلة التى قدمناها فيما سلف لتقدير
سكان مصر فى العصر الفرعونى نقول :

بما أن انحدار الأرض الزراعية فى مصر يتجه من
الجنوب إلى الشمال ومعلوم أنه كلما كانت الأرض مرتفعة كانت
أجود فعلى هذا يكون سطح الدلتا الشمالى الذى كان مأهولا
جميعه ومزروعا فى قديم الزمان على خلاف ما هو عليه
الآن ، أكثر انخفاضاً من جميع سطح أراضي مصر ، وبذلك
يكون أردأ أراضيها من الوجهة الزراعية

وبما لا جدال فيه أن ازدياد عدد السكان فى إقليم
خصب لا يدفع من يزيدون فيه الى تركه والرجل
إلى منطقة أخرى أقل منه خصبا إلا إذا زاد

عديم عن القدر اللازم وتعذرت عليهم المعيشة فيه . وبغير ذلك لا ينحون عنه قط

ولما كان عدد سكان مصر حسب الاحصاء الأخير الذى تم فى سنة ١٩١٧ هو ١٢/٧١٨/٢٥٥ أى بنسبة اشراك $2\frac{1}{4}$ من السكان فى كل فدان مزدوع أو بعبارة أخرى باشراك كل ٥٣٥ شخصا فى كيلو متر واحد مربع أو ٢٣٨ فدانا والمديرية التى تفوق فى كثافة سكانها باقى المديريات الأخرى هى مديرية المنوفية . ففيها يشترك كل ثلاثة أشخاص فى فدان واحد أو بعبارة أخرى كل ٧١٤ نفسا فى كيلو متر واحد مربع

والآن يوجد — كما سبق ذكر ذلك — مناطق مأهولة بسكان يقل عددهم عن العدد اللازم لزراعتها زراعة مرضية . لما كان الأمر كما ذكر ، فكيف استطاع سكان يكون عديم فى الزمن القديم أقل منه اليوم زراعة الأراضى المزروعة وغير المزروعة الآن ؟

إننا لا يمكننا القول بضعف التربة وقلة المحصول فى ذلك الحين والزعم أنها هما اللذان استوجبا تشتت الأهالى ونزوحهم عن الأراضى التى كانوا يزرعونها الى أخرى حتى يستطيعوا استغلالها . لأننا لو ذهبنا الى ذلك لاعترضتنا المحاصيل التى ذكرها مؤلفو العرب فى عصرهم الذى وصفوه لنا بأنه كان عصر انحطاط بالقياس إلى العصر السابق .

وقد أيد ذلك ايمان مارسلان الذى يعتبر شاهد عيان تأييدا تاما مع أن محاصيل ذلك العصر الذى سموه عصر انحطاط لم نحصل نحن على مثلها أو ما يقرب منها فى أيامنا هذه . وما يبرهن على أن قوة الانتاج كانت فى الزمن الغابر أعظم مما هى عليه الآن ، استطاعة القطر أن يدير ويسع عددا من السكان إن لم يكن أزيد منهم فى وقتنا الحاضر فلا ينبغي أن يكون أقل منهم

ولرب معترض يعترض علينا بأن الزراعة المتكررة فى الوقت الحاضر (الصيفية والشتوية) تستلزم من الابدى العاملة أكثر مما كانت تستلزمه الزراعة القديمة أى زراعة الحياض . فنقول إن هذا الحق ولكن إلى حد محدود وعلى أى حال فذلك لا يمنع من أن المنطقة التي تروى بواسطة الحياض تسع ونمير سكانا لا يقلون فى كثافتهم عن سكان المنطقة التي تروى أكثر من مرة . ونضرب لذلك مثلا بما هو جار فى وقتنا الحاضر فى مديرتي جرجا وقنا اللتين ترويان بواسطة الحياض ولا تختلفان الآن من حيث الري والزراعة عما كانتا عليه منذ ستة آلاف من السنين . فقد أظهر الاحصاء الأخير الذى عمل فى سنة ١٩١٧ م أن متوسط عدد الاشخاص الذين يشتركون فى الفدان الواحد فيها هو $\frac{2}{3}$ أو بعبارة أخرى أن الكيلو متر المربع الواحد يشترك فيه ٦٣٥ نفسا . وهذا المتوسط يزيد على متوسط جميع القطر وهو اشترك $\frac{1}{4}$ من

الأشخاص في فدان أو ٥٣٥ نفسا في كيلو متر مربع واحد وهو يكاد يدنو منه في مديرية المنوفية التي يشترك في كل فدان منها ٣ اشخاص أى في الكيلو متر المربع الواحد ٧١٤ نفسا . هذا وإن جميع اطيان هذه المديرية بزرع صيفا وشتا وهروى ربا متكررا وهى تفوق في كثافة سكانها مديريات القطر جميعها

وبناء على ماتقدم لو اتخذنا حتى متوسط هاتين المديريتين والسة ملايين فدان اساسا لتقديرنا لوجدنا أن عدد سكان القطر يبلغ ستة عشر مليون نسمة

ولكن ماذا يقال عن الجزية التي جباها العرب عند فتحهم مصر من ستة ملايين من الأشخاص الذكور الذين يبلغون الحلم وجاوزت سنهم الخمسة عشر عاما الى الستين ، ولم يدخل في هذا الاحصاء الشيوخ الذين جاوزوا هذه السن الأخيرة ولا النساء ولا الأولاد المعفون من دفع هذه الجزية ؟ فهذا العدد المفروض عليه هذه الجزية لابد أن يبلغ تلك السكان على أن بعض المؤرخين قد ذكر أن عدد الأشخاص الذين فرضت عليهم الجزية بلغ ثمانية ملايين نسمة

ولدينا غير ذلك ، الاحصاء الذي عمله ابن رفاعه بعد الفتح العربى ب ٧٥ سنة ويستخلص منه أنه كان بالقطر المصرى عشرة آلاف قرية تحتوى أصغرها على خمسمائة نسمة

من أولئك الذين تجب عليهم الجزية

فاذا فرضنا أن هذا العدد هو متوسط تلك السكان كان
عدد سكان القطر المصرى فى ذلك العهد خمسة عشر مليون
نسمة

وخير مانستطيع ذكره هنا ما ذكره أبو الحسن المخزومى من
أن المنطقة الواقعة بين الفرما ونهاية نرعة الاسكندرية كانت
تلكسوها المزروعات إلى ما بعد سنة ٣٥٠ هـ (٩٦١ م). غير أنه فى
الوقت الذى كان يكتب فيه وهو عام ٥٨٠ هـ (١١٨٤ م) كان
القسم الأكبر منها قد أدركه العفاء وخربت مزارعه . وهذه
الناحية هى بالدقة اقليم الدلتا الشمالى أى المنطقة التى تربتها
أقل جودة من سواها . وهذا الذى حدث هو أمر طبيعى
وقد كان يحدث عكس ذلك لو زاد عدد السكان .
أى أنه عندما نقص عدد السكان فى عهد العرب نقصا
كبيرا وقل عديم فى المناطق الجيدة التربة ترك أولئك
الذين كانوا يعيشون فى مناطق أراضيها أقل جودة أطيانهم
وتزحوا الى المناطق التى تربتها جيدة لاستغلالها

ونختتم هذا الفصل مقررين أن الفتح العربى أتى فى نهاية
العصر البيزانطى الذى كان عصر تأخر واضمحلال وأقل
يسارا من عصر الرومان . فن غير المعقول كما يلوح لنا ان يكون
عدد سكان مصر فى عهد الرومان أقل منه عندما فتحها العرب

ولم يبق علينا بعد ذلك إلا أن نقدر قيمة الخراج في عهد الفراعنة . فإذا روعي أنه عندما فتحت العرب مصر لم يكن الخراج يفرض إلا على الجبوب وأن ذلك لم يكن بدعة ابتدعوها بل كان شيئا مقررا وجدوه فأقروه كما ذكر ذلك ابن عبد الحكم في كتابه (فتوح مصر ص ١٥٣) بمكتنات تقول ان الخراج في عهد الفراعنة كان لا يفرض الا على الجبوب ايضا

وبما أن محصول الجبوب كان ٦٠ مليون إردب فيكون عشره حسبا روى ماسيرو ولمبروزو ٦ ملايين إردب . وبضرب هذا العدد في ٣٥ قرشا ثمن الارذب يكون الناتج ٢/١٠٠/٠٠٠ ج. م وهو قيمة خراج الجبوب ويكون على الفدان الواحد ٣٥ قرشا

وقالت الأنسة هارتمان *M^{lle} Hartmann* في كتاب (الزراعة في مصر في الزمن القديم ص ١٤٢) إنه جاء في سفر التكوين بالتوراة (٦١ — ٥٦) أن خمس المحصول في عهد الامبراطورية الوسطى كان يؤخذ فوراً عن ضريبة الخراج ويضرب من هذا أن ضريبة الخراج في ذلك الوقت كانت ضعف الضريبة السابقة أي أنها تساوى ٢٠٪ وبضرب ١٢/٠٠٠/٠٠٠ إردب في ٣٥ قرشا ثمن الارذب تكون جملة الخراج السنوى لهذا العهد هي ٤/٢٠٠/٠٠٠ ج. م باعتبار أن ضريبة الفدان الواحد ٢٠ قرشا

أما مؤلفو العرب فقد نهجوا في هذا القسم ما نهجوه

في قسم الإيرادات ودونوا لمبالغه أرقامها هي إلى الخيال
أقرب منها إلى الحقيقة وإليك ما قاله هؤلاء :

قال ابن خرداذبة في كتابه (المسالك والممالك ص ٨٣) :

كان خراج مصر في أيام فرعون ستة وتسعين ألف
ألف دينار (٥٦٠٠٠ / ٥٠٠ / ٥٠٠ ج. م.) ١٠ هـ

وقال أبو صالح الأرمي في تاريخه (الكنائس ص ٣٠) :

بلغ خراج مصر على يد يوسف بن يعقوب بعد
عمارها بعزمه أربعة وعشرين ألف ألف وسبعمائة ألف دينار
(١٤٠٠٠ / ٧٦٠ / ١٤٠ ج. م.) ١٠ هـ

وقال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب (الخطط

المقريزية ج ١ ص ٧٥) :

كان منقوس قسم خراج البلاد أرباعا فربع للبلد
خاصة يعمل فيه ما يربد ، وربع ينفق في مصالح الأرض
وما تحتاج إليه من عمل الجسور وحفر الخلل وتقوية أهلها
على العمارة . وربع يدفن لحادة تحدث أو نازلة تنزل .
وربع للجند . وكان خراج البلد ذلك الوقت مائة ألف ألف وثلاثة
آلاف ألف دينار (١٤٠٠ / ٨٠٠ / ٦١ ج. م.) وقسمها على مائة وثلاث
كور بعدة الآلاف . ويقال إن كل دينار عشرة مثاقيل من
مثاقيلنا الإسلامية . وهي اليوم خمس وثمانون كورة . أسفل

الأرض خمس وأربعون كورة. والصعيد أربعون كورة. وفي كل كورة كاهن يديرها وصاحب حرب. ١٠ هـ

وقال ابن وصيف شاه أيضا كما جاء في كتاب بدائع الزهور لابن أبياس ص ١٧ :

إن خراج مصر كان في زمن فرعون موسى يجي في كل سنة اثنين وسبعين ألف ألف دينار (٢٠٠/٠٠٠/٤٣ ج. م. ١٠ هـ) وقال المقرئ في خطه ج ١ ص ٧٥ :

بلغ خراج مصر في أيام الريان بن الوليد وهو فرعون يوسف عليه السلام سبعة وتسعين ألف ألف دينار (٢٠٠/٠٠٠/٥٨ ج. م. ١٠ هـ) فأحب أن يتمه مائة ألف ألف دينار (٢٠٠/٠٠٠/٦٠ ج. م. ١٠ هـ). فأمر بوجوه العمارات وإصلاح جسور البلد والزيادة في استنباط الأرض حتى بلغ ذلك وزاد عليه. ١٠ هـ

وقال أبو المحاسن في كتابه (النجوم الزاهرة ص ٤٩) :
أما خراج مصر قديما قعيل : إن كيقاوس أحد ملوك القبط الأول جبي خراجها فجاء مائة ألف ألف وثلاثين ألف دينار (٢٠٠/٠١٨/٦٠ ج. م. ١٠ هـ)

وأما من حيث الأراضي المزروعة ومساحتها فقد ذكر العرب أرقاما عنها تضاهي التي ذكروها عن الخراج. فهي أيضا أقرب إلى الخيال بلاريب. وإليك ما ذكره هؤلاء بهنا
الصد :

قال المسعودى كما جاء فى كتاب نقش الأزهـار لابن

إياس ص ٣٨ :

آخر ما اعتبر من احوال اراضى مصر فوجد حـرثها ستين يوماً
ومساحة أرضها مائة ألف ألف وثمانين ألف فدان وأنه لا يتم
خراجها حتى يكون فيها أربع مائة ألف وثمانون ألف حراث يلزمون العمل
دائماً. فإذا أقيم بها ما ذكرنا تمت عمارتها وكل خراجها ١٠ هـ

وهذا النص لم نشر عليه فى أى كتاب من كتب

المسعودى التى نشرت

وقال ابن إياس فى كتابه (بدائع الزهور ج ٣ ص ٢٦٦) :

كانت مساحة أراضى مصر فى زمن الفراعنة مائة
ألف ألف فدان وثمانين ألف ألف فدان تـزرع غير
البور ١٠ هـ

ملخص

ونلخص لك فى هذا الجدول مبالغ الخراج فى هذا

العصر مقدرة بالجنيهات المصرية

الخراج	المساحة المزروعة متوسط خراج الفدان	
جـنـيـهـات مـصـرـيـة	أفـدنة	قروش
٢/١٠٠/٠٠٠	٦/٠٠٠/٠٠٠	٣٥
٤/٢٠٠/٠٠٠	د	٧٠

ماسبيرو وليموزر تقدير ١٠٪

الآنسة هارتمان د ٢٠٪

الحجراج	المساحة المزروعة	متوسط غراج افندان
جنيهات مصرية	افدنة	قروش
ابن خرداذبه		
الفراغة	٥٦/٠٠٠/٠٠٠	٦/٠٠٠/٠٠٠
أبو صالح الارمني		
يوسف بن يعقوب	١٤/٧٩٠/٠٠٠	"
ابن وصيف شاه		
منقاوس	٦١/٨٠٠/٠٠٠	"
فرعون موسى	٤٣/٢٠٠/٠٠٠	"
المقرزي		
الريان بن الوليد	٥٨/٢٠٠/٠٠٠	"
" " "	٦٠/٠٠٠/٠٠٠	"
أبو المحاسن		
كيقاوس	٦٠/٠١٨/٠٠٠	"
المسعودي	—	١٨٠/٠٠٠/٠٠٠
ابن ايباس	—	"

(حاشية) بعد ما تم هذا الكتاب كتب مسير براتشيا مدير المتحف اليوناني الروماني بالاسكندرية وقد اطلع عليه قبل نشره إلى الأستاذ بلوخ ليستعلم منه عما إذا كانت آراؤه في تقدير سكان مصر قديما مازالت الآراء التي جاهر بها في مؤلفه المطبوع عام ١٨٨٦ م وقد أخبرني مسير براتشيا مع المرة أن تلك المؤلفاتية رد عليه بأن استكشافات أوردان البري اليونانية الرومانية تدعو إلى الاعتقاد بأن عدد سكان مصر كان أوفر مما أخذ عن كتب الآداب وهو العدد المعلن عليه إلى الآن

وها هو الأستاذ بلوخ قد أظهر في الباب الثالث من مؤلفه الذي طبع عام ١٩٠٤ م أنه يحيل إلى تقدير عدد لا يقل كثيرا عن عشرة ملايين (والمؤلف ولكن يعتبر السكان ٧ ملايين تقريبا في مصر البطالمة) والآن يرى الأستاذ بلوخ أن هذه المسألة يجب دراستها على أسس جديدة بالتحويل على جميع الإلحة التي في أوراق البري مع عدم إغفال عاصيل الحبيب

الفصل الثانى

عصر البطالسة

من سنة ٣٠٦ ق. م إلى ٣٠ ق. م

لم يذكر قدماء المؤرخين أى رقم تقف منه على مقدار الخراج فى هذا العصر ومع ذلك فسنبدل الجهد للوقوف عليه بالاستنتاج مما رووه لنا

ذكر ديودور وهو المؤرخ الذى زار القطر
قيل نهاية هذا العصر فى (الكتاب الأول الفقرة ٧٣) أن
الأراضى كانت مقسمة إلى ثلاثة أقسام . فالقسم الأول وهو
أكبرها كان للكهنة وكان إirاده يدفع ثمنا للذبايح التى تقدم
قرايين فى انحاء القطر كله . والقسم الثانى كان ملكا للتاج وكان
الملك ينفق من إirاده فى الحروب وما يلزم لحفظ أبهة بلاطه
وعظمته . وبواسطة دخله العظيم كان فى استطاعته أن يكافئ الذين
يتمازون عن غيرهم بمعمل من الاعمال المجيدة وذلك بدون أن
يلتجئ إلى إرهاق الأهالى بفرض ضرائب باهظة عليهم . والقسم
الثالث كان يملكه رجال الحرب الذين كانوا بالنسبة الى مركزهم
ال ممتاز ولما يتمتعون به من الفوائد مضطرين أن يلبوا كل نداء
يوجه إليهم ويكون له اتصال بالخدمة العسكرية ١٠ هـ

ثم ذكر ديودور فى (الفقرة ٧٤) أن المزارعين كانوا

يستأجرون الأراضي الخصة التي في حوزة الملوك والكهنة ورجال الحرب بإيجار زهيد وكانوا في سائر الأزمان يستخدمون في فلاحها

ويتضح من ذلك أن توزيع ملكية الأراضي لم يسر على وتيرة واحدة في كل من عهدي الفراعنة والبطالسة . فقد كانت الأتبان توزع على الأهل في العصر الأول كما ذكر هيرودوت عند الكلام على هذا العصر بينما كانت ملكيتها في العصر الثاني تنحصر كما ذكر دودور في ثلاث طبقات هم الكهنة والملوك ورجال الحرب . أما الأهل فما كانوا إلا مستأجرين لها

ويظهر أن الخراج في هذا العهد لم يكن سائرا على الطريقة التي كانت متبعة في عصر الفراعنة . إذ ينما يقول هيرودوت إن أراضي الكهنة ورجال الحرب كانت معفاة منه في عصر الفراعنة يقول البروزو في الصفحة ٢٩٣ من مؤلفه إن الكتابة التي على حجر رشيد (عام ١٩٦ ق م) - أي في أواسط عهد البطالسة - تنفي بأن الحكومة كانت تجبي إرتبا واحدا عن كل أروور من أراضي الكهنة المخصصة للزراعة أي خمس إردب عن كل ١٥ قيراطا و ١٨ سها . أو بعبارة أخرى ثلاث كيلات ونصف كيلة (٦٠ ١/٢ لثرا) عن كل فدان تقريبا

فإذا قدرنا متوسط محصول الفدان بعشرة أراذب

كما هو الحال في عصر الفراعنة - وليس يوجد ما يمنعنا من هذا التقدير - كانت نسبة الخراج على الاراضى الممتازة ٣٪ تقريبا

ويظهر أن هذه النسبة مع كونها فرضت على أراض خضتها نعمة الامتياز منخفضة جدا . ومع ذلك فلا يجوز لنا استصغارها لاسيما انه لا يعزب عن بالنا أن الملوك كما روى ديودور كانوا يمتلكون جزءا من ثلاثة أجزاء من الأرض وكانوا لا ينفقون من ريعه إلا في حوائجهم التى كانت قليلة ، وأن طبقي الكهنة ورجال الحرب كاتبا تنفقان من ريع الجزئين الباقيين فيما يلزم محال العبادة والحروب . وبهذه الطريقة لم يكن الملوك في حاجة إلى دخل جسم . ولذلك نرى إيرادات مصر وفي مجلتها الخراج أقل كثيرا في عصر البطالسة منها في العصور الأخرى

وبما أن الاراضى كانت مقسمة إلى ثلاثة أقسام غير متساوية - كما سبق قول ذلك - فنحاول الوصول إلى معرفة مساحة كل قسم منها على حدة بوجه التقريب

لقد سبق أن قدرنا المساحة المزروعة في مصر في عصر الفراعنة بستة ملايين من الألفه . وبما أنه ليس ثم من داع يدعونا إلى الظن بأن هذا القدر من المساحة

حدثت فيه زيادة أو نقص فينبغي أن نعتبره المساحة التي كانت مزروعة في عهد البطالسة وأن نعتبر محصول المزروعات على تباين أنواعها الذي كان يؤخذ عنه الخراج ستين مليون أردب ، وبذلك يكون متوسط محصول الفدان السنوي عشرة أردب ومتى تقرر ذلك يبغي لنا أن نعين مقدار كل حصة من هذه الحصص الثلاث التي لم تكن متساوية

. فالأولى خاصة بالكهنة وهي أهمها حسب شهادة دبودور وكانت حتماً أكثر من الثلث ولنقدرها نحن بـ $20/000/000$ فدان وتقدر محصولها بـ $20/000/000$ أردب . أما قيمة المربوط من الخراج على هذا القسم فمعلوم لدينا بكيفية لا يتطرق إليها الشك كما سبق الإيضاح وهذه القيمة هي $3/100$. وعلى هذا تكون جملة خراج الـ 20 مليون أردب بواقع $3/100$ هي $700/000$ أردب . ويضرب هذا العدد في 20 قرشاً ثمن الأردب ينتج $262/000$ ج . م وهو جملة خراج هذه الحصة بالنقود

وأما الحصة الثانية الخاصة بالملوك فهي وإن كانت مساحتها أقل من مساحة الحصة الأولى وذلك لمراعاة حرمة رجال الدين الواجبة إلا أنها كانت أزيد من الحصة الثالثة بلاتراع ونحن تقدر مساحتها بالثلث أي $2/000/000$ فدان وتقدر محصولها بـ $20/000/000$ أردب .

ولا حاجة بنا إلى القول بأن هذا القسم كان ولا مرأى معنى
من الخراج

والحصة الثالثة الخاصة برجال الجيش والتي كانت
بالضرورة أقل مقداراً من الحصتين الأولين كانت مكونة من
بقي المساحة أى من $1/500/000$ فدان وكان محصولها
 $15/000/000$ إردب . أما الخراج الذى كان مربوطاً عليها
فليس لدينا أى مستند نقف منه على تقديره . إلا أنه يلوح
لنا أنه إذا كان مركز رجال الكهنوت المشرف الذى خول
لهم الحصول على حصة تزيد فى المساحة على حصة الملوك
جعلهم يدفعون $3/10$ فلا تكون مغالين إذا قدرنا نسبة ما كان
يدفعه رجال الحرب ب $10/100/000$ أى $1/100/000$ إردب
وبضرب هذه الكمية فى ٣٥ قرشاً ثمن الإردب الواحد
يكون الناتج $3500/000$ ج .م وهو قيمة خراج هذه الحصة
السوى

وعلى ذلك تكون جملة الخراج فى هذا العصر
 $787/500$ ج .م وذلك عن الأربعة ملايين الفدان المربوط
عليها الخراج . وهذا المبلغ هو جملة خراج حصتين ويكون متوسط
خراج الفدان الواحد فيهما $19 \frac{7}{10}$ من القروش

الفصل الثالث

عصر الرومان

من سنة ٢٩ ق.م إلى ٣٩٥ م

زار استرابون مصر في عصر الرومان ووصفها من الوجهة الجغرافية وصفا غاية في الدقة لكنه مع الأسف أمسك عن الكلام على مواردها المالية إمساكا تاما وقصر وصفه على أنها أصبحت الآن ولاية رومانية تدفع جزية جسيمة (راجع الكتاب ١٧ الفقرة ١٢)

ثم روى في (الكتاب ١٧ الفقرة ١٣) أن دخل القطر في عهد بطليموس أوليت بلغ ١٢/٥٠٠ تالان (٢٠٠٠/٧٠٠/٠٠٠ ج.م) . وعندئذ جالت بفكره ضخامة هذا الإيراد فقال : أبة المبالغ ياترى كان هذا القطر يسجز عن توريدها في عهد حكومة الرومان القديرة وقد كان يورد من قبل قدرا طائلا كهذا في عهد أسوأ الملوك وأردتهم ؟

هذا ومع ما كاله استرابون من عبارات الثناء والمدح على الادارة الرومانية فانه لم يذكر أى رقم عن إيرادات مصر في عهدها

ومع التسليم بأن هذه الادارة كانت أجل وأرق كثيرا

من إدارة أو آخر ملوك البطالة فانه يلوح لنا أن ضخامة
الدخل التي ذكرها استرابون لا يمكن أن تعزى كلها الى هذا السبب

وقد كان حكم الرومان لمصر يختلف كثيرا عن حكم
اليونان لها . لأنه بينما كان ملوك البطالة يعتبرون أنفسهم
ملوكا وطنيين ويعتقون بماتدره أملاكهم عليهم من الخيرات
دون التجائم الى ربط ضرائب باهظة كان الرومانيون
على العكس لاسيما أغسطس الذي صير البلد ملكا خاصا له واصطغ
بصبغة الفاتح والسيد الاجنبي ورمى وراء ظهره مصلحة الأهالي
ورفاقتهم . وكان قلما يعبأ بمصالحهم أو ينظر إليها . ووجه
كل همه لتسيير أحكامه عليهم بكيفية تجلب له كل مايستطاع
من المنافع

وأيد استرابون مسألة وفاة النيل وغمر مائه جميع
الاراضى ، الأمر الذي كان يسوغ جباية الخراج بتامه
بانتظام (راجع الكتاب ١٧ الفقرة ٢) فقال :

في الأزمان السابقة لحكم بيرون Pétrone لما كانت
مياه النيل ترتفع الى أربعة عشر ذراعا كان الناس يعتبرون
أن الفيضان بلغ النهاية القصوى وأنه أصبح في حيز الامكان
إنتاج أكبر محصول . ولما كانت المياه تصل الى ثمانية أذرع
فقط كانوا على العكس يتوقعون نزول القحط . فتبدلت هذه
الأحوال جميعها في عهد بيرون بحيث أصبح فيضان النيل

إذا وصل إلى اثني عشر ذراعا كان لابد من الحصول على اعظم محصول حتى أنه حدث في سنة من السنين أن الفيضان لم يجاوز الثمانية أذرع ومع ذلك لم يشعر انسان بمحدث مجاعة وليس في ذلك من عجب لأن هذا هو النتيجة الطبيعية للإدارة الرشيدة . اهـ

وقال رينيه Reynier في هذا الصدد (راجع كتاب مصر في عهد حكم الرومان ص ١٣٧) :

لم يحدث أى تعديل أو تغيير في نظام الزراعة بمصر لأن النظام السالف روعي في وضعه الحالة الطبيعية للأقليم في فصول السنة مراعاة دقيقة جعلته مرتبطا بها ارتباطا وثيقا لدرجة أنه لم يكن في حيز الامكان إحداث تغيير أو تعديل فيه دون أن يجر ذلك الى إفساده . ولقد استطاع الرومان تعديل الالفاظ إلا أنهم اضطروا إلى إبقاء الأشياء على ما هي عليه ومع ذلك فإن مجاوزتهم حد السلطة والمفاسد التي تركها ارتشاء الأشخاص الذين أظلمتهم المحسوية وعدم جدارة الامبراطرة ألحقت الأذى والضرر بالمزارعين والفلاحة

ومجازرة حد السلطة هذه كانت تعديا على القانون ولم تكن بمثابة نظام جديد . اهـ

ومن الواضح الجلي أنه لم يحدث أى تغيير من الوجهة الادارية . ولكن يلوح لنا أنه لابد من أنه حدث

تغير كل في ملكية الاراضى . فأعطس حل بحكم الطبع محل البطالسة وامتلك جميع أراضهم . ومن ثم يشك المرء في أن طبقة الكهنة قد نالت في عصره نفس المراعاة والامتيازات التي كانوا يتمتعون بها من قبل

أما طبقة رجال الحرب فبالطبع قد توافرت أشباحا أمام جيش الاحتلال الرومانى الظافر . وماحل بأرض هاتين الطبقتين فنامض وغير معلوم لدينا

أما من جهة تقدير الخراج فإن ماركاردت روى عنه في كتاب (دليل المؤلفين الرومانين ج ١٠ ص ٢٩٤) ماأتى :

استمر فرض الخراج الذى بواقع خمس المحصول لنهاية القرن الخامس بعد الميلاد . ولما كان في عهد البطالسة جانب من هذا الخراج يدفع تقنا والجانب الآخر يدفع عينا فلا يستبعد أن الجانب العيني في عصر الرومان كان أكبر منه في عصر البطالسة وأنه كان يستزل من أصل الجزية كما كان الحال في هذا العصر . وكذلك كان الشأن في باقى المستحقات العينية بمصر في زمن الامبراطورية مثل البلور وأوراق البردى والمنسوجات الكتانية والمشاة وغير ذلك مما كان يحتاج إليه البلاط الملكى والمصالح

ويؤخذ من النص المتقدم أن مقدار ضريبة الخراج

الذى كان مقررا فى هذا العصر هو ٢٠٪ من المحصول وأن أسلوب الرى الذى كان معمولا به فى هذا الحين هو ذلك الأسلوب العجيب الذى وصفه لنا استرابون . وكان من فوائده أنه متى بلغ الفيضان اثنى عشر ذراعا يكون الوصول إلى جني أكبر محصول من الأمور المحققة . وأنه إذا لم يصل إلا إلى ثمانية أذرع فقط لا يشعر أحد بحلول مجاعة . ومن ثم ينبغى أن نكون واثقين من أن المساحة التى كانت تغمرها المياه والمحصول الذى كان ينتج منها لا يقلان بلامراء عنهما فى عصر الفراعنة إن لم يكونا أزيد من ذلك . هذا ومع الاسترشاد بما جئى فى عصر العرب الذى كان بلازراع أقل عمرا وازدهارا من عصر الرومان نقدر أن القطر كان فى حالة تمكنه من أن يدفع بلا عناء خراجا قدره ٤/٥٠٠/١٠٠٠ ج.م عن مسطح قدره ستة ملايين من الأفدنة أى بواقع ٧٥ قرشا عن الفدان الواحد

الفصل الرابع

عصر البيزنطيين

من سنة ٣٩٦ م إلى سنة ٦٤٠ م

لا يوجد لدينا أى دليل نسترشده بطريقة عاممة فى معرفة الخراج أو المساحة التى كان مربوطا عليها فى هذا العهد .

فيكفي أن تقع بعض معلومات جزئية في هذا الشأن :
تقول الآنسة روبرد في كتاب (إدارة مصر المدنية
في عصر البزنطيين ص ٨٢) :

إن مقدار الخراج الذي كان يجب تقدا من الولاية لم
يكن بمعدل واحد لأن القاعدة التي بنى عليها هي مقدار
صلاحية الأرض ودرجات خصبها . والدليل على ما تقدم عرضه
الشكوى التي قدمها سكان افروديتو إلى أمير طيائيد (١) . فقد قالوا
فيها إن تربة قرنتهم رملية قليلة الخصب والخراج المربوط
عليها مساو للخراج المفروض على باقي أراضي المنطقة أى بواقع
قيراطين عن الأورور من الأرض الزراعية ، وثمانية قرايط
عن الأورور من أرض الكروم . وهذا الذي ربط عليها وضعه
مفتشون من قبل الامبراطورية كلفوا بتقدير الخراج على
سائر أراضي الولاية

ونج من قاعدة تقسيم ضريبة الخراج الى فئات متفاوتة
حسب خصب التربة أن صار في حيز الامكان تخفيض خراج
قرية كذا أو كذا من قرى الولاية سواء أكان ذلك
بصفة نهائية أو استثنائية أم بسبب رداءة المحصول . وكان
مضى تم تقدير الخراج على كل قسم من أقسام الولاية
لا يبق لأجل تعيين الخراج الذي يفرض على كل قرية إلا
تقدير مساحة أراضيها

(١) طيائيد اسم اعلى مصر في ذلك العهد

ومنذ عهد قسطنطين كانت القاعدة في توزيع الخراج على النواحي عدة أطيان كل ناحية حتى لو كانت بلقعا يابا وليس لها مالك ، مراعاة للتضامن في المسؤولية التي كانت ملقاة على عمولى الامبراطورية . وكانت الحكومة للوثوق من تحصيل الخراج ولدفع انخفاط الزراعة الذى كان آخذا فى الازدياد تلزم المزارعين الباقين بالقرية بعد هرب أصحاب الأطيان وتركهم الأراضى تخلوا من دفع خراجها ، أن يضعوا أيديهم على الأرض التي زایلها ملاكها والأرض البور . وعندما قرر جوستينيان نظام الخراج توسع فيه وأدجمه فى مجموعة قرارات كبار المشرعين الرومانيين . واليك ترجمة مثال منقول من ورقة بردى وجدت بالقاهرة (رقم ٦٧٣١٣) بصد نقل مسؤولية الخراج :

عندما يترك ذوو الأطيان أرضا عديمة الاتساج ليضعوا خراجها على كاهل أهل القرية كانوا يفقدون بعلمهم هذا حقوقهم فى جميع ممتلكاتهم بها . وبما أن السكان الآخرين الباقين فى تلك القرية كانوا ملزمين بدفع خراج الأرض المتركه كانت الحكومة تعوض هؤلاء بعض التعويض بمنحهم الأراضى الخصبة التي ألزم ملاكها بالتنازل عنها . اهـ

وقالت المؤلفة أيضا فى الصفحة ١٧٤ :

إن مصر بسبب أن مزدوعاتها تحت رحمة

فيضانات النيل وأخطارها أصبحت أقل الاخطار استعدادا لتوزيع
الخراج العيني بنسبة مساحة الاملاك . ولقد راعى قانون
ديوكلتيان Dioclétien في ذلك التقاليد المصرية القديمة واستمرت
مراعاة خصب الاراضى المربوط عليها الخراج إلى
القرن السادس . بقي مدينة انطاكيوبوليس مثلا
قسمت الأطيان بحسب حالتها إلى أرض معدة للزراعة
وجزر ومستقعات وكروم وبساتين

وعمل حساب أراتب القمح التي يجب جبايتها عن كل
أرور من هذه الأقسام . قرض على الأرور من الأرض المعدة
للزراعة $\frac{1}{4}$ من الأراتب . وعلى الأرور من الجزر
 $\frac{1}{4}$ من الأراتب . ومن المستقعات $\frac{1}{4}$ و $\frac{1}{4}$ و $\frac{1}{4}$ من
الارتب . ومن البساتين $\frac{1}{4}$ و $\frac{1}{4}$ من الارتب (راجع ورقة
بردى القاهرة رقم ٦٧٠٥٧) . هـ

ويستخلص مما سبق إيضاحه أن ضريبة الخراج كانت
نجبي كما كان الحال في كل الازمان تقدا وعينا

أما بلدة افروديتو (كوم اشقاو من قرى مديرية
جرجا مركز طهطا) التي يتظلم سكانها من ربط
قيراطين (٨ قروش) على كل أرور (١٥ قيراطا و ١٨ سهما)
من أرض الزراعة (أى بواقع ١٥ قرشا عن الفدان الواحد تقريبا)
فكان معدن تربتها كما يفهم من هذه الشكوى أدنى من المتوسط العالم

لأطيان القطر

وأما ناحية انطايا بوليس (قاو الكبيرة من قرى جرجا مركز طهطا) فكانت الضريبة العينية على كل أروور من أراضيها الزراعية ارتبا وربع ارتب من القمح (٣ كيلات تقريبا) أى بواقع خمس كيلات عن الفدان الواحد بوجه التقريب . فاذا فرضنا أن ثمن الارذب ٣٥ قرشا كان خراج الفدان الواحد أيضا ١٥ قرشا

ويظهر أن أراضي هاتين الناحيتين الواقعة كلتاهما على تخوم الأخرى لم تكن معدودة من الأراضي التي بلغت من الجودة مبلغا كبيرا كما يبين ذلك من ظلم أهالى الناحية الأولى بل كانت أحط من المتوسط العام وإن كانت تعد في أماننا هذه من الأطيان الجيدة

وعلى ذلك نرى أن متوسط جباية الخراج عن الفدان الواحد في ذلك الوقت كان نحو الثلاثين قرشا . ويضرب هذا المتوسط في $٦/٠٠٠/٠٠٠$ فدان مساحة الاراضى المزروعة يكون الناتج $١/٨٠٠/٠٠٠$ ج.م وهو جملة الخراج في هذا العهد

الفصل الخامس

عصر العرب

من سنة ٥٢٠ (٦٤١ م) الى ٩٢٢ (١٥١٦ م)

تمديد

الخراج

عندما تفتح البلاد عنوة يجوز للخليفة على مقتضى
الشريعة الاسلامية أحد هذين الأمرين :

١- وضع يده على أرضها وقسمتها بين الفاتحين

٢- تركها تحت أيدي أهل البلاد ونوظيف الخراج عليها

أما إذا فتحها صلحا فيجب احترام مآصلح عليه أهلها
احراما كاملا

ولما فتح العرب مصر أثار هذا الفتح مسألة معرفة
ما اذا كانت فتحت عنوة أو صلحا مبنيا على عهد وشروط .
وتج عن ذلك جدل بين مختلفي المؤرخين فيما بعد . فبعضهم
يميل إلى الرأي الأول وبعضهم ينصر للثاني . على أننا نعترف
بأنه يوجد ما يدعو للانتصار لرأى كل فريق منهما

فرأى الفريق الأول مبني على أن البلد دافع عن
نفسه بالقوة ، ثم رجع وسلم بعد أبرم بين المقوقس وعمرو ،

وذلك حقيقة ماحصل . وبمقتضى هذا العهد التزم الأول بالنيابة عن أهل مصر أن يدفع جزية قدرها ديناران (١٢٠ قرشا) عن كل شخص . ولكن بما أنه قامت فيها بعد وقائع حرية في ترنوط وكوم شريك وسلطيس والكريون وكثير من المدن ثم الاستيلاء عليها بقوة السلاح مثل سخا والحيس وسلطيس وقرطاسة ومصيل وبلبيب واسكندرية . فأنصار هذا الرأي يعتبرون العهد المبرم مع المقوقس قد أصبح في حكم الملغى وأن البلاد يجب أن تعامل بحكم المفتوحة عنوة

وأما أنصار الرأي الثاني فينتونه على أن العهد قد ربط البلاد كلها ولا يمكن أن تلغيه المقاومة فيما بعد ، وقد نفذ الشرط الاساسي فيه وهو جباية دينارين عن كل شخص . وهذا دليل على احترام هذا العهد . أما الاسكندرية فالحل أجمعوا على أنها أخضعت عنوة وأن معاملتها يصح أن تكون على هذا الاعتبار

وقد عقد ابن عبد الحكم في كتابه (قروح مصر) فصلين لهذه المسألة ، خصص كلا منهما لكل من الرأيين السابقين . فجاء عن الرأي الأول بالصفحة ٨٨ وما بعدها تحت العنوان الآتي مانصه :

(ذكر من قال فتحت مصر عنوة)

وقال آخرون بل فتحت مصر عنوة بلا عهد ولا عقد . حدثنا عبد الملك بن مسلمة وعثمان بن صالح قالوا حدثنا ابن لميعة

عن يزيد بن أبي حبيب عن سمع عبيد الله بن المغيرة بن
أبي بردة يقول سمعت سفيان بن وهب الخولاني يقول إننا لما
فتحنا مصر بغير عهد قام الزبير بن العوام فقال : أقسمها
يا عمرو بن العاص . فقال عمرو : والله لأقسمها . قال الزبير :
والله لتقسمنها كما قسم رسول الله صلعم خيبر . قال عمرو :
والله لأقسمها حتى أكتب إلى أمير المؤمنين . فكتب إليه عمر
أقرأها حتى ينزومها جبل الحبة^(١) . قال ابن لهيعة وحدثني يحيى
ابن ميمون عن عبيد الله بن المغيرة عن سفيان بن وهب بهذا
إلا أنه قال فقال عمرو لم أكن لأحدث فيهم شيئا حتى أكتب
إلى عمر بن الخطاب فكتب إليه فكتب إليه بهذا . قال عبد الملك
في حديثه وإن الزبير صولج على شيء أرضى به . حدثنا عبد
الملك بن مسلمة وعثمان بن صالح قالوا حدثنا ابن لهيعة عن عبد الله
ابن هبيرة أن مصر فتحت عنوة . حدثنا عبد الملك حدثنا ابن وهب عن عبد
الرحمن بن زياد بن أنثم قال سمعت أشياخنا يقولون إن مصر فتحت عنوة
بغير عهد ولا عقد . قال ابن أنثم منهم أبي يحدثنا عن أبيه وكان ممن شهد
فتح مصر . حدثنا عثمان بن صالح حدثنا ابن وهب عن ابن
أنثم قال : سمعت أشياخنا يقولون فتحت مصر عنوة بغير عهد
ولا عقد . حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن
أبي الأسود عن عروة أن مصر فتحت عنوة . حدثنا عبد الملك

(١) قال ابن الأثير في النهاية : لما فتحت مصر أرادوا قسمها . فكتبوا إليه
(أي إلى عمر رضي الله عنه) فقال : لا حتى ينزومها جبل الحبة . يزيد حتى ينزومها
ولاد الأولاد ويكون طاما في الناس والولوب أي يكثر المسلمون فيها بالقرابة

ابن مسلة حدثنا ابن لمية عن أبي قتات أيوب بن أبي العاليلة
عن أبيه وأخبرنا عبد الملك بن مسلة عن ابن وهب عن داود
ابن عبد الله الحضرمي أن أبا قتات حدثه عن أبيه أنه
سمع عمرو بن العاص يقول: لقد قعدت مقعدى هذا وما
لأحد من قبض مصر على عهد ولا عقد إلا أهل انطاكس
فإن لم عهدا يوفى لهم به . قال ابن لمية في حديثه
إن شئت قتلت وإن شئت نخست وإن شئت بعت . حدثنا
عبد الملك بن مسلة حدثنا ابن وهب عن عياض بن عبد
الله الفهري عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن عمرو بن
العاص فتح مصر بغير عقد ولا عهد وأن عمر بن الخطاب
حبس درهما وصرها أن يخرج منه شيء نظراً للإسلام وأهله .
حدثنا عبد الملك بن مسلة حدثنا ابن وهب عن عبد الرحمن
ابن شريح عن يعقوب بن مجاهد عن زيد بن أسلم قال : كان
تابوت لعمر بن الخطاب فيه كل عهد كان بينه وبين أحد
من عاهده فلم يوجد فيه لأهل مصر عهد . قال عبد الرحمن
ابن شريح فلا أدري أين زيد حدث أم شيء . قاله . فن
أسلم منهم فامة ومن أقام فذمة . حدثنا أبو الأسود النضر
ابن عبد الجبار وعبد الملك بن مسلة قالا حدثنا ابن لمية
عن عبد الملك بن جنادة كاتب حيان بن شريح من أهل
مصر من موالى قريش قال كتب حيان إلى عمر بن عبد
العزيز يسأله أن يجعل جزيرة موتى القبط على أحياتهم فسأل

عمر عراك بن مالك فقال عراك: ما سمعت لهم بعهد ولا عقد
وانما أخذوا عنوة بمنزلة العبيد. فكتب عمر الى حيان بن
سريج أن يجعل جزية موق القبط على أحيائهم. قال وسمعت
يحيى بن عبد الله بن بكير يقول: خرج أبو سلة بن عبد
الرحمن يريد الاسكندرية في سفينة فاحتاج الى رجل يقذف
به فسخر رجلا من القبط فكلم في ذلك فقال انما هم بمنزلة
العبيد إن احتجنا اليهم. حدثنا عبد الملك بن مسلمة عن ابن
لهيعة عن الصلت بن أبي عاصم أنه قرأ كتاب عمر بن عبد
العزيز الى حيان بن سريج أن مصر فتحت عنوة بغير عهد
ولا عقد. حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب عن
عبد الرحمن بن سريج عن عبيد الله بن أبي جعفر أن كاتب
حيان حدثه أنه احتجج الى خشب لصناعة الجزيرة. فكتب
حيان الى عمر يذكر ذلك له وأنه وجد خشبا عند بعض أهل الذمة
وأنه كره أن يأخذ منهم حتى يعلمه. فكتب اليه عمر خذها
منهم بقيمة عدل فاني لم أجده لأهل مصر عهدا أفي لهم به.
حدثنا عبد الرحمن قال حدثنا عبد الملك بن مسلمة قال حدثنا
ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب قال: كتب عمر بن عبد العزيز
الى حيان بن سريج أن مصر فتحت عنوة بغير عهد ولا
عقد. حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا يحيى بن أيوب عن
عبد الرحمن بن كعب بن أبي لبابة أن عمر بن عبد العزيز قال
لسالم بن عبد الله: أنت تقول ليس لأهل مصر عهد؟ قال نعم

حدثنا أسد بن موسى حدثنا ابن لميعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن عمرو بن العاص كتب إلى عمر بن الخطاب في رهبان يترهبون بمصر فيموت أحدهم وليس له وارث. فكتب إليه عمر أن من كان منهم له عقب فادفع ميراثه إلى عقبه، ومن لم يكن له عقب فاجعل ماله في بيت مال المسلمين فإن ولاءه للمسلمين. حدثنا يحيى بن خالد عن رشدين ابن سعد عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب أنه قال: كان فتح مصر بعضها بعد وذمة وبعضها عنوة فجعلها عمر بن الخطاب رضى الله عنه جميعا ذمة وحملهم على ذلك ففضى ذلك فيهم إلى اليوم. اهـ وجاء عن الرأي الثاني بالصفحة ٨٤ وما بعدها تحت العنوان الآتى مانصه:

(ذكر من قال ان مصر فتحت بصلح)

قال ثم رجع إلى حديث موسى بن أبوب ورشدين ابن سعد عن الحسن بن ثوبان عن حسين بن شُفٍّ أن عمرا لما فتح الاسكندرية بقي من الأسارى بها من بلغ الخراج وأحصى يومئذ سبائة ألف سوى النساء والصبيان. فاختلف الناس على عمرو في قسمهم. فكان أكثر المسلمين يريدون قسمها فقال عمرو: لا أقدر على قسمها حتى أكتب إلى أمير المؤمنين. فكتب إليه عليه يعلوه بفتحها وثأنها وأن المسلمين طلبوا قسمها. فكتب إليه عمر: لا تقسمها وذرم يكون خراجهم فينا

للسلمين وقوة لهم على جهاد عدوم. فأقرها عمرو وأحصى أهلها وفرض عليهم الخراج. فكانت مصر كلها صلحا بفرصة دينارين دينارين على كل رجل لايزاد على أحد منهم في جزية رأسه أكثر من دينارين. إلا أنه يلزم بقدر ما يتوسع فيه من الأرض والزرع إلا الاسكندرية. فانهم كانوا يؤدون الخراج والجزية على قدر ما يرى من وليهم. لأن الاسكندرية فتحت عنوة بغير عهد ولا عقد ولم يكن لهم صلح ولا ذمة. حدثنا عثمان أخبرنا الليث قال: كان يزيد بن أبي حبيب يقول مصر كلها صلح إلا الاسكندرية فانما فتحت عنوة. حدثنا عثمان ابن صالح عن بكر بن مضر عن عبيد الله بن أبي جعفر قال حدثني رجل ممن أدرك عمرو بن العاص قال: للقبط عهد عند فلان وعهد عند فلان فسمى ثلاثة نفر. حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا يحيى بن أبوب عن عبيد الله بن أبي جعفر عن شيخ من كبار الجند أن عهد أهل مصر كان عند كبارهم. حدثنا هشام بن اسحق العامري عن الليث بن سعد عن عبيد الله بن أبي جعفر قال: سألت شيخا من القدماء عن فتح مصر فقال: هاجرنا الى المدينة أيام عمر بن الخطاب وأنا محتلم فشهدت فتح مصر. قلت له فان ناسا يذكرون أنه لم يكن لهم عهد. فقال: ما يبالأ لا يصلح من قال أنه ليس لهم عهد. فقلت: فهل كان لهم كتاب؟ فقال: نعم. كتب ثلاثة - كتاب عند طلحة صاحب اخنا، وكتاب عند قزمان صاحب رشيد، وكتاب عند بنحس

صاحب البرلس . قلت : كيف كان صلحهم ؟ قال : دينارين على كل انسان جزية وأرزاق المسلمين . قلت : فعمل ما كان من الشروط ؟ قال : نعم . ستة شروط — لا يخرجون من ديارهم ، ولا تزعم نساؤهم ، ولا كفورهم ، ولا أرضهم ، ولا يزداد عليهم . وحدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير حدثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أنه حدثه عن أبي جمعة مولى عقبة قال كتب عقبة بن عامر الى معاوية بن أبي سفيان يسأله أرضا يسرق فيها عند قرية عقبة . فكتب له معاوية بألف ذراع في ألف ذراع فقال له مولى له كان عنده : انظر أصلحك الله أرضا صالحة . فقال عقبة ليس لنا ذلك . إن في عهدهم شروطا ستة — ألا يؤخذ من أنفسهم شيء ، ولا من نسايتهم ، ولا من أولادهم ، ولا يزداد عليهم ، ويدفع عنهم موضع الخوف من عدوهم ، وانا شاهد لهم بذلك . حدثنا عبد الملك ابن مسلمة حدثنا ابن وهب عن أبي شرح عبد الرحمن بن شريح عن عبيد الله بن أبي جعفر عن أبي جمعة حبيب بن وهب قال : كتب عقبة بن عامر الى معاوية يسأله بقيعا في قرية يبنى فيه منازل ومساكن . فأمر له معاوية بألف ذراع في ألف ذراع . فقال له مواليه ومن كان عنده : انظر الى أرض تعجبك فاخط فيها وايتن . فقال : انه ليس لنا ذلك . لهم في عهدهم ستة شروط منها أن لا يؤخذ من أرضهم شيء ، ولا يزداد عليهم ، ولا يكلفوا غير طاقتهم ، ولا يؤخذ ذرارهم ، وأن يقاتل عنهم علومهم من ورائهم . حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا يحيى

ابن أيوب عن عبيد الله بن أبي جعفر عن رجل من كبار
الجنيد قال: كتب معاوية بن أبي سفيان إلى وردان أن زد على
كل رجل منهم قيراطا. فكتب وردان إلى معاوية كيف يزيد
عليهم وفي عهدهم أن لا يزداد عليهم شيء؟ فعزل معاوية وردان.
ويقال إن معاوية إنما عزل وردان كما حدثنا سعيد بن عفير أن
عتبة بن أبي سفيان وفد إلى معاوية في نفر من أهل مصر
وكان معاوية ولي عتبة الحرب ووردان الخراج وحويت بن
زيد الدبوان. فسأل معاوية الوفد عن عتبة. فقال عبادة بن
صميل الماعري: حوت بحر يا أمير المؤمنين ووعلى بر. فقال
معاوية لعتبة: اسمع ما تقول فيك رعتك. فقال: صدقوا يا أمير
المؤمنين. حجبتني عن الخراج ولهم على حقوق واكره أن
أجلس فأستل فلا أفعل فأبخل. فضم إليه معاوية الخراج

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن يزيد
ابن أبي حبيب وابن وهب عن عمرو بن الحارث عن يزيد
ابن أبي حبيب عن عوف بن حطاف أنه قال: كان لقريبات
من مصر منهم أم دنين وبلبيب عهد، وأن عمرو بن الخطاب
رضي الله عنه لما سمع بذلك كتب إلى عمرو بن العاص يأمره
أن يخيّرهم. فان دخلوا في الإسلام فذلك. وإن كرهوا فارددهم
إلى قراهم. قال وحدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن يزيد
ابن أبي حبيب عن يحيى بن ميمون الحضرمي قال: لما فتح
عمرو بن العاص مصر صولح على جميع من فيها من الرجال

من القبط عن راهب الحلم الى مافوق ذلك ليس فيهم امرأة ولا صبي ولا شيخ على دينارين دينارين . فأحصوا لذلك قبلت عدتهم ثمانية آلاف ألف

حدثنا عثمان بن صالح حدثنا ابن وهب قال : سمعت جيوه بن شريح قال سمعت الحسن بن ثوبان الهمداني يقول حدثني هشام بن أبي رقية اللخمي أن عمرو بن العاص لما فتح مصر قال لقبط مصر ان من كتمني كنزا عنده قعدت عليه قلته ، وأن نبطيا من أهل الصعيد يقال له بطرس ذكر لعمرو أن عنده كنزا فأرسل اليه فسأله فأنكر وجحد فحبسه في السجن وعمرو يسأل عنه هل يسمعونه يسأل عن أحد فقالوا لا انما سمعناه يسأل عن راهب في الطور . فأرسل عمرو الى بطرس فنزع خائمه من يده ثم كتب الى ذلك الراهب : أن ابعت الى بما عندك وختمه بخاتمه . فجاءه رسوله بقلعة شامية محتومة بالرصاص ففتحا عمرو فوجد فيها صحيفة مكتوبا فيها مالم تحت الفسقية الكبيرة . فأرسل عمرو الى الفسقية فحبس عنها الماء ثم قطع البلاط الذي تحنها فوجد فيها اثنين وخمسين اردبا ذهباً مضروبة . فضرب عمرو رأسه عند باب المسجد . فذكر ابن أبي رقية أن القبط أخرجوا كنوزهم شققا أن يبنى على أحد منهم فيقتل كما قتل بطرس . حدثنا عثمان بن صالح حدثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن عمرو بن العاص استحل مال قبطي من قبط مصر لانه

استقر عنده أنه يظهر الروم على عجرات المسلمين ويكتب اليهم بذلك . فاستخرج منه بضعة وخمسين اردبا دنانير .

قال ثم رجع الى حديث يحيى بن أيوب وخلد بن حميد قال قفتح الله أرض مصر كلها بصلح غير الاسكندرية وثلاث قريات ظاهرت الروم على المسلمين سُلَطَنَيسَ ، ومَصِيلَ وبَلَسَيبَ . فانه كان للروم جمع فظاهروا الروم على المسلمين . فلما ظهر عليها المسلمون استحلوها وقالوا هؤلاء لنا في مع الاسكندرية . فكتب عمرو بن العاص بذلك الى عمر بن الخطاب . فكتب اليه عمر : أن تجعل الاسكندرية وهؤلاء الثلاث قريات ذمة للمسلمين ، وضربون عليهم الخراج ، ويكون خراجهم وما صالح عليه القبط كله قوة للمسلمين ، ولا يجعلون فينا ولا عيدا . ففعلوا ذلك الى اليوم . اهـ

ويستنتج من تلاوة ما تقدم أن عمر بن الخطاب أبى أن يجيب مطالب أولئك الذين كانوا تحت إمرة عمرو من مصادرة الاراضى وتقسيمها بينهم ، وأنه تركها لنوحيها وفرض عليهم الخراج

وبما أنه لم يذكر في حكمه هذا الأسباب التي حملته على اصداره بطريقة واضحة فقد أدى ذلك الى حدوث الخلاف الذى سبقت الإشارة اليه بين مختلفي المؤلفين . إذ يرجح أنه بناء على ماله من الحق المخول له من الشريعة فى اتخاذ ما تقضى به المصلحة كما يحتمل انه بناء على أن البلد سلم بموجب معاهدة

ونحن نرى أن هذه المسألة تفسر بالطريقة الآتية وهي :

أن فتح العرب لمصر تم في طورين :

الاول يتبدى من وقت الاغارة عليها وينتهي بإبرام المعاهدة مع المقوقس . وكانت مصلحة الروم فيه مرتبطة بمصلحة القبط كما كان العرب في حالة حرب مع الاثنين بلا نزاع

والثاني يتبدى من إبرام المعاهدة مع المقوقس وينتهي بالاستيلاء على الاسكندرية . وفيه فصل العرب القبط عن الروم فظلوا في حالة حرب مع هؤلاء وعدوا القبط مرتبطين بالمعاهدة التي أبرمت مع المقوقس فكفوا عن قتالهم

وما ذكره ابن عبد الحكم في كتابه بالصفحة ٧٠ وما بعدها حجة يركن إليها في هذا الموضوع قال راويا عن عثمان بن صالح :

حدثنا عبد الملك بن مسلبة حدثنا ابن لهيعة عن يحيى بن ميمون الحضرمي قال : لما فتح عمرو بن العاص مصر صالح عن جميع من فيها من الرجال من القبط من راحق الحلم الى مافوق ذلك ليس فيهم امرأة ولا شيخ ولا صبي فأحصوا بذلك على دينارين دينارين فبلغت عدتهم ثمانية آلاف ألف . قال وحدثني عبد الله بن صالح حدثنا الليث بن سعد

عن يزيد بن أبي حبيب أن المقوقس صالح عمرو بن العاص
على أن يفرض على القبط دينارين دينارين على كل
رجل منهم

ثم قال : وشرط المقوقس للروم أن يخيروا . فن أحب منهم
أن يقيم على مثل هذا أقام على ذلك لازما له مفترضا
عليه من أقام بالاسكندرية وما حولها من أرض مصر كلها .
ومن أراد الخروج منها الى أرض الروم خرج . وعلى أن
للمقوقس الخيار في الروم خاصة حتى يكتب الى ملك الروم
بأنه ماضل . فان قبل ذلك ورضيه جاز عليهم وإلا كانوا
جميعا على ما كانوا عليه . وكتبوا به كتابا وكتب
المقوقس الى ملك الروم كتابا يعلمه على وجه الأمر كله .
فكتب إليه ملك الروم يقبح رأيه ويعجزه ويرد عليه ما فعل
ويقول في كتابه : إنما أتاك من العرب اثنا عشر ألفا
وبمصر من بها من كثرة عدد القبط مالا يحصى . فان كان
القبط كرهوا القتال وأحبوا أداء الجزية الى العرب
واختاروهم علينا ، فان عندك بمصر من الروم بالاسكندرية
ومن معك أكثر من مائة ألف معهم العدة والقوة والعرب
وحالهم وضعفهم على ما قد رأيت . فجزت عن قائلهم
ورضيت أن تكون أنت ومن معك من الروم في حال
القبط أذلاء ألا تقاتلهم أنت ومن معك من الروم حتى

تموت أو تظهر عليهم . فانهم فيكم على قدر كثرتكم وقوتكم
وعلى قدر قلتهم وضعفهم كأكلة . فهاهضم القتال ولا يكون
لك رأى غير ذلك . وكتب ملك الروم بمثل ذلك كتابا
الى جماعة الروم . فقال المقوقس لما أتاه كتاب ملك الروم :
والله لإنهم على قلتهم وضعفهم أقوى وأشد منا على كثرتنا
وقوتنا . إن الرجل الواحد منهم ليعدل مائة رجل منا
وذلك أنهم قوم الموت أحب الى أحدهم من الحياة . يقاتل
الرجل منهم وهو مستقتل يتمنى الا يرجع الى أهله ولا
بلده ولا ولده ، وبرون أن لهم اجرا عظيما فيمن قتلوا
منا ، ويقولون لإنهم إن قتلوا دخلوا الجنة وليس لهم رغبة
في الدنيا ولا لالة إلا قدر بلغه العيش من الطعام واللباس .
ونحن قوم نكره الموت ونحب الحياة ولذتها فكيف نستقيم
نحن وهؤلاء وكيف صبرنا معهم ؟ واعلموا معشر الروم والله
لأنى لا أخرج مما دخلت فيه ، ولا صالحت العرب عليه . ولأنى
لا أعلم أنكم سترجعون غدا الى رأيى وقولى وتتمنون أن
لو كنتم أطمعتمونى . وذلك أنى قد عاينت ورأيت وعرفت مالم
يعاين الملك ولم يره ولم يعرفه . ويحكم أما يرضى أحدكم أن
يكون آمننا فى دهره على نفسه وماله وولده بدينارين فى
السنه ؟ ثم أقبل المقوقس الى عمرو بن العاص فقال له :
إن الملك قد كره ما فعلت وعجزنى وكتب إلى وإلى جماعة
الروم أن لا ترضى بمصالحتك وأمرهم بقتالك حتى يظفروا

بك أو تنظر بهم . ولم أكن لأخرج مما دخلت فيه وعاهدتك عليه ، وإنما سلطانى على نفسى ومن أطاعنى . وقد تم صلح القبط فيما بينك وبينهم ولم يأت من قبلهم نقض . وأنا متم لك على نفسى والقبط متمون لك على الصلح الذى صالحتهم عليه وعاهدتهم . وأما الروم فأنا منهم برى . وأنا أطلب إليك أن تعطينى ثلاث خصال . قال له عمرو : ما هن ؟ قال : لا تنقض بالقبط وأدخلنى معهم وألزمى ما لزمهم وقد اجتمعت كلتى ولكنهم على ما عاهدتك عليه فهم متمون لك على ما تحب . وأما الثانية إن سألك الروم بعد اليوم أن تصالحهم فلا تصالحهم حتى تجعلهم فينا وعييدا فانهم أهل ذلك لأنى نصحتهم فاستغشونى وفطرت لهم قاهمونى . وأما الثالثة أطلب إليك إن أنا مت أن تأمرهم بدفنونى فى أبى يحنس بالاسكندرية . فأنعم له عمرو بن العاص بذلك واجابه إلى ما طلب على أن يضمونا له الجسرين جميعا ويقيموا لهم الانزال والضيافة والاسواق والجسور ما بين الفسطاط الى الاسكندرية ففعلوا . وقال غير عثمان وصارت لهم القبط أعوانا كما جاء فى الحديث . اهـ

فيعلم من مطالعة ما تقدم أن المقوقس عندما أبرم المعاهدة مع عمرو حفظ حق الخيار فيها للروم فأبوهوا . واستمروا فى محاربة العرب حتى استولى هؤلاء على الاسكندرية . وترتب على رفضهم هذا أن

انفصل المقوقس ومعه القبط عن الروم ، وطلب من عمرو أن يعده والقبط مرتبطين بالمعاهدة فأجابه الى طلبه . ثم طلب منه أن يواصل الحرب مع الروم بلا مهادنة . وثبت بعد ذلك حصول هذا ثبوتاً كلياً من تحصيل الجزية بفرضة دينارين أى ١٢٠ قرشاً عن كل نفس . وهذا كان الشرط الأساسى فى إبرام المعاهدة

وقال ابن عبد الحكم أيضاً فى كتابه ص ٨٣ :

إن أهل سُلَيطِيس ومَصِيل وبلبيس ظاهروا الروم على المسلمين فى جمع كان لهم . فلما ظهر عليهم المسلمون استحلوم وقالوا هؤلاء لنا فى مع الاسكندرية . اهـ

وهذا يدل على أن استحلوم كان لهذا السبب الخاص دون أن يكون له سبب آخر عام

أما مدينة الاسكندرية فقد أجمع مؤلفو العرب على أن استحلومها كان لاعتبارها مدينة رومية صرفة لا مصرية . ولهم الحق فى ذلك

ويظهر من جهة أخرى أن هذه الطريقة التى اتبعها عمر بن الخطاب كانت مبدأ سار عليه فى بلاد أخرى قال أبو يوسف فى كتابه (الخراج ص ٣٧) عن أراضي سورية والعراق :

وقد سأل بلال (بن رباح) وأصحابه عمر

ابن الخطاب رضى الله عنه قسمة ما آفاه الله عليهم من العراق والشام ، وقالوا اقسم الأرضين بين الذين اقتحوها كما تقسم غنيمة العسكر . فأبى عمر ذلك عليهم ، وتلا عليهم هذه الآيات وهى :

١ — (ما آفاه الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذئى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كى لا يكون دولة بين الاغنياء منكم)

٢ — (للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون)

٣ — (والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون فى صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن بوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون)

٤ — (والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اخضر لنا ولاخواتنا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا . ربنا انك رؤوف رحيم)

ثم قال عمر : قد اشرك الله الذين يأتون من بعدكم فى هذا القى ، فلو قسمته لم يبق لمن بعدكم شئ . ولئن بقيت ليلفن الراعى بهنماء نصيه من هذا القى ودمه فى وجهه

قال أبو يوسف: وحدثني بعض مشايخنا عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر رضي الله عنه كتب إلى سعد (بن أبي وقاص) حين افتتح العراق: أما بعد، فقد بلغني كتابك نذكر فيه أن الناس سألوك أن تقسم بينهم مغانمهم وما أفاء الله عليهم. فإذا أتاك كتابي هذا فانظر ما ألجب الناس عليك به إلى العسكر من كسراع ومال فاقسمه بين من حضر من المسلمين، وائرث الأراضين والآنهار لعلها يكون ذلك في أعطيات المسلمين. فأنك إن قسمتها بين من حضر لم يكن لمن بعدهم شيء. وقد كنت أمرتك أن تدعو من لقيت إلى الإسلام قبل القتال. فن أجاب إلى ذلك قبل القتال فهو رجل من المسلمين له ما لهم وعليه ما عليهم وله سهم في الإسلام. ومن أجاب بعد القتال وبعد الهزيمة فهو رجل من المسلمين وماله لأهل الإسلام لأنهم قد أحرزوه قبل إسلامه. فهذا أمرى وعهدى إليك

قال أبو يوسف: وحدثني غير واحد من علماء أهل المدينة قالوا: لما قدم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه جيش العراق من قبل سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه شاور أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم في ندوين الدواوين. وقد كان اتبع رأى أبي بكر في التسوية بين الناس. فلما جاء فتح العراق شاور الناس في التفضيل ورأى أنه الرأي فأشار عليه بذلك من رآه. وشاورهم في

قسمة الأرضين التي أفاها الله على المسلمين من أرض العراق والشام . فتكلم قوم فيها وأرادوا أن يقسم لهم حقوقهم وما فتحوا . فقال عمر رضي الله تعالى عنه : فكيف بمن يأتي من المسلمين فيجدون الأرض بملوجها قد انقسمت وورثت عن الآباء وحيزت ، ما هذا برأى . فقال له عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه : فما الرأي ، ما الأرض والملوج إلا ما أفاها الله عليهم . فقال عمر : ما هو إلا كما تقول ولست أرى ذلك . والله لا يفتح بعدى بلد فيكون فيه كبير نيل بل عسى أن يكون كلاً على المسلمين . فاذا قسمت أرض العراق بملوجها ، وأرض الشام بملوجها فما يسد به الثغور وما يكون للذرية والأرامل بهذا البلد وبغيره من أهل الشام والعراق ؟ فأكثروا على عمر رضي الله تعالى عنه وقالوا : أتقف ما أفاها الله علينا بأسيافا على قوم لم يحضروا ولم يشهدوا ، ولأبناء القوم ولأبناء أبنائهم ولم يحضروا ؟ فكان عمر رضي الله عنه لا يزيد على أن يقول : هذا رأى . قالوا : فاستشر . قال فاستشار المهاجرين الأولين فاختلفوا . فأما عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه فكان رأيه أن تقسم لهم حقوقهم . ورأى عثمان وعلي وطلحة وابن عمر رضي الله عنهم رأى عمر . فأرسل إلى عشرة من الأنصار : خمسة من الأوس ، وخمسة من الخزرج من كبارهم وأشرفهم . فلما اجتمعوا حمد الله

وأثنى عليه بما هو أهله ثم قال : إني لم أزعجكم إلا لأن
تشرركوا في أماتي فيما حلت من أموركم . فاني واحد
كأحدكم وأتم اليوم تقرون بالحق . خالفني من خالفني
ووافقني من وافقني ، ولست أريد أن تتبعوا هذا الذي هوأي .
معكم من الله كتاب ينطق بالحق . فوالله لئن كنت نطقت بأمر
أريده ماأريد به إلا الحق . قالوا : قل نسمع ياأمير المؤمنين .
قال : قد سمعتم كلام هؤلاء القوم الذين زعموا أني أظلمهم
حقوقهم . وإني أعوذ بالله أن أركب ظلما . لئن كنت
ظلمتهم شيئا هو لهم وأعطيته غيرهم ، لقد شقيت . ولكن رأيت
أنه لم يبق شيء يفتح بعد أرض كسرى . وقد غنمنا الله أموالهم
وأرضهم وعلوجهم . قسمت ماغنموا من أموال بين أهله
وأخرجت الخس فوجته على وجهه وأنا في توجيهه . وقد رأيت
أن أحبب الأرضين بعلوجها ، وأضع عليهم فيها الخراج ،
وفي رقابهم الجزية يؤدونها فتكون فينا للسلبين — المقاتلة ،
والذرية ، ولئن يأتي من بعدهم . أرايتهم هذه الثغور
لابد لها من رجال يلزمونها ؟ أرايتهم هذه المدن العظام
كالشام والجزيرة والكوفة والبصرة ومصر لابد لها من
أن تشحن بالجيوش وإمداد العطاء عليهم ؟ فمن أين يعطى
هؤلاء إذا قسمت الأرضون والعلوج ؟ فقالوا جميعا : الرأي
رأيك ، فقم ماقلت وماأريت . إن لم تشحن هذه الثغور
وهذه المدن بالرجال وتجرى عليهم مايتقون به رجع أهل الكفر

الى مدنيهم . فقال : قد بان لي الامر فن رجلا له جزالة
وعقل يضع الأرض مواضعها ويضع على السلوج ما يحتملون ؟
فاجتمعوا له على عثمان بن حنيف وقالوا : تبعه إلى أم ذلك ،
فان له بصراً وعقلاً وتجربة . فأسرع اليه عمر فولاه مساحة
أرض السواد . فأدت جباية سواد الكوفة قبل أن يموت عمر
رضي الله تعالى عنه بعام ، مائة ألف ألف درهم . والدرهم
يومئذ درهم ودانقان ونصف . وكان وزن الدرهم يومئذ وزن
المثقال

قال : وحدثني الليث بن سعد عن حبيب بن أبي ثابت
قال : إن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجماعة من
المسلمين أرادوا عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يقسم الشام
كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خير ، وأنه كان أشد
الناس عليه في ذلك الزبير بن العوام وبلال بن رباح . فقال
عمر رضي الله تعالى عنه : إذن أترك من بعدكم من المسلمين
لا شيء لهم . ثم قال : اللهم اكفني بلالا وأصحابه . قال : فرأى
المسلمون أن الطاعون الذي أصابهم بعمواس كان عن دعوة
عمر . قال : وتركهم عمر رضي الله عنه ذمة يؤدون الخراج
للمسلمين

قال : وحدثني محمد بن اسحق عن الزهري أن عمر بن
الخطاب رضي الله تعالى عنه استشار الناس في السواد حين

افتح . فرأى عامتهم أن يقسمه ، وكان بلال بن رباح من أشدم
في ذلك ، وكان رأى عمر رضى الله تعالى عنه أن يتركه ولا
يقسمه ، فقال : اللهم اكفني بلالا وأصحابه . ومكثوا في ذلك
يومين أو ثلاثة أو دون ذلك . ثم قال عمر رضى الله تعالى
عنه : انى قد وجدت حجة - قال الله تعالى في كتابه : (وما
أفاه الله على رسوله منهم . فما أوجضم عليه من خيل ولا
ركاب ، ولكن الله يسلط رسله على من يشاء والله على كل
شئ قدير) حتى فرغ من شأن بنى النضير . فهذه عامة في
القرى كلها . ثم قال : (ما أفاه الله على رسوله من أهل القرى
فله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل
كى لا يكون دولة بين الاغنياء منكم . وما آتاكم الرسول فخذوه
وما نهاكم عنه فانتهوا ، واتقوا الله إن الله شديد العقاب) . ثم
قال : (للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم
يبتغون فضلا من الله ورضوانا ، وينصرون الله ورسوله
أولئك هم الصادقون) . ثم لم يرض حتى خطب بهم غيرهم ،
فقال : (والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون
من هاجر اليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا
ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ، ومن بوق
شح نفسه فأولئك هم المفلحون) . فهذا فيما بلغنا والله اعلم
للأخبار خاصة . ثم لم يرض حتى خطب بهم غيرهم فقال :
(والذين جاملوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين

سبقونا بالإيمان ، ولا تجمل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم) . فكانت هذه عامة لمن جاء من بعدهم .
فقد صار هذا النقيض هؤلاء جميعا فكيف نقسمه لهؤلاء
وندع من تخلف بعدهم بغير قسم . فأجمع على تركه وجمع
خواجه

قال أبو يوسف : والذي رأى عمر رضي الله عنه
من الامتاع من قسمة الارضين بين من افتتحها عندما عرفه
الله ما كان في كتابه من بيان ذلك توفيقا من الله كان له
فيما صنع وفيه كانت الحيرة لجميع المسلمين ، وفيما رآه من
جمع خراج ذلك وقسمته بين المسلمين عموم النفع لجماعتهم .
لأن هذا لو لم يكن موقوفا على الناس في الاعطيات
والارزاق لم تشحن الثغور ولم تقو الجيوش على السير في
الجهاد ، ولما أمن رجوع أهل الكفر إلى مدنها إذا خلت
من المقاتلة والمرزقة . والله أعلم بالخير حيث كان . اهـ

المساحة المفروضة عليها الخراج

يستفاد مما دونه مؤرخو العرب أن مصر م مسح
أرضها خمس مرات في عصرهم وهي :

المرة الأولى على يد ابن رفاعة عامل الخراج
في خلافة الوليد و أخيه سليمان بن عبد الملك حوالي سنة ٨٩٧ هـ
(٧١٥ م) (راجع كتاب فتوح مصر لابن عبد الحكم ص ١٥٦)

والثانية كانت على يد ابن الجحباب في خلافة
هشام بن عبد الملك حوالي سنة ٨١١٠ - ٧٢٩ م (راجع
كتاب فضائل مصر للكتني ص ٢٠١)

والثالثة كانت على يد ابن مديبر في خلافة المنز
 بالله حوالي سنة ٨٢٥٣ - ٨٦٧ م (راجع كتاب النجوم
 الزاهرة لأبي المحسن ج ١ ص ٤٩)

والرابعة في زمن السلطان المنصور حسام الدين
 لاجين في سنة ٨٦٩٧ - ١٢٩٨ م (راجع كتاب بدائع
 الزهور لابن أبياس ج ١ ص ١٣٧)

والخامسة في زمن السلطان الملك الناصر محمد بن
 قلاوون في سنة ٨٧١٥ - ١٣١٥ م (راجع خطط المقرئ
 ج ١ ص ٨٨ و ٨٧ و كتاب بدائع الزهور ج ١ ص ١٥٩)

وستكلم عن هذه المساحات المختلفة فيما بعد كل
 واحدة منها على حدة في الفصل الخاص بالحاكم الذي تمت
 في عهده

الفدان

إن وحدة المقاييس التي كانت مستعملة في مصر لقياس
 الأراضي عند ما فتحها العرب هي الأرور. ولكن سرعان ما رأينا
 مؤلفهم يتكلمون عن الفدان

فما هو ابن عبد الحكم يذكر في كتابه ص ١٥٣
ان عمرو بن العاص فرض ضريبة على أرض مصر
الزراعية باعتبار الفدان . وهو مقياس لم يدخله العرب معهم
عندما فتحوا مصر لأن المقياس المستعمل في الشام والعراق
كان الجريب لا الفدان

فيلوح من ذلك أن الفدان كان مقياسا وطنيا
يستعمله القبط في مصر وأن العرب أخفوه عنهم ولم يأثروا
به من عندهم

ولم تكن مساحة الفدان في الزمن الناصر مساوية لمساحته
في عصرنا هذا بل كانت أكبر منها . وإليك ما ذكره بعض المؤلفين
عنها :

قال ابن مائى في كتابه (قوانين الدواوين ص ٣٧) :

اتفق أهل مصر على أن يمسحوا أرضهم بقصة تعرف
بالحاكية طولها خمسة أذرع بالنجارى . ففى بلغ المسوح من
الأرض أربعة قصبة سموه فدانا . اهـ

وقال القلقشندى فى كتابه (صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٤٦)
تحت العنوان الآتى :

(أرض الزراعة)

قد اصطلح أهلها على قياسها بقصة تعرف بالحاكية كأنها

حررت في زمن الحاكم بأمر الله الفاطمي فسببت إليه وطولها ستة أذرع بالهاشي كما ذكره أبو القاسم الزجاجي في « شرح مقدمة أدب الكاتب » . وخمسة أذرع بالتجاري كما ذكره ابن عماني في « قوانين الدواوين » ، وثمانية أذرع بذراع اليد كما ذكره غيرهما . وذراع اليد ست قبضات بقبضة انسان معتدل . كل قبضة أربعة أصابع بالختصر والبصر والوسطى والبابية . كل اصبع ست شعيرات معرضات ظهرها لبطن على ما تقدم في الكلام على الأميال . وقد تقدر القصة ياعين من رجل معتدل وربما وقع القياس في بعض بلاد الوجه البحرى منها بقصة تعرف بالسندفاوية أطول من الحاككية بقليل نسبة الى بلد تسمى سندفا بالقرب من مدينة المحلة . ثم كل أربعائة قصبة في التكسير يعبر عنها بفدان وهو أربعة وعشرون قيراطا كل قيراط ست عشرة قصبة في التكسير . اهـ

ولاجل تعيين ما تساويه هذه القصة من الامتار يلزمنا أولا أن نقدر ما يساويه الاصبع

لقد قدر جومار في المذكرة العجيبة التي وضعها في الطريقة المثرية عند قدماء المصريين (كتاب وصف مصر ج ١ جدول ٨) مقدار الاصبع المستعمل في ذراع مقياس النيل بالروضة بـ ٠.٢٢ ر من المتر والاصبع المصرى والعربى بـ ٠.١٩ ر من المتر فيكون متوسطها ٠.٢٠ ر من المتر لكل أصبع تقريبا . وهذا المقدار يعادل متوسط أربعة أصابع انسان فضلا . وبضربه في أربعة أصابع وضرب الناتج

في ست قبضات ثم الناتج الثاني في ثمانية أذرع يكون الناتج الأخير ٣٨٤ من الأمتار وهو طول القصة . وهذا المقدار مطابق لما سيذكر بعد مطابقة عجيبة :

إن المقياس المثرى المحكم لهذه القصة لم يتكلم عنه سوى جاكوتان Jacotin (كتاب وصف مصر جداول مساحة مصر ج ٢ ص ٥٧٣) قال :

الفدان مقياس زراعى بمصر . ونوجد أفدنة متباينة في المساحة . والفدان الآتى يانه هو الأكثر شيوعا في سائر أنحاء مصر والأقرب الى الصحة ويعرف بفدان الرزق وهو عبارة عن مربع طول ضلعه ٢٠ قصبة . والقصبة مقياس طولى يستعمل في قياس الأراضى . ووجدت القصبة في عهد الخلفاء وأقرها السلطان سليم الأول وحفظت بمسجد من مساجد الجيزة وقد اعرفت بها الجمعية التي اختيرت لمسح الأراضى وعابرتها فكان طولها $٦\frac{1}{4}$ من الأذرع البلدية والذراع البلدى يساوى ٥٧٧٥ . من المتر . فعلى هذا الحساب يكون مقدار القصبة الطولية ٣٨٥ من الأمتار ، والمربعة ١٤٨٢٢٥ من الأمتار المربعة . وبضرب هذا المقدار في ٤٠٠ مايساويه الفدان من القصبات المربعة يكون الناتج ٥٩٢٩ مترا مربعا وهو مساحة الفدان . اهـ

وهذه المساحة يجب اعتبارها المساحة التى ذكرها جميع المؤلفين منذ فتح العرب مصر الى حكم محمد على

أما تخفيض مساحة الفدان الى ٤٢٠٠ متر مربع أو $\frac{٣٣٣}{٤}$ قصبه مربعة فقد حدث في عهد محمد علي . وهذا هو مارواه بهذا الصدد مؤرخو عصره :

قال مانجان في كتابه (مختصر تاريخ مصر ج ٢ ص ٣٣٨) ما ترجمته :

كانت القصبه القديمة طولها ٣٨٥ من الامتار
تخففت الى ٣٦٤ من الامتار وأصبح الفدان الآن يساوي
 $\frac{٣٣٣}{٤}$ قصبه مربعة . ٥١

وقال كلوت بك في كتابه (نظرة عامة حول مصر ج ٢ ص ٥٠٠) :

إن مساحة الفدان $\frac{١}{٣}$ قصبه مربعة . والقيمة
المثريه للقصبه ٣١٥ من الامتار . فتكون مساحة الفدان
٤٠٨٣ مترا مربعا . ٥١

وقال يعقوب أرئين باشا في كتابه (الملكية
العقارية في مصر ص ١٢٢) :

إن محمد علي لما أمر بمسح الأراضي في سنة ١٨١٣ م
صدرت ارادته بأخذ متوسط لمساحة الفدادين الموجودة .
فقدت مساحة الفدان بـ $\frac{١}{٣}$ قصبه مربعة . ٥١

وقال جرجس بك حنين في كتابه (الاطيان
والضرائب ص ١٠٩ و ١١٠)

وجد الفدان في بعض البلاد بمقدار ٤٣٢ قصبه
مربعة . وفي أكثر البلاد بمقدار ٤٠٠ قصبه مربعة . وفي بعض البلاد
بمقدار ٣٢٤ و ٣١٠ و ٢٠٠ قصبه . فأراد المغفور له محمد علي باشا
تقرير وحدة جديدة لأقيسة الاطيان في البلاد . فعقدت
بأمره جمعية في سنة ١٢٥٥ هـ (سنة ١٨٣٨ م) تألفت من بعض
مشاهير المهندسين وهم لينان باشا وأدم باشا وبهجت باشا
وأزهري أفندي وإبراهيم أفندي وهبي ومحمد بك عبد الرحمن
وقررت القصبه بمقدار ثلاثة أمتار وخمسة وخمسين جزءا من
مائة جزء من المتر . وكان قد تقرر من قبل ذلك في وقت
اجراء المساحة العمومية على أطيان بلاد القطر اعتبار
الفدان بمقدار ثلاثمائة وثلاث وثلاثين قصبه وثلاث قصبه
مربعة . وبذلك أصبح الفدان كما ذكرنا قبل عبارة عن مسطح
من الأرض يمتد بمقدار ثمان عشرة قصبه وربعم قصبه
تقريبا في كل من جهاته الأربع . وانه وان لم يعلم في الوقت
الحاضر على أى أساس بنوا رأيهم في جعل مسطح الفدان
بمقدار $٣٣٣\frac{1}{3}$ قصبه مربعة الا ان ذلك في الغالب كان
على متوسط الأقيسة المختلفة التي كانت متداولة وهو ما يقرب
الى الحقيقة . لأن الحصة المعدلات المار ذكرها التي هي ٤٣٢
و ٤٠٠ و ٣٢٤ و ٣١٠ و ٢٠٠ يتكون من جمعها ١٦٦٦ ، ويقسمتها على

خمس ينتج $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ فدلوا الكسر بجعله ثلثا بدلا من خمس
لسهولة الحساب وجعله كقاعدة راسخة في الذهن بأن كل
ألف قصبة ثلاثة أقدنة. وقد أخرجت الحكومة من حكم هذه
القاعدة جميع الأراضي التي في بعض جهات لم تف مسطحاتها
من الأصل بهذا المعدل. فأمرت بالتحويل فيها على المقاسات
المثبتة في مستندات الملكية. أما تقدير طول القصبة على
معدل ثلاثة أمتار وخمس وخمسين سنتيمترا فواضح في أمر
صدر بعد ذلك من المرحوم سيد باشا إلى مدير الفيوم
في ١٥ ذي القعدة سنة ١٢٨٧، بأنه لما طلبت جملة قصبات
من جهات مختلفة، وجدت أطوالها مختلفة ولذلك أخذ
متوسط هذه الأطوال المختلفة فكان بمقدار ٣٥٥ سنتيمترا.
والظاهر في نفس الأمر أن القصبة بمسيرة جرجا كانت
بطول ٣٥٠. وبمسيرة الغرية كانت بطول ٣٥٥. وطبعاً كانت
في جهة أخرى بطول ٣٦٠ حتى أن المتوسط بلغ ٣٥٥.
وتأيد بأمر عال آخر في ٢٨ أبريل سنة ١٨٩١ على أن
ذات مقياس القصبة قد أبطلت نظارة المالية استعماله في
أعمالها المساحية من ابتداء سنة ١٨٩٩ بمنشور في ٢٨ ديسمبر
سنة ١٨٩٨، قررت فيه استبدال ذلك المقياس بسلسلة
حديدية تسمى جنزيرا طوله مثل طول خمس قصبات. اهـ

فيرى مما تقدم أن مانجان وجرجس بك حين
وان اتفاقاً في أن عدد قصبات الفدان $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ إلا أنهما

اختلفا في طول القصة. فالأول جعله ٣٦٤ من الأمتار والثاني ٣٥٥ من الأمتار ومع ذلك فلا ينبغي أن يساورنا أى شك في صحة ما أبداه كل منهما

فانجان يتكلم بصفة شاهد عيان. وأما رواية جرجس بك حنين فهي غاية في الدقة وليس هنالك مجال للشك في صحتها، لاسيما أن المركز الذي كان يشغله جرجس حنين بك في وزارة المالية كان يخوله أكثر من غيره أن يستقى أصح الأنباء وأصدقها في هذا الموضوع

وقال جيرار Girard في مذكرته عن المقاييس الزراعية عند قدماء المصريين في (كتاب وصف مصر المجلد الأول ص ٣٥٠):

انه علاوة على القصة التي طولها ٣٨٥ من الأمتار التي كان يستعملها الأهالي فيما بينهم كانت توجد قصة أخرى أقصر من الأولى بثلث ذراع، طولها ٣٦٥ من الأمتار وكانت تستعمل في المعاملات التي كانت بين الأهالي والقبط كما كان يستعملها أيضا مساحو الحكومة. اه
ومما لا شك فيه أن مانجان يقصد القصة الأخيرة. فانه لما أمر محمد علي بتخفيض عدد قصبات القدان من ٤٠٠ إلى ٣٣٣ ^١/_٣ وقتما صدرت ارادته بمسح الأراضي

أبقى طول القصة المذكورة على حاله . وعلى ذلك تكون
مساحة هذا الفدان ٤٤٤١ مترا مربعا

وأما مقدار الفدان الذى ذكره كلوت بك فقد استحال
علينا أن نجد ما يؤيده فى أى كتاب من كتب
المؤلفين الآخرين . وبما أنه ذكره بصفة شاهد عيان فلا يسعنا
الا أن ننظر بعين الاعتبار الى مقدار ذلك الفدان
وهو ٤٠٨٣ مترا مربعا

معرفة عمر بن الخطاب

سنة ٣٣ هـ (٦٤٤ م)

إن هذا الخليفة هو ثانى الخلفاء الراشدين الأربعة
الذين خلفوا النبي صلى الله عليه وسلم . وفى عهد فتح
عمرو بن العاص مصر فى سنة ٢٠ هـ (٦٤٠ م)

وقد سبق القول بأن عمر رفض مصادرة أراضى
مصر وتقسيمها بين المسلمين وأمر بربط الخراج عليها وأن
عمرو بن العاص قام بتنفيذ أوامره . وهناك ما رواه ابن
عبد الحكم فى كتابه ص ١٥٢ و ١٥٣ بهذا الصدد قال :

وكان عمرو بن العاص لما استوسق له الأمر أقر
قبطها على جاية الروم . وكانت جاياتهم بالتعديل اذا
عمرت القرية وكثر أهلها زيد عليهم . وإن قل أهلها

وخربت نقصوا . فيجتمع عرفاء كل قرية وماروتها ورؤساء أهلها فيتناظرون في العجارة والخراب حتى اذا أقروا من القسم بالزيادة انصرفوا بتلك القسمة الى الكور . ثم اجتمعوا هم ورؤساء القرى فوزعوا ذلك على احوال القرى وسعة المزارع . ثم ترجع كل قرية بقسمهم فيجمعون قسمهم وخراج كل قرية وما فيها من الأرض السامرة فيندرون فيخرجون من الأرض فدادين لكنائسهم وحماماتهم ومعدياتهم من جملة الأرض . ثم يخرج منها عدد الضيافة للسليين ونزول السلطان . فاذا فرغوا نظروا الى ما في كل قرية من الصنائع والأجراء فقسموها عليهم بقدر احتمالهم . فان كانت فيها جالية قسموا عليها بقدر احتمالها . وقل ما كانت تكون الا الرجل المتأب أو المزوج . ثم ينظرون ما بقى من الخراج فيقسمونه بينهم على عدد الأرض . ثم يقسمون ذلك بين من يريد الزرع منهم على قدر طاقتهم . فان عجز أحد وشكا ضعفا عن زرع أرضه وزعوا ما عجز عنه على الاحتمال . وان كان منهم من يريد الزيادة أعطى ما عجز عنه أهل الضعف . فان تشاحوا قسموا ذلك على عدتهم . وكانت قسمتهم على قراريط الدينار أربعة وعشرين قيراطا يقسمون الأرض على ذلك . وكذلك روى عن النبي صلعم انكم ستفتحون أرضا يذكر فيها القيراط فاستوصوا بأهلها خيرا . وجعل عليهم لكل فدان نصف اردب قمح وويتين من شعير

إلاّ القرط فلم يكن عليه ضريبة . والوية يومئذ ستة أمداد . اه
وقال أيضا بالصفحة ١٥٤ :

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن
يزيد بن أبي حبيب قال قال عمر بن عبد العزيز : أيما ذى
أسلم فإن إسلامه يحرز له نفسه وماله ، وما كان من أرض
فانها من فء الله على المسلمين . حدثنا عبد الملك بن مسلمة
حدثنا الليث بن سعد أن عمر بن عبد العزيز قال : أيما قوم
صالحوا على جزيرة يعطونها فن أسلم منهم كان أرضه وداره
لبقيتهم . قال الليث وكتب الى يحيى بن سعيد أن ماباع
القبط في جزيتهم وما يؤخذون به من الحق الذى عليهم من
عبد أو وليدة أو بعير أو بقرة أو دابة فإن ذلك جائز عليهم جائز
لمن ابتاعه منهم غير مردود اليهم إن أسروا . وما أكرأوا
من أرضهم لجائز كراؤه إلا أن يكون يضر بالجزيرة التي
عليهم . فلعسل الأرض أن نرد عليهم إن أضرت بجزيتهم .
وإن كان فضلا بعد الجزيرة فانا نرى كراهما جائزا لمن تكارهما
منهم . اه

وقال أيضا بالصفحة ١٥٥ :

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب عن
محمد بن عمرو عن ابن جريج أن رجلا أسلم على عهد عمر بن
الخطاب فقال : ضعوا الجزيرة عن أرضي . فقال عمر : لا إن

أرضك فتحت عنوة . قال عبد الملك وقال مالك ابن أنس ما باع أهل الصلح من أرضهم فهو جائز لهم . وما فتح عنوة فإن ذلك لا يشترى منهم أحد ولا يجوز لهم بيع شيء مما تحت أيديهم من الأرض لأن أهل الصلح من أسلم منهم كان أحق بأرضه وماله . وأما أهل العنوة الذين أخذوا عنوة فمن أسلم منهم أحرز إسلامه نفسه وأرضه للسليين ، لأن أهل العنوة غلبوا على بلادهم وصارت فينا للسليين ، ولأن أهل الصلح إنما هم قوم امتنعوا ومنعوا بلادهم حتى صالحوا عليها . وليس عليهم إلا ما صالحوا عليه . ولا أرى أن يزداد عليهم ولا يؤخذ منهم إلا ما فرض عمر بن الخطاب . لأن عمر خطب الناس فقال : قد فرضت لكم الفرائض وسنت لكم السنن ونزكتكم على الواضحة . قال وأما جزيرة الأرض فلا علم لي ولا أدرى كيف صنع فيها عمر . غير أن قد أقر الأرض فلم يقسمها بين الناس الذين اقتحوها . فلو نزل هذا بأحد كنت أرى أن يسأل أهل البلاد أهل المعرفة منهم والأمانة كيف كان الأمر في ذلك . فإن وجد من ذلك علما يشفي وإلا اجتهد في ذلك هو ومن حضره من المسلمين . اهـ

ويستتج بما رواه ابن عبد الحكم أن عمرو ابن العاص فرض على كل فدان مزروع جبا نصف اردب قح (٣ ويات أو ٦ كيلات) و ويبتين من الشعير (٤ كيلات)

وبمجموع ذلك خمس ويلات أو عشر كيلات من
الحبوب عن كل فدان مساحته ٥٩٢٩ مترا مربعا . أى
ثلاث ويلات ونصف ويسة أو سبع كيلات عن كل فدان
مساحته ٤٢٠٠ متر مربع . أما الأرض المزروعة برسيا
فلم يفرض عليها خراج

ولاجل أن نعرف قيمة هذا الخراج العيني يلزمنا
تقدير عدد الأفدة التى كانت تزرع قحاً وشعيراً

لقد سبق القول بأن عدد الأشخاص الذين فرض
عليهم عمرو الجزية كان ٦/٠٠٠/٠٠٠ نفس . وأبنا أن هذا
العدد لابد أن يكون ثلث السكان . وعلى ذلك يكون
مجموعهم ١٨/٠٠٠/٠٠٠ نسمة وإن كان ابن عبد الحكم قد نقل
عن يحيى بن ميعون الحضرمي في كتابه (فتوح مصر ص ٨٧) أن
الاحصاء الذى عمله عمرو أسفر عن ٨/٠٠٠/٠٠٠ شخص فرضت
عليهم الجزية . وعلى ذلك يكون مجموع عدد السكان ٢٤/٠٠٠/٠٠٠
نسمة . وسبق لنا القول أيضا بأن مجموعا حاشدا كهذا لابد
له من ٦ ملايين من الأفدة المزروعة من بينها ٤ ملايين
فدان تزرع قحاً وشعيراً . وبضرب هذا العدد في ٧ كيلات
خراج الفدان يكون الناتج ٢/٣٣٣/٣٣٣ إردبا . وبضرب
هذا في ٣٥ قرشا ثمن الارdeb يكون الناتج ٨١٦/٦٦٦ ج م تقريبا
وهو جملة الخراج . ويكون خراج الفدان الواحد $١٣\frac{1}{4}$ من القروش

وقال يعقوبى في تاريخه ج ٢ ص ١٧٦ و ١٧٧ :

في هذه الستة فتح عمرو بن العاص الاسكندرية وسائر
أعمال مصر واجتباها أربعة عشر ألف دينار (٤٠٠/٠٠٠ ج.م.)
من خراج رؤوسهم لكل رأس ديناراً . وخراج غلاتهم
من كل مائة إردب اردنين . اهـ

وبما أننا قدرنا المساحة المزروعة في هذا العصر
بسته ملايين من الأقدية فليس يوجد ما لا يجعلنا نعتقد
بأن المحصول كان كما في عصر الفراعنة ستين مليون إردب
حتى يمكن بذلك تموين عدد السكان الجسم في ذلك العصر

هذا وقد ذكر المسعودي كما جاء في كتاب (الخطط
التوفيقية لعلى مبارك باشا ج ١٨ ص ٥ — وقد سبق
ذكر ذلك — أن عمرو بن العاص بنى مقياساً بحلوان .
وسبب بنائه لهذا المقياس أنه لما فتح مصر اتصل الى علم
أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ما يلقى أهلها من الفناء عند
وقوف النيل عن الحد الذي في مقياس لهم ، وإن الاستشعار
يدعوم الى الاختكار ، ويدعو الاختكار الى تصاعد الاسعار
بغير قسط . فكتب عمر بن الخطاب الى عمرو بن العاص
يسأله عن شرح الحال . فأجابه عمرو : انى وجدت ماتروى
به مصر حتى لا يقسط أهلها ، أربعة عشر ذراعاً . والحد
الذى يروى منه سائرهما حتى يفضل عن حاجتهم ويىقى
عندهم قوت ستة أخرى ، ستة عشر ذراعاً . اهـ

ويعلم بما تقدم أنه عندما يبلغ الفيضان ستة عشر ذراعا يكون تقدير المحصول بستين مليون اردب تقديراً ليس فيه مغالاة . وتكون جملة الخراج باعتبار $\frac{٢}{١٠٠٠}$ / $\frac{١}{٢٠٠}$ اردب . وبضرب هذا في ٣٥ قرشا ثمن الاردب يكون الناتج $\frac{٤٢٠}{١٠٠٠}$ ج . م وهو قيمة الخراج . ويكون خراج الفدان الواحد ٧ قروش

وقال البلاذرى في كتابه (فتوح البلدان ص ٢١٤ و ٢١٥) :

حدثني ابراهيم بن مسلم الخوارزمي عن عبد الله بن المبارك عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي فراس عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : اشتبه على الناس أمر مصر . فقال قوم فتحت عنوة ، وقال آخرون فتحت صلحا والتج في أمرها أن أبي قدهما قاتله أهل البوثة فتحتها قبرا وأدخلها المسلمين . وكان الزبير أول من علا حصنها . فقال صاحبها لابي : إنه قد بلغنا فعلكم بالشام ووضعكم الجزية على النصارى واليهود وأقراكم الأرض في أيدي أهلها يعمرونها ويؤدون خراجها . فان فعلتم بنا مثل ذلك كان أرد عليكم من قتلنا وسينا واجلائنا . قال فاستشار أبي المسلمين فأشاروا عليه بأن يفعل ذلك الا تقرا منهم سألوا أن يقسم الأرض بينهم . فوضع على كل جالم دينارين جزية إلا أن يكون فقيرا . وألزم كل ذي أرض مع الدينارين ثلاثة أرباب

خططة ، وقسطى زيت ، وقسطى عسل ، وقسطى خل رزقا
للمسلمين تجمع في دار الرزق وتقسم فيهم . وأحصى المسلمون
فألزم جميع أهل مصر لكل رجل منهم جبة صوف ، وبرنسا
أو عمامة ، وسراويل ، وخفين في كل عام أو عدل الجبة
الصوف ثوبا قبطيا . وكتب عليهم بذلك كتابا ، وشرط
لهم اذا وفوا بذلك أن لا تباع نساؤهم وأبنائهم ، ولا تسبوا
وان تقرر أموالهم وكنوزهم في ايديهم . فكتب بذلك الى
أمير المؤمنين عمر فأجازته وصارت الأرض أرض خراج .
إلا أنه لما وقع هذا الشرط والكتاب ظن بعض الناس
أنها فحت صلحا . قال ولما فرغ ملك البيوت من أمر نفسه
ومن معه في مدينته صالح عن جميع أهل مصر على مثل
صلح البيوت . فرضوا به وقالوا هؤلاء الممتنعون قد رضوا
وقنعوا بهذا فنحن به أقنع لآتنا فرش لامنعة لنا . ووضع
الخراج على أرض مصر فجعل على كل جرب دينار
وثلاثة أراذب طماما . وعلى رأس كل حالم دينارين . وكتب
بذلك الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه . اهـ

وقد ذكر البلاذرى لفظ الجرب في هذه العبارة
لكنه أخطأ في ذكره هنا . ونحن نرجح أنه خط بين هذا
والفدان . لأن الجرب الذى هو أقل من الفدان لم يستعمل
في مصر قط . أما ثمن الثلاثة الأراذب التى ذكرها فهو
١٠٥ قروش على اعتبار أن ثمن الأراذب ٣٥ قرشا . وبإضافة

٩٠ قرشا قيمة الدينار المذكور معها إلى هذه القيمة يكون

الناتج ١٦٥ قرشا وهو مقدار الخراج عن الفدان

ومن المحقق أن هذا الخراج لم يفرض الا على الاطيان

المزروعة قححا . وهذه الاطيان يمكن تقدير مساحتها بملبوق فدان

ويكون جملة خراجها ٣/٣٠٠/٠٠٠ ج م، ومتوسط خراج الفدان

الواحد ٥٥ قرشا في المساحة المزروعة جميعها وهي ستة ملايين فدان

وهذا المبلغ وإن كان يبدو لنا جسيما لاسيما إذا قورن

بما ذكره المؤلفان السابق ذكرهما إلا أننا نرى أنفسنا

مضطربين أن نذكره هنا مجارة لهذا المؤلف

وقد تبدو قيمة هذا الخراج ضئيلة عند قياسها بالقيم

التي جيت فيما بعد . والسبب في ذلك هو أن المورد الرئيسي

للإيرادات وقتها فتح العرب مصر كان الجزية . وبعد هذا

الفتح أخذ الناس يدخلون في الدين الاسلامي، وأخذ هذا المورد

على أثر ذلك في النضوب، فدعت الحالة الى ايجاد موارد أخرى .

وهي مبالغ الخراج التي حصلنا عليها في عهد هذا الخليفة :

المؤلف	الخراج	المساحة المزروعة	متوسط خراج الفدان
ابن عبد الحكم	جنيحات مصرية ٨١٦/٦٦٦	أفدنة ٦/٠٠٠/٠٠٠	قروش ١٣ $\frac{1}{4}$
اليقوبى	٤٢٠/٠٠٠	"	٧
البلاذرى	٣/٣٠٠/٠٠٠	"	٥٥

مهرز سليمان بن عبد الملك

سنة ٩٩ هـ (٧١٧ م)

إن هذا الخليفة هو ساج خلفاء بنى أمية بدمشق .
وقد مسحت أرض مصر أول مرة في عصر العرب
على يد ابن رفاعه الذي كان عاملا عليها في خلافة
الوليد وخلافة أخيه وهو هذا الخليفة ، حوالى سنة ٩٧ هـ (٧١٥ م)
واليك ما ذكره عنها ابن عبد الحكم في كتابه
ص ١٥٦ قال :

حدثنا عثمان بن صالح وعبد الله بن صالح قالوا حدثنا
الليث بن سعد قال : لما ولي ابن رفاعه مصر خرج ليحصى
عدة أهلها وينظر في تعديل الخراج عليهم . فأقام في ذلك
سنة أشهر بالصعيد حتى بلغ أسوان ومعه جماعة من الأعوان
والكتاب يكفونه ذلك بمجد وتشمير ، وثلاثة أشهر بأسفل الأرض
فأحصوا من القرى أكثر من عشرة آلاف قرية . فلم يحص
فيها في أصغر قرية منها أقل من خمسمائة جمعة من الرجال
الذين يفرض عليهم الجزية . اهـ

ولسوء الحظ ليس لدينا غير هذه العبارة أى
مستند نقف منه على نتيجة هذه المساحة حتى ولو
بوجه التقريب . وما ذكرنا هنا الفصل الا ابتداء الاحاطة

بالتاريخ الذي حصلت فيه أول عملية لمسح الأراضي في
مصر بعد أن فتحها العرب

مؤلفه هشام بن عبد الملك

سنة ١٢٥ هـ (٧٤٣ م)

هذا الخليفة هو عاشر خلفاء بني أمية بدمشق، وفي
عده مسحت أرض مصر على يد ابن الجباب عامل الخراج،
وهي المساحة الثانية التي ذكرها المؤرخون في عهد حكم العرب
قال الكندي في كتابه (فضائل مصر ص ٢٠١) :

وولي خراجها (أى خراج مصر) ابن الجباب لأمير
المؤمنين هشام . فخرج بنفسه فمسح أرض مصر كلها عامرها وغامرها
عما يركبه النيل، فوجد فيها ثلاثين ألف ألف فدان . اهـ
وقد جباها أربعة آلاف ألف دينار (٤٠٠/٠٠٠/٧ ج ٢٠٠)
وقال المقرئ في خطه ج ١ ص ٧٥ :

لما ولي عبيد الله بن الجباب خراج مصر لهشام
ابن عبد الملك خرج بنفسه فمسح أرض مصر كلها عامرها وغامرها
عما يركبه النيل، فوجد فيها مائة ألف ألف فدان . اهـ
وقال بالصفحة ٩٩ :

في خلافة هشام بن عبد الملك عندما ولي الخراج عبيد الله
ابن الجباب خرج بنفسه ومسح العامر من أراضي مصر والعامر

بما يركبه ماء النيل، فوجد قانون ذلك ثلاثين ألف ألف فدان سوى ارتفاع الجرف ووسخ الأرض . فراكها كلها وعدلها غاية التعديل ، فعقدت معه أربعة آلاف ألف دينار (٢/٤٠٠/٠٠٠ ج . م) . هذا والسعر راخ والبلد بغير مكس ولا ضريبة . اهـ

وينبغي على مانرى تفسير المائة مليون فدان بأنها المساحة العمومية ببيع أراضي القطر ، وثلاثين مليون بالجزء المزروع . ومن الصعب معرفة أى مساحة أريدت للفدان في هذا العدد الهائل . ولكن بما ان المؤلفين أوردوه فما علينا الا ان نذكره . وبذا يصير خراج الفدان ٨ قروش

ولو حذف صفر من مقدار ال ٣٠/٠٠٠/٠٠٠ فدان التي ذكرها المقرري في عبارته الثانية لكان الباقي معقولا لاسيما إذا قوبل هذا الباقي بالمساحة المزروعة في عهد الخلافة الآتية ولكن حيث إن هذا المقدار مدون بالحروف لا بالأرقام فلا نرى شيئا يسوغ لنا هذا الحذف

معرفة المأمور

سنة ٢١٨ هـ (٨٣٣ م)

هذا الخليفة هو سابع خلفاء بنى العباس ببغداد ، وفي عهده هبط مقدار المساحة إلى الحد المعقول

قال المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ :

كان خراج مصر إذا بلغ النيل سبع عشرة ذراعا
وعشر أصابع، أربعة آلاف ألف دينار ومائتي ألف وسبعة
وخمسين ألف دينار (٥٥٤/٠٠٠/٢ ج م). والمقبوض عن
الفدان دينارين (١٢٠ قرشا) في خلافة المأمون
وغيره ١٠هـ

فيستتج من هذا أن عدد الأفدة التي كان
مفروضا عليها الخراج هو ٢/١٢٨/٥٠٠ فدان مساحة
كل منها ٥٩٢٩ متراً مربعا. وبتحويلها إلى أفدة مساحة
كل منها ٤٢٠٠ متر مربع تصير ٣/٠٠٤/٧٣٢ فداناً. ويكون
خراج الفدان الواحد ٨٥ قرشا

معرفة المقرئ بالله

سنة ٢٥٥ هـ (٨٦٩ م)

إن هذا الخليفة هو الثالث عشر من خلفاء
العباسيين بغداد. وقد تم في أيامه على يد ابن المدبر مسح أرض
مصر حوالي سنة ٢٥٣ هـ (٨٦٧ م) وهي المساحة الثالثة في
عصر العرب

وهنا نرجع مرة أخرى إلى تدوين أرقام ومهمة

ذكرها أيضا مؤلفو العرب :

قال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب (نشق الأزهار)
لابن إياس ص ٣٧ :

لما ولي الأمير أحمد بن طولون على مصر وجدها
خرابا وقد انحط خراجها حتى بقي ثمانمائة ألف دينار
(٤٨٠/٠٠٠ م.ج.) ٥١ .

وقال المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩

تسلم (أحمد بن طولون) أرض مصر من أحمد
ابن محمد بن مديبر وقد خربت أرض مصر حتى بقي خراجها
ثمانمائة ألف دينار (٤٨٠/٠٠٠ م.ج.) ٥١ .
وقال في ص ١٠٠ :

وآخر ما اعتبر حال أرض مصر فوجد مدة حرثها ستين يوما
ومساحة أرضها مائة ألف ألف وثمانين ألف فدان .
بزرع منها في مباشرة ابن مديبر أربعة وعشرون ألف فدان .
وأنه لا يتم خراجها حتى يكون فيها أربعمائة ألف وثمانون
ألف حرث يلزمون العمل فيها دائما . فإذا أقيم بها
هذا القدر من العمال في الأرض تمت عمارتها وكل خراجها . وآخر
ما كان بها مائة ألف وعشرون ألف مزارع . في الصعيد
سبعون ألفا ، وفي أسفل الأرض خمسون ألفا . ٥١

وقال أبو المحاسن في كتابه (النجوم الزاهرة ج ١ ص ٤٩):
وقيل إن أحمد بن المذبر المذكور اعتبر ما يصلح
للزراعة بمصر فوجده أربعة وعشرين ألف ألف فدان والباقي
مستبحر وتلف من قلة الزراعة ٥١٠ هـ

وبناء على ما تقدم تكون مساحة الارض المزروعة
٢٤ مليون فدان، وقيمة الخراج ٤٨٠/٠٠٠ ج ٥٠ م، ويكون
متوسط الخراج عن الفدان الواحد قرشين

ولو حذف صفر من عدد الافدنة البالغ
٢٤/٠٠٠/٠٠٠ لاصبح هذا العدد معقولا لاسيما اذا قوينا
بالعدد الذي ذكر في عهد الخلافة السابقة . ولكن أتى
لنا ذلك وهو مدون بالحروف لا بالارقام

وعلى ذلك لا يوجد ما يسوغ لنا هذا الحذف

مكينة احمد بن طولون

سنة ٢٧٠ هـ (٨٨٤ م)

اشهر عهد هذا الامير بالرفاهية واليسار اللذين حلا
بالبلد ، وزادها اتساعا وانتشاراً تصرفاته الحسنة وادارته
الرشيدة

قال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب بدائع

الزهور لابن لماس ج ١ ص ٢٦٦ :

جى خراج مصر فى أيام الامير أحمد بن طولون
مع وجود الرخاء أربعة آلاف الف دينار وثلاثمائة الف
دينار (٢/٥٨٠/٠٠٠ ج ٢٠) . ١٠

حكومة الاغشير محمد بن طنج
سنة ١٣٣٤ هـ (١٩١٦ م)

هذا الامير هو أول أمراء الاسرة الاخشيدية

قال المقرئى فى خطه ج ١ ص ٩٩ :

بلغ خراج مصر فى أيام الامير أبى بكر محمد بن
طنج الاخشيد الفى الف دينار (١/٢٠٠/٠٠٠ ج ٢٠) . ١٠
وقال أيضا فى هذه الصفحة :

والاخشيد أول من عمل الرواتب بمصر . وكان كاتبه
ابن كلا قد عمل تقديراً عجز فيه المرتب عن الارتفاع مائى
الف دينار . فقال الاخشيد كيف نعمل ؟ قال : حط من
الجرایات والارزاق فليس هؤلاء أولى من الواجب . فقال
غداً تجيئني وتدير هذا . فلما أتاه من النقد قال له الاخشيد :
قد فكرت فيما قلت ، فاذا أصحاب الرواتب الضعفاء وفيهم
المستورون وأبناء النعم . ولست آخذ هذا النقص إلا

منك . فقال ابن كلا : سبحان الله ! فقال : تسبحا . وما زال به
الاضشيد حتى أخذ خطه بالقيام بذلك فغوتب على ما صنع
فقال : يا قوم اسمعوا إيش كان يعمل . جاءه أحمد بن محمد
ابن المارداني فقال له : ما بيني وبين السلطان معاملة ، ولا
للاخشيد عليّ طريق . وهذه هدية عشرة آلاف دينار
للاخشيد ، والف دينار لك . فجلني وقال : لك قبل ابن المارداني
مطالبة ؟ قلت : لا . فقال : هذه الف دينار قد جاءتك على
وجه الماء . فأعطاني ألفا ، وأخذ عشرة آلاف دينار . وأهدى إلى
محمد بن علي المارداني في وقت عشرين ألف دينار على يده
فاستقبلها . فلما اجتمعنا عاتبته ، فقال لي : أرسلت إليك مائة ألف
دينار ، ولابن كلا كاتبك عشرين ألف دينار . فأخذ المائة
وأعطاني العشرين ألفا . فذكرت قول محمد بن علي
له فقال : ما أبرد هذا حفظت لك المائة ألف لوقت حاجتك
تربدها ؟ خطها وأنا أعلم أنك تكتفها . اهـ

معرفة المزمع للمرين الله

سنة ٣٦٥ هـ (٩٧٥ م)

ان هذا الخليفة هو أول الخلفاء الفاطميين بمصر . وقد
أورد المؤرخون ما جباه من الخراج في ظرف عدة سنين .
واليك ما قاله هؤلاء :

قال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب نشق
الازهار لابن اباس ص ٣٧ :

لما قدم جوهر القائد من الغرب في أيام الخليفة
المعز الفاطمي جبي خراج مصر في أيام الفاطميين الف الف
ومائتي الف دينار (٧٢٠/٠٠٠ ج . م) وذلك في سنة ثمان
ونخسين وثلاثمائة . اهـ

وأورد المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ عن السنة نفسها
قيمة أخرى هي ٣/٢٠٠/٠٠٠ دينار (١/٩٢٠/٠٠٠ ج . م)

ونحن نرى أنه أخطأ بلا شك في هذا المبلغ إذ
أن غيره من المؤلفين ذكره بصفة متحصل عن السنين
التي تلي هذه السنة . وهذا بالطبع أقرب إلى الصواب
لأن الفاتح عادة يجبي في أول سنة أقل مما يجبيه في
السنين التالية

وقال ابن حوقل في كتابه (المسالك والممالك ص ١٠٧
وما بعدها) :

وما لاشك فيه أنها جيت (أى مصر) لسنة ٣٥٩ هـ
(٩٧٠ م) على يد أبي الحسن جوهر عبد أمير المؤمنين
المعز لدين الله ثلاثة آلاف الف دينار ومائتي الف دينار
(١/٩٢٠/٠٠٠ ج . م) . وذلك أنهم كانوا فيها سلف من
الزمان يؤدون عن الفدان ثلاثة دنانير ونصف (٢١٠ قروش)

وزائدا عن ذلك القليل الى نقص يسير . قبض منهم في هذه
السنة المذكورة عن الفدان سبعة دناتير (٢٠ قرشا)
ولذلك انعقد هذا المال بهذا الوفور . اهـ

وعلى هذا الحساب لابد أن يكون عدد الافدنة
التي مساحة الواحد منها ٥٩٢٩ متراً مربعاً هو ١٤٣/٥٨ فداناً .
وبتحويلها الى أفدنة مساحة كل منها ٢٠٠ متر مربع تصير
٦٤٩/٧٤٥ فداناً . ويكون خراج الفدان الواحد $\frac{1}{4}$ ٢٩٧ من
القروش

ويظهر أن ذلك لا يسوغ في العقل الا بصعوبة . إذ
أن عدد الافدنة قليل جداً ووحدة الخراج مرتفعة للغاية .
ومع ذلك فهذا المؤلف رزين مدقق وكان من الذين
عاشوا في ذلك العصر

وذكر أبو المحاسن في كتابه (النجوم الزاهرة
ج ١ ص ٤٩) :

ثم جباه (أى الخراج) جوهر القائد خادم المعز
العميدى ثلاثة آلاف الف دينار ومائتى الف دينار
(١٠٠٠ / ١٧٢٠ ج . م) في ستة ستين وثلاثمائة (٩٧١ م) . اهـ .
ويتضح من ذلك أن خراج السنة الماضية
ظل باقياً على ما هو عليه . وإليك ملخص

مبالغ الخراج في عهد هذا الخليفة :

السنة	الخراج بالجنيهات المصرية	المساحة بالافدنة	متوسط خراج الفدان بالقروش
سنة ٣٥٨ هـ	٧٢٠/٠٠٠		
» ٣٥٩ هـ	١/٩٢٠/٠٠٠	٦٤٦/٧٤٥	٢٩٧ ^١ / _٢
» ٣٦٠ هـ	١/٩٢٠/٠٠٠	»	»

مؤلفه المستنصر بالله

سنة ٤٨٧ هـ (١٠٩٤ م)

هذا الخليفة هو خامس الخلفاء الفاطميين بمصر. وقد أورد لنا أبو صالح الارمنى في تاريخه (الكنائس) ص ١٠ وما بعدها، بياناً بخراج هذا العهد ذا فائدة عظيمة، أوضح فيه التواحي والكفور بكل كورة، لكنه مع الاسف أغفل فيه مساحة كل منها

وقد ذكر في هذا البيان أن الخراج المؤدى عنها هو ٣/٠٦١/٠٠٠ دينار (١/٨٣٦/٦٠٠ ج م) عدا المقدر عن مدينة الاسكندرية وقرى دمياط وتيس وقسط وتقادة وبركة الجيش بظاهر مصر

ومقداره ٦٠/٠٠٠ دينار (٣٦/٠٠٠ ج.م.) ثم ذكر
في ختام يثانه أن ذلك الخراج استخرج في عهد
الخليفة المستنصر بالله الفاطمي أيام ابن الكحال القاضي . وها
هي عدة النواحي والكفور قللا عن ذلك البيان :

الوجه البحرى

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها	عدد كفورها	مجموعها
الشرقية	٢٩٤	١٥٨	٤٥٢
المرتاجية	٤٨	٤١	٨٩
الدقهلية	٣٩	٣١	٧٠
الابوانية	٦	.	٦
جزيرة قوسنيا	٦٨	٦	٧٤
النورية	١٤٩	١٦٥	٣١٤
السمودية	٩٧	٣٢	١٢٩
المنوفتين	٦٩	٣٢	١٠١
قوة والمراحتين	١٠	٣	١٣
النسراوية	٦		٦
نقل بعده	٧٨٦	٤٦٨	١٢٥٤

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها	عدد كفورها	بمجموعها
ماقبله	٧٨٦	٤٦٨	١٢٥٤
رشيد والمدينة وادكو	٣		٣
جزيرة بنى نصر	٤١	٢٣	٦٤
البحيرة	٨٧	٨٩	١٧٦
حوف رمسيس		١٠١	١٠١
المجموع	٩١٧	٦٨١	١٥٩٨

الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها	عدد كفورها	بمجموعها
الجزيرة	٧٠	٢٧	٩٧
الاطفيحية	١٣	٤	١٧
البوصيرية	١٣	١	١٤
القيومية	٥٥	١١	٦٦
الهنساوية	٨٤	٢١	١٠٥
الأشمونين	٥٤	٥٧	١١١
الاسيوطية	٢٢	٣٢	٥٤
المجموع	٣١١	١٥٣	٤٦٤

جملة النواحي والقرى بالوجه البحرى والقبلى

الجهة	عدد النواحي	عدد القرى	مجموعها
الوجه البحرى	٩١٧	٦٨١	١٥٩٨
القبلى	٣١١	١٥٣	٤٦٤
الجملة	١٢٢٨	٨٣٤	٢٠٦٢

وها هو خراج كل كورة أو مديرية نقلا عن البيان المذكور:
الوجه البحرى

الكورة أو المديرية	خراجها بالدينار	خراجها بالجنيه المصرى
الشرقية	٦٩٤/١٢١	٤١٦/٤٧٣
المرتاحية	٧٠/٣٥٨	٤٢/٢١٤
القبلىة	٣٥٠/٧٦١	٢١٠/٤٥٧
الأبوانية	٤/٧٠٠	٢/٨٢٠
جزيرة قوسنيا	١٥٩/٦٦٤	٩٥/٧٩٨
الغربية	٤٣٠/٩٥٥	٢٥٨/٥٧٣
السمودية	٢٠٠/٦٥٧	١٢٠/٣٩٤
المنوفيتين	١٤٠/٩٣٣	٨٤/٥٦٠
نقل بعده	٢/٠٥٢/١٤٩	١/٢٣١/٢٨٩

الكورة أو المديرية	خراجها بالدينار	خراجها بالجنيه المصرى
ماقبله	٢/٠٥٢/١٤٩	١/٢٣٦/٢٨٩
فوه والمزاحمتين	٦/٠٨٠	٣/٦٤٨
النستراوية	١٤/٩١٠	٨/٩٤٦
رشيدوالجديديقوادكو	٣/٠٠٠	١/٨٠٠
جزيرة بنى نصر	٦٢/٥٠٨	٣٧/٥٠٥
البحيرة	١٣٩/٣١٣	٨٣/٥٨٨
خوف رمسيس	٧	٤
المجموع	٢/٢٧٧/٩٦٧	١/٣٦٦/٧٨٠

الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	خراجها بالدينار	خراجها بالجنيه المصرى
الجيزة	١٢٩/٦٤١	٧٧/٧٨٥
الاطفيحية	٣٩/٤٤٩	٢٣/٦٦٩
البوصيرية	٣٩/٣٩٠	٢٣/٦٣٤
الفيومية	١٤٥/١٦٢	٨٧/٠٩٧
الهنساوية	٢٣٤/٨٠١	١٤٠/٨٨١
الأشمونين	١٢٧/٦٧٦	٧٦/٦٠٦
الأسوطية	٦٦/٩١٤	٤٠/١٤٨
المجموع	٧٨٣/٠٣٣	٤٦٩/٨٢٠

جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى

الجملة	خراجها بالدينار	خراجها بالجنيد المصرى
الوجه البحرى	٢/٢٧٧/٩٦٧	١/٣٦٦/٧٨٠
القبلى	٧٨٣/٠٣٣	٤٦٩/٨٢٠
الجملة	٣/٠٦١/٠٠٠	١/٨٣٦/٦٠٠

ولم يذكر أبو صالح الأرميني في يسانه خراج كورة
الاسيوطية . والمبلغ الذى نراه أمامها في الجدول
السابق هو الباقي بعد طرح مجموع خراج الكور الأخرى
من جملة الخراج حيث ظهر لنا بعد مقابلتها أنها مختلفان
وقد ذكر المؤلف المذكور جملة النواحي والكفور وهي
٢١٨٦ ، منها ١٢٩٦ ناحية و ٨٩٠ كفرا وهذه الجملة تزيد ٦٨ ناحية
و ٥٦ كفرا بمجموعها ١٢٤ ، على الجملة السئى في الجدول السابق

حكومة صليح الدين الأيوبرى

سنة ٥٥٨٩ (١١٩٣ م)

ابتدأت حكومة هذا السلطان من سنة ٥٥٦٧ (١١٧١ م)

قال ابن مائى فى كتابه (قوانين الدواوين
ص ٢٩) انه فى هذه السنة المذكورة كان خراج الفدان
الذى مساحته ٥٩٢٩ مئرا مربعا والمزروع قحا هو ثلاثة
أرادب. ويضرب هذا المقدار فى ٣٥ قرشا ثمن الارادب
يتبع ١٠٥ قروش وهو خراج الفدان الواحد بالنقود .
وبتحويل ذلك الفدان الى فدان مساحته ٤٢٠٠ متر مربع
يصير خراج هذا الفدان الأخير $٢\frac{1}{8}$ من الارادب
عينا أو ٧٨ قرشا نقدا

وأورد لنا هذا المؤلف أيضا بيان الخراج الذى كان
مربوطا على المحاصيل على اختلاف أنواعها عن
سنة ٥٧٢ هـ (١١٧٦ م)

وخراج السنة المحاصيل الأولى منها ذكر
قيمه بالارادب فقط . وقد قدرنا هذه القيمة
بالنقود حسبما كانت تساوى فى ذاك الوقت تقديرا
مرجحا . وهذا هو البيان، والخراج المدون
به هو عن الفدان الذى مساحته ٤٠٠ قصبه مربعة أو
٥٩٢٩ مئرا مربعا -

الزراعة الشتوية

نوع المحصول	خراج الفدان نقدا		خراج عينا
	دينار	قرش	إردب
قمح	٨٧	$٢ \frac{1}{٧}$
شعير	٨٧	$٢ \frac{1}{٧}$
فول	٨٧	$٢ \frac{1}{٧}$
حص	٧٥	$٢ \frac{1}{٧}$
جلبان	٨٧	$٢ \frac{1}{٧}$
عدس	١٠٠	$٢ \frac{1}{٧}$
كتان	٣	١٨٠	...
قرط (برسيم)	١	٦٠	...
بصل وثوم	٢	١٢٠	...
ترمس	$١ \frac{1}{٤}$	٧٥	...

الزراعة الصيفية

نوع المحصول	خراج الفدان نقدا		خراج عينا
	دينار	قرش	إردب
قصب شامى	١	٦٠	...

نوع المحصول	خراج القدان قدما		خراج عينا
	دينار	قرش	إردب
قصب السكر أول سنة	٥	٣٠٠	...
د د ثاني د	$\frac{1}{5}$	١٣٢	...
بطيخ	٣	١٨٠	...
لويكا	٣	١٨٠	...
سمسم	١	٦٠	...
قطن	١	٦٠	...
قلقاس	٤	٢٤٠	...
بادنجان	٣	١٨٠	...
نيل (نيلة)	٣	١٨٠	...
فجل ولقت	١	٦٠	...
خس	٢	١٢٠	...
كرنب	٢	١٢٠	...
بصل	٢	١٢٠	...

أشجار مختلفة

كروم	٥	٣٠٠	...
قصب فارسي	٣	١٨٠	...
أشجار	٧	٤٢٠	...

وتحويل خراج الفدان المذكور إلى خراج فدان
مساحته $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ من القصبات المربعة أى ٤٢٠٠ من مربع
صير الخراج كالآتى :-

الزراعة الشتوية

نوع المحصول	خراج الفدان نقدا	خراج عينا
	قرش	إردب
قمح	٦١	١ ٢/٢
شعير	٦١	١ ٢/٢
فول	٦١	١ ٢/٢
حمص	٥٢	١ ٢/٢
جلبان	٦١	١ ٢/٢
عسل	٧٠	١ ٢/٢
كتان	١٢٧	...
قرط (برسيم)	٤٢	...
بصل وثوم	٨٥	...
ترمس	٥٣	...

الزراعة الصيفية

نوع المحصول	خراج الفدان نقدا		خراج عينا
	قرش	إردب	
قصب شامى	٤٢	...	

نوع المحصول	خراج الفدان قنبا	
	قرش	إردب
قصب السكر أول سنة (رأس)	٢١٢	...
» » ثاني » (خلفة)	٩٣	...
بطيخ	١٢٧	...
لوبيا	١٢٧	...
سمسم	٤٢	...
قطن	٤٢	...
قلقاس	١٦٩	...
باذنجان	١٢٧	...
نيل (نيلة)	١٢٧	...
فجل ولقت	٤٢	...
خس	٨٥	...
كرنب	٨٥	...
بصل	٨٥	...

أشجار مختلفة

...	٢١٢	كروم
...	١٢٧	قصب فارسي
...	٢٩٦	أشجار

وقال المقرئ في خطه ج ١ ص ٨٧ :

قال القاضي الفاضل في متجددات سنة خمس وثمانين وخمسة (١١٨٩ م) أوراق بما استقر عليه عبر البلاد من الاسكندرية إلى عيذاب إلى آخر الرابع والعشرين من شعبان سنة خمس وثمانين وخمسة خارجا عن الثغور وأبواب الاموال الديوانية والاحكار والحبس ومنشوط ومنقباط وعدة نواح أوردت أسماها ولم يعين لها في الديوان عبرة من جملة أربعة آلاف ألف وستة ألف وثلاثة وخمسين ألفا وتسعة عشر دينارا (٨١١ / ٧٩١ / ٢ ج ٢٠ م) ٨٠

وإليك يان المديرية وخارجها الذي ذكره :

الوجه البحرى

الخارج		الكورة أو المديرية
بالدينار	بالجنيه المصرى	
١ / ١٩٠ / ٩٢٣	٧١٤ / ٥٥٤	الشرقية والمرتاحية والدقهلية وبوش
١١٥ / ٥٧٦	٦٩ / ٣٤٦	
٩٢ / ٤٠٣	٥٥ / ٤٤٢	البحيرة
١ / ٣٩٨ / ٩٠٢	٨٣٩ / ٣٤٢	حوف رمسيس
		نقل بعده

الخـراج		الكورة أو المدبرة
بالدينار	بالجنيه المصرى	
٢٧٣/٣٩٨	١٦٤/٠٣٩	ما قبله
١٥٢/٦٣٤	٩١/٥٨٠	الفيومية
٣٥٢/٦٣٤	٢١١/٥٨١	البنسية
٢٥/٠٠٠	١٥/٠٠٠	الواحات
١٤٧/٧٣٢	٨٨/٦٣٩	الاشمونين
٧٢/٥٠٤	٤٣ ٥٠٢	السيوطه عام مغلول ومتقلب
١٠٨/٨١٢	٦٥/٢٨٧	الانخميه
٣٦٢/٥٠٠	٢١٧/٥٠٠	القوصيه
١/٤٩٥/٢١٤	٨٩٧/١٢٨	المجموع

جملة خراج الوجهين البحرى والقبلى

الخـراج		الجهة
بالدينار	بالجنيه المصرى	
٢/٧٨٢/٢٧٥	١/٦٦٩/٣٦٣	الوجه البحرى
١/٤٩٥/٢١٤	٨٩٧/١٢٨	القبلى
٤/٣٧٧/٤٨٩	٢/٥٦٦/٤٩١	الجملة

وهى من هذا البيان أن جملة المبالغ التى ذكرت أمام كل كورة وهى ٤/٣٧٧/٤٨٩ ديناراً (٢/٥٦٦/٤٩١ ج ٢٠) ،

تقص عن القيمة الاجالية التي ذكرها بمقدار
٣٧٥/٥٣٠ ديناراً (٢٢٥/٣١٨ ج . م)

مكومة المنصور مسام الدية لوجين

سنة ٦٨٩ هـ (١٢٩٠ م)

إن هذا السلطان هو الرابع عشر من دولة
المماليك البحرية ، وفي عهده مسحت أرض مصر المرة
الرابعة في حكم العرب

قال المقرئ في خطه ج ١ ص ٨٨ :

لما أفضت السلطنة الى المنصور لاجين راك البلاد .
وذلك أن أرض مصر كانت أربعة وعشرين قيراطا ،
فيختص السلطان منها بأربعة قرايط ، ويختص الأجناد
بعشرة قرايط ، ويختص الأمراء بعشرة قرايط . وكان
الأمراء يأخذون كثيرا من اقطاعات الأجناد ، فلا
يصل الى الأجناد منها شيء . وصير ذلك الاقطاع
في دواوين الأمراء ، ويحتجى بها قطاع الطريق ، وتثور بها
الفسن ، ويقوم بها الهوشات ، ويمنع منها الحقوق
والمقررات الديوانية ، وتصير مأكلة لأعوان الأمراء
ومستخدمهم ، ومضرة على أهل البلاد التي تجاورها .
فأبطل السلطان ذلك ، ورد تلك الاقطاعات على أربابها ،

وأخرجها بأسرها من دواوين الأمراء . وأول مابدأ به
ديوان الأمير سيف الدين منكوتمر نائب السلطنة . اهـ

وقال ابن اياس في كتابه (بدائع الزهور ج ١ ص ١٣٧) :

ثم دخلت سنة سبع وتسعين وستائة (١٢٩٨ م)
وفيهما راك السلطان البلاد المصرية وهو الروك الحسامى .
وكان ابتداء ذلك فى سادس جمادى الأولى من السنة
المذكورة . وكان المتكلم فى ذلك شخصا من المباشرين
يقال له التاج الطويل . فشرع فى كتب قوائم بمساحة
البلاد وأسمائها . وكانت البلاد المصرية مقسومة يومئذ
على أربعة وعشرين قيراطا . منها أربعة قرايط للسلطان .
ومنها عشرة قرايط للأمراء والاطلاقات ، ومنها عشرة
قرايط للجند كلهم . فرسم السلطان للمباشرين بأن يكفوا
الأمراء بعشرة قرايط مع الأجناد ، وزاد الذين قد
تشكوا من الأجناد قيراطا ، وبقي للسلطان ثلاثة عشر
قيراطا . فشكى الجند وضجوا من ذلك ، وكان المتكلم
فى ذلك الأمير منكوتمر النائب . فصار يقابح الأمراء
والجند أنخص مقابحة ، وعادى سائر العسكر بسبب ذلك .
فغرت قلوبهم عن السلطان لاجين ، وتمنى كل أحد
زواله ، وكثر الدعاء عليه من الناس . وكان مملوكه
منكوتمر من سيأت الدهر أظلم خلق الله تعالى وأنهم .
فلما كان ثامن رجب من السنة المذكورة فرقت

المثالات بما تقرر عليه المال مع الأمراء والجند وهم
غير راضين بذلك . اهـ

ولم يذكر المقرئ ولا ابن اياس شيئا آخر عن
تفصيلات هذا الروك . غير أننا بواسطة كتاب
(التحفة السنية) لابن الجيعان الذى هو عن الروك
الذى بعده أى روك السلطان الناصر محمد بن قلاوون
انمكننا استنتاج هذه التفصيلات

فقد ذكر ابن الجيعان فى كتابه الأنف الذكر
خراج الروك السابق عن القرى التى حدث فيها
تغيير دون أن يذكر مصدر ذلك . غير أنه من النص الذى
نقلناه عن ابن اياس سابقا والنص الآتى له بعد يعرف
بالبداهة أن هذا الخراج يختص بالروك الحسامى

فقد قال ابن اياس فى كتابه (بدائع الزهور ص ١٥٩)
عند الكلام على حوادث سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م) :

انه فى هذه السنة راك الناصر محمد بن قلاوون
البلاد المصرية وهو الروك الناصرى بعد الروك الحسامى ،
فزاد عن الروك الحسامى فى مواضع ونقص
فى مواضع . اهـ

واذن يكون الخراج السابق للذى ذكره ابن الجيعان
هو خراج الروك الحسامى . وسيتضح فيما بعد أن خراج الروك

الناصرى ينقص عن خراج الروك الحساى بوجه عام

وقد تتبعنا فى وضع تفصيلات الروك الحساى الطريقة التى وضع بها الروك الناصرى . أما عدد النواحي والفدادين فقد أبقيناه على ما هو عليه لعدم وجود ما يفيد حدوث تغيير فيه خصوصا أن المدة مابين الاثني عشرة (١٧ سنة) لا يتوقع فيها حدوث تغيير كبير . واليك بيان هذه التفصيلات :

عدد النواحي بكل كورة فى

الوجه البحرى

عدد نواحيها	الكورة أو المديرية
٢٦	ضواحي مصر
٦١	القليوبية
٣٩٦	الشرقية
٢١٤	الدقهلية والمرتاحية ..
١٤	دمياط
٤٧٧	الغربية
١٣٣	المنوفية
١٣٢١	نقل بعده

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
ماقبله	١٣٢١
أيثار وجزيرة بنى نصر...	٤٩
البحيرة	٢٣١
فوة والمزاحتين	١٦
النسراوية	٦
الاسكندرية	١٤
المجموع	١٦٣٧

عدد النواحي بكل كورة فى
الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
الجزيرة	١٥٤
الاطفيحية	٥٢
الفيومية	١٠٤
الهنساوية	١٥٩
نقل بعده	٤٦٩

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
ماقبله	٤٦٩
الاشمونين	١٠٤
المنفلاوطية	٥
الاسيوطية	٣٣
الاشميمية	٢٥
القوصية	٤٣
المجموع	٦٧٩

جملة عدد النواحي بالوجهين
البحرى والقبلى

الجهة	عدد نواحيها
الوجه البحرى	١٦٣٧
القبلى	٦٧٩
الجملة	٢٣١٦

خارج كل كورة أو مديرية في
الوجه البحرى

خارجا		الكورة أو المديرية
بالدينار	بالجنيه المصرى	
١٥٧/١٧٠	٩٤/٣٠٢	ضواحي مصر
٤٤٢/٤٧٤	٢٦٥/٤٨٤	القليوبية.....
١/٣٧٣/٤٩٣	٨٢٤/٠٩٦	الشرقية.....
٦٤٤/٢٦٦	٣٨٦/٥٦٠	الدقهلية والمرتاحية
٢٧/٠٦٦	١٦/٢٣٩	دمياط.....
٢/١٨٢/٩٣٣	١/٣٠٩/٧٦٠	الغربية.....
٥٦٤/٦٨٨	٣٣٨/٨١٣	المنوفية.....
١١٧/٤٧٥	٧٠/٤٨٥	أبيار وجزيرة بنى نصر
٧٥٩/٤٢٨	٤٥٥/٦٥٧	البحيرة.....
٦٤/٤٥٨	٣٨/٦٧٥	فوة والمزاحتين
٤٠/٦٨٠	٢٤/٤٠٨	النسراوية....
٨٠/٧٩٢	٤٨/٤٧٥	الاسكندرية.....
٦/٤٥٤/٩٢٣	٣/٨٧٢/٩٥٤	المجموع

خراج كل كورة أو مديرية في
الوجه القبلى

خارجا		الكورة أو المديرية
بالدينار	بالجنيه المصرى	
٧٨٥/٤٣٤	٤٧١/٢٦٠	الجزيرة
١٤٠/٧٥٢	٨٤/٤٥١	الاطفيحية
٥٣٣/٠٧١	٣١٩/٨١٣	الفيومية
١/١٧٨/٣٨٣	٧٠٧/٠٣٠	الهنساوية
٦٣٧/٤٩٦	٣٨٢/٤٩٨	الاشمونين
٦٤/٣٧٥	٣٨/٦٢٥	المنفلوطية
٣٨٣/٨٣٢	٢٣٠/٢٩٩	الاسيوطية
١٨٨/٦١٩	١١٣/١٧١	الانخمينة
٤٤٩/٧٤٩	٢٦٩/٨٤٩	القوصية
٤/٣٦١/٦٦١	٢/٦١٦/٩٩٦	المجموع

جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى

الخارج		الجهة
بالدينار	بالجنيه المصرى	
٦/٤٥٤/٩٢٣	٣/٨٧٢/٩٥٤	الوجه البحرى
٤/٣٦١/٦٦١	٢/٦١٦/٩٩٦	د القبلى
١٠/٨١٦/٥٨٤	٧/٤٨٩/٩٥٠	الجملة

عدد الافدة بكل كورة فى

الوجه البحرى

عدد افدتها		الكورة أو المديرية
٢٠٥٩٢٩ قان ساح ٢٠٢٤٢٠٠ قان ساح		
٢٩/٠٧٧	٢٠/٥٩٨	ضواحي مصر
١٥٩/٩٧٢	١١٣/٣٢١	القليوبية
٧٢٥/٥٥٥	٥١٣/٩٧٠	الشرقية
٢٤٠/٨١٤	١٧٠/٥٨٨	الدقهلية والمراتحة
١٢/٩٧٤	٩/١٩١	دمياط
٧٨٦/٥١٧	٥٥٧/١٧٦	الغربية
٢٠٦/١٨٢	١٤٦/٠٥٦	المنوفية
١٤١/٤٨٣	١٠٠/٢٢٤	أيار وجزيرة بنى نصر
٤٤٩/١٨٧	٣١٨/١٩٦	البحيرة
١٨/٢٤٨	١٢/٩٢٧	فوة والمزاحمتين
١٠/٣٤٢	٧/٣٢٦	النسراوية
٤٥/٤١٦	٣٢/١٧٢	الاسكندرية ..
٢/٨٢٥/٧٦٧	٢/٠٠١/٧٤٥	المجموع

عدد الأفدنة بكل كورة في
الوجه القبلى

عدد أفدنتها		الكورة أو المديرية
فدان مساحه ٢٠٢٤٢٠٠	فدان مساحه ٢٠٢٥٩٢٩	
١١٧/٢٣٣	١٣٦/١٦٥	الجزيرة
١٧٦/٢٦٣	٢١٦/١٢٥	الاطفيحية
٢١٩/٣٠٥	٣٥٢/١٥٥	القيومية
٥٠٤/١٤٣	٣٥٧/١٢٦	الهنساوية
٢٩٥/٢٣٥	٢٠٩/١٣٩	الاشمونين
٣٢/١٧٣	٢٢/٧٩١	المنفلوطية
١٨٩/٧٥٩	٤٢٢/١٣٤	الاسيوطية
١٧٠/٢٧٥	١٢٠/٦٢٠	الانخميمة
٤٨٧/١٥٦	٣٤٥/٠٩٣	القوصية
٢/٣٠٧/٩٢٦	١/٦٣٤/٨٩٥	المجموع

جمله الأفدنة بالوجهين البحرى والقبلى

عدد الأفدنة		المجهة
فدان مساحه ٢٠٢٤٢٠٠	فدان مساحه ٢٠٢٥٩٢٩	
٢/٨٢٥/٧٦٧	٢/٠٠١/٧٤٥	الوجه البحرى
٢/٣٠٧/٩٢٦	١/٦٣٤/٨٩٥	القبلى
٥/١٣٣/٦٩٣	٣/٦٣٦/٦٤٠	الجمله

خراج الفدان بكل كورة في
الوجه البحرى

خراج الفدان		الكورة أو المديرية
فدان مساحة ٢٠٠ م	فدان مساحة ٥٩٢٩ م	
٣٢٤	٤٥٨	ضواحي مصر
١٦٠	٢٣٤	القليوبية
١١٢	١٦٠	الشرقية
$١٦٠\frac{1}{2}$	٢٢٧	الدقهلية والمرتاحية
١٢٥	$١٧٩\frac{1}{2}$	دمياط
$١٦٦\frac{1}{2}$	٢٣٥	الغربية
١٦٤	٢٣٢	المنوفية
٥٠	٧٠	أيار وجزيرة بنى نصر
$١٠١\frac{1}{2}$	١٤٣	البحيرة
٢١٢	٢٩٩	فوة والمراحتين ...
٢٣٧	٣٣٣	النسرأوية
$١٠٦\frac{1}{2}$	$١٥٠\frac{1}{2}$	الاسكندرية
١٣٧	١٩٣	متوسط خراج الفدان

خراج القدان بكل كورة في
الوجه القبلى

خراج القدان		الكورة أو المديرية
فدان مساحة ٢٠٤٢٠٠ م	فدان مساحة ٢٠٥٩٢٩ م	
$\frac{202}{202}$	$\frac{280}{280}$	الجزيرة
٤٨	$٦٧\frac{1}{2}$	الاطفيحية
١٤٦	٢٠٦	الفيومية
١٤٠	١٩٨	الهنساوية
$١٢٩\frac{1}{2}$	$١٨٢\frac{1}{2}$	الاشمونين
١٢٠	١٧٠	المنفلوطية
١٢١	١٧١	الاسوطية
$٦٦\frac{1}{2}$	$٩٣\frac{1}{2}$	الاخيمية
٥٥	٧٨	القوصية
١١٣	١٦٠	متوسط خراج القدان

المتوسط العام لخراج القدان
بالوجهين البحرى والقبلى

متوسط خراج القدان		الكورة أو المديرية
فدان مساحة ٢٠٤٢٠٠ م	فدان مساحة ٢٠٥٩٢٩ م	
$\frac{137}{137}$	$\frac{193}{193}$	الوجه البحرى
١١٣	١٦٠	د القبلى
١٢٥	$١٧٦\frac{1}{2}$	المتوسط العام لخراج القدان

حكومة الناصر محمد بن قلاوون

سنة ٧٤١ هـ (١٣٤١ م)

تولى هذا السلطان حكم مصر ثلاث مرات في
مدد ثلاث مختلفة واذا احتسبنا حكومته في كل مرة كان في المرة
الثالثة الثامن عشر من سلاطين دولة المماليك البحرية

وفي عهد حكومته الثالثة أمر في سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م)
بمسح أراضي الديار المصرية فكانت هذه هي المرة الخامسة
والأخيرة التي تم فيها مسح أراضيها والتي أخبرنا بها
مؤرخو العرب

وهذه المساحة التي تسمى أحيانا بروك ابن الجيعان
نسبة إلى اسم هذا المؤلف ، وأحيانا باسم روك الأشرف
شعبان نسبة إلى هذا السلطان الذي كان متوليا على
مصر عام ٧٧٧ هـ (١٣٧٥ م) وهو العام الذي نوه عنه
ابن الجيعان حيث قال إن كتابه يصف الحالة التي كانت عليها
الأقاليم في العام المذكور ، هذه المساحة لم تكن في الحقيقة إلا
روك السلطان الناصر . وهذا الروك هو الذي قال عنه
المقريزي أنه كان من عمل هذا السلطان في سنة
٧١٥ هـ (١٣١٥ م) وأنه بقي معمولاً به إلى سنة ٧٨٤ هـ (١٣٨٢ م).
وعلى هذا تكون مندمجة في غرضه مدة حكم الأشرف شعبان

قال المقرئ في خطه ج ١ ص ٨٨ :

لما كانت الأيام الناصرية رآك الناصر محمد البلاد .
قال جامع السيرة الناصرية - وفي سنة خمس عشرة وسبعائة
(١٣١٥ م) اختار السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون
أن يروك الديار المصرية وأن يطول منها مكوسا كثيرة
ويفضل لخاص مملكته شيئا كثيرا من أراضي مصر . وكان
سبب ذلك أنه اعتبر كثيرا من أخياز الممالك والحاشية
الذين كانوا للملك المظفر ركن الدين يبرس الجاشنكير
والأمير سلاور وسائر الممالك البرجية ، فإذا هي ما بين ألف
دينار الى ثمانمائة دينار . ونحى من قطع أخياز
المذكورين فولد له الرأي مع القاضي نغر الدين محمد
ابن فضل الله ناظر الجيش أن يروك ديار مصر ويقرر اقطاعات
ما يختار ، ويكتب بها مثالات سلطانية . فتقدم الفخر ناظر
الجيش لنواوين الجيش بعمل أوراق بما عليه عبر النواحي ومساحتها
وعين السلطان لكل إقليم من أقاليم ديار مصر أناسا وكتب
مرسوما للأمير بدر الدين جنكل بن البابا أن يخرج لناحية
الفريفة ومعه أعزل الحاجب ، ومن الكتاب المكين بن
فرويته . وأن يخرج الأمير عز الدين أيذر الخطيرى
إلى ناحية الشرقية ومعه الأمير أيتمش المحمدي ، ومن
الكتاب أمين الدولة ابن قرموط . وأن يخرج الأمير
بليان الصرخدى والقليجي وابن طرطاي ويبرس الجندار

إلى ناحيتي المنوفة والبحيرة . وأن يخرج البلبل والمرتنى إلى
الوجه القبلى . وندب معهم كتابا ومستوفين وقياسين
فساروا إلى حيث ذكر . فكان كل منهم إذا نزل بأول
عمله طلب مشايخ كل بلد ودلاها وعدولها وقضاها
ويجلائها التي بأيدي مقطعيها ، ولخص عن متحصلها من
عين وغلة وأصناف ، ومقدار ماتحتوى عليه من القطن
ومزدوعها وبورها وما فيها من ترائب وبراق وخرس
ومستبر ، وعبرة الناحية وما عليها لمقطعيها من غلة
ودجاج وخراف وبرسيم وكشك وكعك وغير ذلك
من الضيافة . فاذا حرر ذلك كله ابتداء بقياس تلك
الناحية ، وضبط بالعدول والقياسين وقاضى العمل
مايظهر بالقياس الصحيح ، وطلب مكلفات تلك القرية
وغنداقها ، وفضل ما فيها من الخااص السلطاني وبلاد
الأمراء وإقطاعات الأجناد والرزق حتى ينتهي إلى آخر عمله .
ثم حضروا بعد خمسة وسبعين يوما وقد تحرر في الأوراق
المحضرة حال جميع ضياع أرض مصر ومساحتها وعبرة
أراضيها وما يتحصل عن كل قرية من عين وغلة
وصنف . فطلب السلطان الفخر ناظر الجيش والتقى الأسعد
ابن أمين الملك المعروف بكاتب سرلنى وسائر مستوفى
الدولة وألزمهم بعمل أوراق تشتمل على بلاد الخااص
السلطاني التي عينها لهم وعلى إقطاعات الأمراء . وأضاف

على عبدة كل بلد ما كان على فلاحها من ضيافة
لمقطعيها . وأضاف إلى العبدة مافي الأقطاع من الجوال .
وكتب مثالات للأجناد باقطاعات على هذا الحكم . فاعتد
منها بما كان يصرف في كلف حمل الغلال من
النواحي الى ساحل القاهرة وما كان عليها من المكس . اه
وقد ألقى السلطان الناصر عددا كبيرا من الضرائب
الجائرة وبذلك خفف عن البلاد الأعباء الثقيلة التي
كانت رازحة تحتها . وإليك ماقاله المقرئ أيضا
بالصفحة ٨٨ في هذا الصدد :

وأبطل السلطان عدة مكوس منها مكس ساحل
النلة . وكان جل متحصل الديوان ، وعليه اقطاعات
الأمراء والأجناد . ويتحصل منه في السنة أربعة آلاف
الف وسبعمائة ألف درهم . وعليه أربعمائة مقطع ، لكل
منهم من عشرة آلاف الى ثلاثة آلاف ، ولكل من
الأمراء من أربعين ألفا إلى عشرة آلاف . وكانت جهة
عظيمة لما متحصل كثير جدا . وينال القبط منها منافع كثيرة
لا تحصى ، ويحمل بالناس من ذلك بلاء شديد وتعب
عظيم من المنارم والظلم . فان مطالبها كانت تعدد
ما بين نواتية تسرق ، وكيالين تبخس ، وشاذين وكتاب
يريد كل منهم شيئا . وكان مقرر الارب درهمين
للسلطان ، ويلحقه نصف درهم غير ما ينهب ويسرق .

وكان لهذه الجهة مكان يعرف بنصر الكيالة في ساحل بولاق ، يجلس فيه شاد وستون متعصما ماين كتاب ومستوفين وناظر ، وثلاثون جنديا مباشرون . ولا يمكن أحدا من الناس أن يبيع قنحا من غلة في سائر النواحي . بل تحمل الغلات حتى تباع في خصر الكيالة ببولاق

ومما أبطل أيضا نصف السمرة . وهو عبارة عن أن من باع شيئا من الأشياء فانه يملأ أجرة الدلال على ما تقرر من قديم عن كل مائة درهم درهين . فلما ولي ناصر الدين الشيعي الوزارة قرر على كل دلال من دلالته درهما من كل درهين . فصار الدلال يعمل معدله ، ويجتهد حتى ينال عادته ، وتصير الغرامة على البائع . فضرر الناس من ذلك ، وأوذوا فلم يثأروا حتى أبطل ذلك السلطان

ومما أبطل رسوم الولاية . وكانت جهة تتعلق بالولاية والمقدمين ، فيجيبها المذكورون من عرفاء الأسواق ويوت الفواحي . ولهذه الجهة ضامن ، ولحق يده عنة صيان ، وعليها جند مستقطعون وأمرأ وغيرهم . وكانت تشتمل على ظلم شنيع وفساد قبيح وهتك قوم مستورين وهجم بيوت أكثر الناس

ومما أبطل مقرر الحوائص والبنغال من المدينة وسائر أعمال مصر كلها من الوجه القبلي والبحري .

فكان على كل من الولاة المقنعين مقرر يحمل في كل قسط من أقساط السنة إلى بيت المال . عن ثمن حياصة ثلاثمائة درهم ، وعن ثمن بغل خمسمائة درهم . وعلى هذه الجهة عدة مقطعين ، وفضل منها ما يحمل . وكان يصيب الناس من هذه الجهة ما لا يوصف ، ويحمل بهم من عسف الرقاصين ما يهون معه الموت

ومن ذلك مقرر السجون . وهو عبارة عما يؤخذ من كل من يسجن . فللسجان على حكم المقرر ستة دراهم سوى كلف أخرى . وعلى هذه الجهة عدة مقطعين . ويرغب فيها الضمان ، ويؤبدون في مبلغ ضمانها لكثرة ما يتحصل منها . فانه كان لو تخاصم رجل مع امرأته أو ابنه رفعه الوالى إلى السجن . فبمجرد ما يدخل السجن ولو لم يقم به إلا لحظة واحدة أخذ منه المقرر . وكذلك كان على بعض القضاة أيضا

ومن ذلك مقرر طرح الفرائج . ولها ضمان عدة في سائر نواحي أرض مصر يطرحون على الناس الفرائج . فيمر بضعفاء الناس من ذلك بلاء عظيم ، وتقاسى الأراذل من العسف والظلم شيئا كثيرا . وكان على هذه الجهة عدة مقطعين . ولا يمكن أحدا من الناس في جميع الأقاليم أن يشتري فروجا فا فوره إلا من الضامن . ومن عثر عليه أنه اشترى أو باع فروجا من سوى الضامن جاءه الموت من

كل مكان ، وما هو بيت

ومن ذلك مقرر الفرسان . وهو عبارة عما يجيه
ولاية النواحي من سائر البلاد . فلا يؤخذ درهم مقرر حتى
ينرم عليه صاحبه درهمين . ويقامى الناس فيه
أهوالا صعبة

ومن ذلك مقرر الأتصاب والمعاصر . وهو
ما يجي من مزارعي قصب السكر ومن المعاصر ورجال
المعاصر

ومن ذلك مقرر رسوم الأنسراج . ويجي من سائر
النواحي . ولهذه الجهة عدة ضمان . ولا يعرف لهذه الجهة
أصل البتة ، وإنما يجي بضرائب ينال الناس فيها مع المقرر
غرامات وروعات

ومن ذلك حاية المراكب . وهي عبارة عما يؤخذ من
كل مركب بتقرير معين يعرف بمقرر الحماية . وكانت
هذه الجهة أشد ما ظلم به الناس . فيؤخذ من كل من ركب
البحر للسفر حتى من السؤال والمكدتن

ومن ذلك حقوق القينات . وهو عبارة عما يجمع من
الفواحش والمنكرات ، فيجيه مهتار الطشتخاناه السلطانية
من أوباش الناس

ومن ذلك شد الزعماء . وهى جهة مفردة وحقوق
السودان وكشف المراكب ومقرر ماعلى كل جارية أو
عبد حين نزولهم بالخانات لعمل الفاحشة . فيؤخذ من
كل ذكر وأنثى مقرر معين

ومتوفر الجراريف وهو مايجب من سائر النواحي
فيحمل ذلك مهندسو البلاد إلى بيت المال باعانة الولاية
لهم في تحصيل ذلك . وعلى هذه الجهة عدة مقطعين
من الجند . ومقرر المشاعلية وهو عبارة عما يؤخذ
عن كسح الأفنية وحمل ما يخرج منها من الوسخ إلى
الكيمان . فكان إذا امتلأ سراب جامع أو مدرسة أو
مسقط أو تربة أو منزل من منازل سائر الناس لا يمكنه
ولو بلغ من العظمة ماعسى أن يبلغ التعرض لذلك حتى
يأتيه ضامن الجهة ويقاوله على كسح ذلك بما يريد .
وكان من عادة الضامن الاشتطاط في السوم وطلب اضعاف
القيمة . فان لم يرض ربّ المنزل بما طلب الضامن
ولاً تركه وانصرف . فلا يقدر على مقاساة ترك الوسخ ،
ويضطر إلى سؤاله ثانيا . فيعظم تحكه ويشد بأسه إلى أن
يرضيه بما يختار حتى يتمكن من كسح فائه ورفع
ما هناك من الأقدار

ومن ذلك لإبطال المباشرين من النواحي . وكانت

بلاد مصر كلها من الوجهين القبلى والبحرى ما من بلد صغير وكبير إلا وفيه عدة من كتّاب وشاذ ونحو ذلك . فأبطل السلطان المباشرين ، وتقدم بمنهم من مباشرة النواحى إلا من بلد فيها مال السلطان فقط . فأراح الله سبحانه الخلق بإبطال هذه الجهات من بلاد لا يقدر قدره ولا يمكن وصفه . اهـ

وقال فى ص ٩٩ :

وما زال الأمر بمصر على ما رسمه الملك الناصر فى هذا الروك إلى أن زالت دولة بنى قلاوون بالملك الظاهر برقوق فى شهر رمضان سنة أربع وثمانين وسبعمائة . فأبقى الأمر على ذلك إلا أن أشياء منه أخذت ثلاثى قليلا قليلا إلى أن كانت الحوادث والمحن فى سنة ست وثمانمئة حيث حدث من أنواع التغيرات وتنوع الظلم ما لم يخطر يبال أحد . وسير بك جمل من ذلك عند ذكر أسباب خراب إقليم مصر إن شاء الله تعالى . اهـ

وقال ابن إياس فى كتابه (بدائع الزهور ج ١ ص ١٥٩) عند الكلام على حوادث سنة ٥٧١٥ (١٣١٥ م) أنه فى هذه السنة راك السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون البلاد المصرية وهو الروك الناصرى

وهذا الروك كان محكما في بابه ولم يكن فقط
أكثر استيفاء من المساحات التي سبقت في العهد العربي بل
كان عملا متقنا تفتخر به أى مصلحة من مصالح المساحة الحالية .
غير أنه ترك فيه فراغ صغير هو إغفال ذكر خراج
بعض النواحي ومساحتها . ومع ذلك فهذا النقص لم يكن
لحسن الحظ كبيرا إذ أن خراج معظم النواحي
ومساحتها قد ذكرا فيه كما يتضح ذلك في
البيان الآتي :

١٨٢٨	النواحي التي ذكر خراجها ومساحتها
٢٣١	و ذكرت مساحتها ولم يذكر خراجها
١٩٧	و ذكرت مساحتها ولم تذكر خراجها
٦٣	و لم يذكر خراجها ولا مساحتها
٢٣١٩	الجملة	

وقد استطعنا أن نجد هذا الفراغ بأخذنا
متوسط المساحة للنواحي التي ذكرت مساحتها في كل مديرية
على حدة ، و ضربنا هذا المتوسط في عدد النواحي التي
لم تذكر مساحتها

وبما أن النواحي الأولى تكون أغلبية النواحي
كلها — ٢٠٥٩ ناحية مقابل ٢٦٠ ناحية — فلا ريب

عندنا أن النتيجة التي حصلنا عليها بواسطة هذه العملية لا تبعد عن الحقيقة كثيرا

وأما الخراج فقد سهل علينا أمره إذ ذكر ابن الجيعان جملة الخراج عن الكور كلها ما عدا المنفلوطية . فاتبعنا في استخراج خراجها الطريقة التي اتبعناها في تعيين مساحة الكور التي لم تذكر مساحتها . وهذا السهو الذي وقع في كورة المنفلوطية لم يكن له تأثير كبير لأن ابن الجيعان ذكر مساحة أربع نواح من النواحي الخمس التي تتكون منها هذه الكورة وخارجها . وإليك بيان الروك المذكور :

عدد النواحي بكل كورة في
الوجه البحرى

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
ضواحي مصر	٢٦
القليوبية	٦١
الشرقية	٣٩٦
الدقهلية والمرتاحية	٢١٤
دمياط	١٤
تقل بعده	٧١١

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
ماقبله	٧١١
الغربية	٤٧٧
المنوفية	١٣٣
أسيار وجزيرة بني نصر	٤٩
البحيرة	٢٣١
فوة والمراحتين	١٦
النسراوية	٦
الاسكندرية	١٤
المجموع	١٦٣٧

عدد النواحي بكل كورة في
الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
الجزيرة	١٥٤
الاطفيحية	٥٢
الفيومية	١٠٤
البنسراوية	١٥٩
قل بعله	٤٦٩

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
ماقبله	٤٦٩
الأشمنونين	١٠٤
النفلوطينة	٥
الأسيوطينة	٣٣
الانخمينة	٢٥
القوصية	٤٣
المجموع	٦٧٩

جملة النواحي بالوجهين
البحرى والقبلى

الجهة	عدد نواحيها
الوجه البحرى	١٦٣٧
الوجه القبلى	٦٧٩
الجملة	٢٣١٦

خراج كل كورة أو مديرية فى
الوجه البحرى

خـــــــــــــــــرجا		الكورة أو المديرية
بالجنيه المصرى	بالدينار	
٩١/٨٤٥	١٥٣/٠٧٥	ضواحي مصر
٢٥١/٩١٠	٤١٩/٨٥٠	القليوبية
٨٤٧/١٢٥	١/٤١١/٨٧٥	الشرقية
٣٥٧/٦٤٣	٥٩٦/٠٧١	الدقهلية والمرتاحية
٦/٦٦٠	١١/١٠٠	دمياط
١/١٠٦/٤٤٨	١/٨٤٤/٠٨٠	الغربية
٣٤٤/٧٧٧	٥٧٤/٦٢٩	المنوفية
٦٠/١٣٩	١٠٠/٣٣٢	أبيار وجزيرة بني نصر
٤٤٤/٧٧٦	٧٤١/٢٩٤	البحيرة
٣٤/١٠٨	٥٦/٨٤٦	فوة والمراحتين
٢٦/١٠٠	٤٣/٥٠٠	الفيشراوية
٥/٦٠٠	١١/٠٠٠	الاسكندرية
٣/٥٧٨/١٣١	٥/٩٦٣/٥٥٢	المجموع

خراج كل كورة أو مديرية فى
الوجه القبلى

خـــــــــــــــــرجا		الكورة أو المديرية
بالدينار	بالجنيه المصرى	
٦٢/٠٠٠	٣٧/٢٠٠	الجبزية.....
١٤٣/٩٩٧	٨٦/٣٩٨	الاطفحية....
١٦٤/٠٥٠	٩٨/٤٣٠	الفيومية.....
١/٣٠٢/٦٤٢	٧٨١/٥٨٥	الهنساوية.....
٧٦٢/٠٤٠	٤٥٧/٢٢٤	الاشمونين.....
٤٧/٥٠٠	٢٨/٥٠٠	المنفلوطية.....
٣٣٣/٩٢٠	١٩٤/٣٥٢	الاسيوطية....
٢٤٣/٩٢٥	١٤٦/٣٥٥	الانخميمة.....
٤١٤/٦٦٣	٢٤٨/٧٩٨	القوصية.....
٣/٤٦٤/٧٣٧	٢/٠٧٨/٨٤٢	المجموع

جملة خراج الكور بالوجهين البحرى والقبلى

خـــــــــــــــــرجا		المجدة
بالدينار	بالجنيه المصرى	
٥/٩٦٣/٥٥٢	٣/٥٧٨/١٣١	الوجه البحرى...
٣/٤٦٤/٧٣٧	٢/٠٧٨/٨٤٢	د القبلى....
٩/٤٢٨/٢٨٩	٥/٦٥٦/٩٧٣	الجملة

عدد الأفدة بكل كورة في
الوجه البحرى

عدد أفدتها		الكورة أو المديرية
قنان مائة ٢٠٢٤٢٠٠	قنان مائة ٢٠٢٥٩٢٩	
٢٩/٠٧٧	٢٠/٥٩٨	ضواحي مصر
١٥٩/٩٧٢	١١٣/٣٢١	القليوبية
٧٢٥/٥٥٥	٥١٣/٩٧٠	الشرقية
٢٤٠/٨١٤	١٧٠/٥٨٨	الدقهلية والمرتاحية
١٢/٩٧٤	٩/١٩١	دمياط
٧٨٦/٥١٧	٥٥٧/١٧٦	الغربية
٢٠٦/١٨٢	١٤٦/٠٥٦	المنوفية
١٤١/٤٨٣	١٠٠/٢٢٤	أبيار وجزيرة بنى نصر
٤٤٩/١٨٧	٣١٨/١٩٦	البحيرة
١٨/٢٤٨	١٢/٩٢٧	قوة والمراحتين ...
١٠/٣٤٢	٧/٣٢٦	النستراوية
٤٥/٤١٦	٣٢/١٧٢	الاسكندرية
٢/٨٢٥/٧٦٧	٢/٠٠١/٧٤٥	المجموع

عدد الأذنة بكل كورة في
الوجه القبلى

عدد أذنتها		الكورة أو المديرية
فدان ساحه ٥١٢٩ م.م	فدان ساحه ٤٢٠٠ م.م	
١٦٥/١٣٦	٢٣٣/١١٧	الجزيرة.....
١٢٥/٢١٦	١٧٦/٧٦٣	الاطفيحية.....
١٥٥/٣٥٢	٢١٩/٣٠٥	القيومية.....
٣٥٧/١٢٦	٥٠٤/١٤٣	البنساوية.....
٢٠٩/١٣٩	٢٩٥/٢٣٥	الأشمنين.....
٢٢/٧٩١	٣٢/١٧٣	المنفلوطية.....
١٣٤/٤٢٢	١٨٩/٧٥٩	الاسوطية.....
١٢٠/٦٢٠	١٧٠/٢٧٥	الانخميمة.....
٣٤٥/٠٩٣	٤٨٧/١٥٦	القوصية.....
١/٦٣٤/٨٩٥	٢/٣٠٧/٩٢٦	المجموع

جملة الأذنة بالوجهين البحرى والقبلى

عدد أذنتها		الجهة
فدان ساحه ٥١٢٩ م.م	فدان ساحه ٤٢٠٠ م.م	
٢/٠٠١/٧٤٥	٢/٨٢٥/٧٦٧	الوجه البحرى...
١/٦٣٤/٨٩٥	٢/٣٠٧/٩٢٦	الوجه القبلى....
٣/٦٣٦/٦٤٠	٥/١٣٣/٦٩٣	الجملة

خراج الفدان بكل كورة في
الوجه البحرى

خراج الفدان		الكورة أو المديرية
فدان مساحه ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحه ٤٢٠٠ م.م	
٣٣٦	٤٤٦	ضواحي مصر
١٥٧ $\frac{1}{4}$	٢٢٢	القليوبية
١١٦ $\frac{1}{4}$	١٦٥	الشرقية
١٤٨ $\frac{1}{4}$	٢٩٥	الدقهلية والمرتاحية
٥١	٧٢ $\frac{1}{4}$	دمياط
١٤٠ $\frac{1}{4}$	١٩٨ $\frac{1}{4}$	الغربية
١١٧	٣٣٦	المنوفية
٤٢ $\frac{1}{4}$	٦٠	أيبار وجيزة بنى نصر
٩٩	١٣٩ $\frac{1}{4}$	البحيرة
١٨٧	٢٦٤	فوة والمراحمين ...
٢٥٣ $\frac{1}{4}$	٣٣٦	النسراوية
١٤ $\frac{1}{4}$	٢٠ $\frac{1}{4}$	الاسكندرية
١٢٦ $\frac{1}{4}$	١٧٨ $\frac{1}{4}$	متوسط خراج الفدان

خراج القدان بكل كورة في
الوجه القبلى

خراج القدان		الكورة أو المديرية
فدان مساحة ٢٢٠٠٠	فدان مساحة ٢٢٠٩٢٩	
١٦٠	٢٢٥	الجزية
٤٩	٦٩	الاطفحة
٤٥	٦٣	القبومية
١٥٥	٢١٩	البنساوية
١٥٥	٢١٨ $\frac{1}{4}$	الاشمونين
٨٨	١٢٥	المنفلوطية
١٠٢	١٤٤ $\frac{1}{4}$	الاسيوطية
٨٦	١٢١	الاخميمية
٥١	٧٢	القوصية
٨٩	١٢٥ $\frac{1}{4}$	متوسط خراج القدان

المتوسط العام لخراج القدان
بالوجهين البحرى والقبلى

متوسط خراج القدان		الكورة أو المديرية
فدان مساحة ٢٢٠٠٠	فدان مساحة ٢٢٠٩٢٩	
١٢٦ $\frac{1}{4}$	١٧٨ $\frac{1}{4}$	الوجه البحرى
٨٩	١٢٥ $\frac{1}{4}$	القبلى
١٠٧ $\frac{3}{4}$	١٥٢	المتوسط العام لخراج القدان

الفصل السادس

عصر العثمانيين

من سنة ٩٢٣هـ (١٥١٧ م) الى ١٢١٣هـ (١٧٩٨ م)

لا يوجد لدينا عن هذا العصر سوى مبلغين أحدهما
خاص بأوائل حكمهم والثاني بآخره
فالأول ذكره ابن اياس في كتابه (بدائع الزهور
ج ٣ ص ٢٦٦) حيث قال :

وقد بلغني من أئق به أنه كان متحصل خراج
مصر في دولة ابن عثمان لما ملكوها ألف ألف دينار
وثلاثمائة ألف دينار (٧٨٠/٠٠٠ ج.م) ومن القل ستمائة
ألف إردب منها ثلاثمائة ألف إردب قح وثلاثمائة ألف
إردب شعير وفول وغير ذلك . اهـ

وبما أن هذا المؤلف توفي سنة ٩٣٠هـ (١٥٢٣ م)
والفتح العثماني كان سنة ٩٢٣هـ (١٥١٧ م) فيكون
الخراج الذي ذكره هو عن السبع السنوات الأولى من هذا
العصر . فإذا قدرنا ثمن الارذب من ال ٦٠٠/٠٠٠ اردب
التي ذكرها بـ ٣٥ قرشاً كان ثمن هذه الكمية ٢١٠/٠٠٠ ج.م ،
وبإضافة هذا الى المبلغ الأول تكون جملة الخراج ٩٩٠/٠٠٠ ج.م

ولم يذكر ابن اياس المساحة التي فرض عليها هذا الخراج
وأما الثاني فقد ذكره علماء الحملة الفرنسية في
كتاب (وصف مصر) واليك ما قاله لانكريت Lancrét في
مذكرته عن طريقة فرض الخراج ص ٢٣٦ من هذا الكتاب :

قد تم ترتيب الأموال الأميرية في عهد السلطان
سليم على أن الأقرب إلى الصواب أن ذلك كان في عهد
من خلفه كما يعلم مما أبدته فيها سلف . ويظهر
أنه بعد أن فتح الأتراك مصر أرادوا أن
يفرضوا خراجا على الأراضي يرسم السلاطين بالآستانة .
فوجدوا أن السجلات أحرقت ، ودعت الحال إلى الاسترشاد
بمعلومات الأوجاقلى الجاويشة ، وتقرر الخراج فلا بناء
على هذه المعلومات ، وتم توزيعه على كل قرية بدون
التفات إلى عدد الأفدنة . وبعد ذلك أقسم الملتزمون فيها
بينهم هذه العهدة بحسب اتساع مناطقهم . وهذا التقسيم الذي
تم في أول عهد الفتح هو الذي ما زال معمولاً به إلى الآن .
وقد تم بطريقة غير عادلة مطلقاً ، حتى أن الحسين ميديا
من المال الحر كان عليها من الأموال الأميرية ميديان تارة أو
أكثر إلى عشرين ميديا تارات أخرى . وفرض السلطان سليمان
على الوجه القبلى أموالاً أميرية تؤخذ عنا من المحاصيل لتزويد
فرقة عساكر الأوجاقلى التي كان أعيد تنظيمها حديثاً . اهـ

وقال في الصفحة ٢٤٦ :

قسمت الضريبة في الوجه القبلى الى قسمين رئيسيين هما المال أو الرسوم المحصلة نقداً والخراج الذى يجبى عيناً ، وكلاهما يحصله الملتزمون . فالأول يؤخذ عن الندة والثانى عن الشعير والقمح وغيره . وعلى ذلك كانت الحالة تستدعى سنوياً مسح أرض هذين النوعين للتمكن من عمل الحساب حسب التقدير المعين لها في كل قرية ومعرفة مايجب أن يدفعه كل مزارع للملتزم . وهذا التقدير كان يختلف باختلاف القرى . اهـ

ثم قال في الصفحة ٢٥٤ :

ويقسم المال الأميرى الى قسمين رئيسيين المال الشتوى والمال الصيفى . فأبرادات الأول تؤخذ عن محاصيل الفول والشعير والقمح ، وتزيد قيمتها على قيمة المال الصيفى ، وتجبى قبله . وما يحصل منها يخصص للانفاق على الشؤون الداخلية التى هى دائماً أول مايتطلب عناية الحكومة . أما دخل المال الصيفى فكان يؤخذ فيما بعد عن مزارع الأرز ، وتخصص قيمته للصروفات الخارجة . اهـ

وقال استيف في مذكرته عن المالية المصرية بكتاب

(وصف مصر ج ١ ص ٣٠٦) :

لم يتوصل الترك الى تقرير خراج مصر إلا بعد جهد عظيم وكثير من البحث والتقيب . وبما أن المالك كانوا أحرقوا محفوظات الحكومة فقد حاول السلطان سليم أن يتناض عنها بمعلومات عمال الحكومة القديمة . فاستطاع أن يعرف ما يدره الخراج من هؤلاء العمال الذين كانوا يوزعون على كل عمول يانا بما هو مربوط عليه بالزامهم أن يسلبوا السجلات التي كانت تحت أيديهم . ومع ذلك لم تقده هذه الطريقة الفائدة التي كان يرجيها . فأمر بعمل روك عام للقطر في المديریات والمدن والقرى ومسحت كل دائرة منها بالفدان ولكن بحسب الاعتراف بأن أعمال هذه المساحة لم تنم على الوجه المطلوب . فقد كان يوجد بكل المديریات تقريبا ممتلكات وقرى ما زالت مسطحاتها بمجولة للحكومة الى الآن . اهـ

وقال في الصفحة ٣٣١ :

يرجع الفضل في وجود الزراعة بمصر الى فيضان النيل الذي لولاه لما كانت تربتها خصبة ولاتلفتها الرمال وصيرتها صحراء جرداء . ودرجة الفيضان في هذا البلد الذي لا يسيقه الغمام أبدا هي المقياس الوحيد للأعمال والمحاصيل الزراعية . والقاعدة المتبعة في تحصيل الخراج هي أن الفلاحين لا يلزمون بدفعه الا إذا غمرت المياه الأراضي .

ولكن الحكومة كانت تكتفى بفتح الخليج لهم لاثبات ذلك والزامهم بالخراج . فنشأ عن هذه الطريقة أن كانت الأراضي لاتعفى من الضريبة ابدا حتى في السنين الرديئة الفيضان . وكان الباب العالي لايسمح مطلقا بحدوث أى تخفيض في الاموال الاميرية ، وكذلك لم يكن الولاية أكثر منه تساهلا في مال الكشوفية . وعندما يكون الفيضان ناقصا أو زائدا ويكون المحصول تبعا لذلك ضئيلا أو رديئا ، يكف الملتزم عن المطالبة ويؤجل التحصيل . ثم ينشط عادة في العام التالي الى جبايته مع تحصيل المتأخر في السنة الماضية . وبما أنه لم يكن هناك نظام يلزم البكوات أو الملتزمين باجراء تخفيض في الضرائب عندما يكون المحصول سيئا ، كانت العاطفة البشرية وعسر الفلاح في أغلب الاحيان هما اللذان يقدران المبالغ التي يضعونها عن كاهله . اهـ

وقال استيف جسد الخراج انه استمر على ما هو عليه من وقت حكم السلطانين سليم وسليمان فلم يحدث فيه سوى زيادة طفيفة في عهد حكم السلاطين أحمد ومحمد ومصطفى ، بلغ مقدارها ٨٩٣/٤١٢/٧ مديها (١٥/٠٠٠ ج . م) تقريبا . وبذلك وصلت قيمة هذا الخراج الى ٢٧/٢٩٦/١٩٢ فرنكا (١/٠٥٢/٩٥١ ج . م) عينا وقننا . وبمقارنة هذا المبلغ بالقيمة التي ذكرها ابن اياس وهي ٩٩٠/٠٠٠ ج . م نجد

في مبلغ استيف زيادة قدرها ٦٢/٩٥١ ج . م وهذا مما يؤيد دقة المعلومات التي رواها استيف . والفرق بين الـ ١٥/٠٠٠ ج . م والـ ٦٢/٩٥١ ج . م يرجح أنه حدث من تقدير ثمن الجيوب أو سعر الميذى الذى لم تكن قيمته ثابتة على حال واحدة

وقال استيف أيضا إن طريقة توزيع الخراج كانت في أغلب المديريات غير عادلة والسبب اما فساد عملية التوزيع أو طروء تلف أو إصلاح على الأرض نفسها . لانك بينما ترى أطيان ناجحة خصبة مفروضا عليها مبلغ يسير ، ترى أطيان أخرى أقل منها سعة وخصبا مفروضا عليها مبلغ كبير . ولكن متى علمنا أن هذا التوزيع حدث منذ ثلاثة قرون بطل عجبنا وتبين لنا أن ظهور هذا الفساد في التوزيع لم يكن سوى أمر طبعى

أما المساحة التي أجراها السلطان سليم فليس لدينا لسوء الحظ أى مستند تقف منه على أى نتيجة لها . ولم يشر التاريخ كذلك الى مساحة أخرى علمت أثناء هذه الفترة . ومع كل فان مهندسى الحملة الفرنسية مسحوا أرض مصر ، ومن المرجح كثيرا أن المساحة المزروعة التي وجدوها هي نفس المساحة التي كانت تزرع قبل ذلك بسنين قلائل

ولقد وجد الفرنسيون مساحة الأرض المزروعة
٣/٢١٧/٦٧١ فداناً مسطح كل منها ٥٩٢٩ متراً مربعاً
أى ٤/٥٤٢/٢٧٩ فداناً مساحة كل منها ٤٢٠٠ متر
مربع . وبناء على ذلك نكون قد حصلنا مع خراج
قدره ١/٠٥٢/٩٥١ ج . م على متوسط قدره ٣٣ قرشا
للفدان الذى مساحته ٥٩٢٩ متراً مربعاً و٣٣ قرشا للفدان
الذى مساحته ٤٢٠٠ متر مربع

الفصل السابع

عصر الفرنسيين

من سنة ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م) الى ١٢١٦ هـ (١٨٠١ م)

وصلت الحملة الفرنسية إلى مصر عندما كان
القطر في أحط درك من الوجتين الزراعيّة
والمالية . ولا يخفى أن هاتين المسألتين مرتبطتان
بعضهما بمحكم الطبيعة ارتباطاً لا انفكاك له لاسيما في بلد
كصر أساس معيشته الزراعة

ومع أن علماء الحملة الفرنسية قتلوا كثيراً من
المشروعات النافعة بحما وتحميصا ، واتخذت هذه المشروعات

بعد سفر الحملة اساسا لجميع الأعمال العظيمة التي تمت بمصر ، فقد تعذر على الحملة نفسها تنفيذ أى مشروع منها لقصر المدة التي أقامتها بمصر ولاشغالها بعد الغارات التي كانت تلاحقها من الخارج حتى أن الانسان لا يخطئ بحجة الصواب إذا قال إن الحملة تركت مصر بالحالة التي وجدتھا عليها . ومع هذا فالعلم لا يستطيع أن ينكر على أولئك العلماء ما سطرته أيديهم البيضاء من الأعمال المجيدة ذات النتائج الباهرة التي تركوها مبرانا للخلف ، وما أسدوه من العوارف بتدوين كتاب « وصف مصر » وغير ذلك من المآثر التي لا يحجبا كر الأيام ومر الاعوام . أضف الى ذلك دقة نظرم وبسطة لدرجة يستطيع معها المرء أن يقرر بدون أن يفتات على الحقيقة أنهم استشفوا بشاقب فكرهم من وراء حجب الغيب حاجات الاجيال القادمة

وقد وصف مساحة هذا البلد أمير الألاي جاكوتان (Jacotin) في بيانہ الذي وضعه عن مساحة القطر المصرى في كتاب (وصف مصر ج ٢ ص ٥٧١) فقال :
إن مصر من جزيرة فيله الى القاهرة لا تعتبر إلا واديا طويلا ضيقا يتجه من الجنوب الى الشمال بين خطي العرض ٢٥° ١' و ٢٤° ٨' و ٣٠° ٣٠' .

وفي وسط هذا الوادى يجرى النيل . ويبلغ طوله من
النقطة التى يدخل منها أرض مصر الى أن يصب في
البحر مائة وثلاثة وعشرين مرأى مائتين وستة
وسبعين فرسخا وثلاثة أرباع الفرسخ

ويتغير قيل القاهرة اتجاه الجبال التى تحد هذا
الوادى . فالجبال التى على الشاطىء الأيمن للنيل تتجه
نحو الشرق وتمتد الى قرب السويس . بينما التى على
الشاطىء الأيسر وهى أقل كثيرا من الأولى في الارتفاع
تميل نحو الشمال الغربى وتنخفض انخفاضا يينا عند
دونها من البحر

وعلى مسافة ٣١ كيلو متر من شمال القاهرة
يتفرع النيل الى فرعين يكونان مع الأراضى المحصورة
بين مصيبيها في البحر مثلثا كان يعرف عند القدماء
باسم (الدلتا) . ويوجد أيضا فرع أخرى متفرعة من
النيل ومن فرعيه تكون مثلثا آخر فيه تنحصر الدلتا من
الجبين وهو يختلف قليلا عن الأول في الارتفاع
إلا أن قاعدته أكبر كثيرا . وهذه القاعدة تحدها
الأطراف القصوى التى يمكن أن يصل إليها ماء النيل
أى من طرف بحيرة مريوط الغربى قرب برج العرب
الى مصب الفرع النيلوزى المعروف الآن بفرع الطينة

قرب يلو ز . وتقع هاتان النقطتان بين خطي
الطول $٣٠^{\circ} ١٤' ٢٧''$ و $٣٠^{\circ} ١٦' ٣٠''$ والمسافة التي بينهما على خط
مستقيم ومقدارها ٢٩١ كيلو متر أى $٦٥ \frac{٤٧}{١٠٠}$ من
الفراسخ . ويبلغ طول شاطئ البحر الذي يفصلها ٣٧٨٩ من
الكيلو مترات أو $٨٥ \frac{١}{٤}$ من الفراسخ

ومن الخطأ أن يظن أن هذه المسافة هي اتساع
شاطئ مصر . فهذا الشاطئ يمتد من الشرق الى الغرب
أكثر من ذلك كثيرا . ومصر في خرط فطاحل
علماء تقويم البلدان وبالأخص في خرط اشيل (Anville)
واقعة بين خطي الطول $٣٠^{\circ} ٢٦'$ و $٢٠^{\circ} ٣٢'$ ومتوسط
عرضها ١١٠ فراسخ وموقعها بين درجتى العرض $٢٥^{\circ} ١٦'$ و $٢٤^{\circ} ٣١'$.
و يجعل طولها ١٩٠ فرسخا . ويمكن تقدير
مسطحها بعشرين ألف فرسخ مربع أى زهاء ثلاثة
أرباع سطح فرنسا الحال . غير أنه يلزم التمييز
في هذه المساحة الشاسعة بين الأراضى القابلة للزراعة
التي يمكن زراعتها النيل وتلك التي لا يمكن أن يصل
إليها فيضانه وهى عبارة عن صحراوات رملية قاحلة
قضت عليها الطبيعة أن تظل أبد الدهر عقيمة .
فالذى حسبناه بالهكتار أو المقياس الجديد هو السطح
الذى يمكن أن يستمد الخصب من ماء النيل . ويقدر
مسطحه على أكبر تقدير بحزء من اثنى عشر جزءا

من مجموع أراضي مصر . ولقد قسمنا هذا السطح كالآتي :

١ - الأراضي التي تشغلها المدن والقرى والعزب
والمساكن والمدافن والأراضي الفضلاء وغيرها

٢ - الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة على وجه
العموم . وهذه لم يمكن تحديدها إلا بطريقة تقريبية
لأن مساحتها تختلف باختلاف قوة الفيضان

٣ - مساحة الأراضي غير المزروعة والتي
يمكن اصلاحها وزرعها

٤ - مساحة أراضي جزائر النيل التي يجب
اعتبارها على وجه العموم أرضا مزروعة أو قابلة للزراعة .
ومساحة هذه الجزر تتغير أيضا بحسب فيضانات النيل
٥ - مساحة النزع وضافها والجسور والسكك
وكل ما له علاقة بها

٦ - مساحة الخرائب وبقايا المدن والآثار القديمة

٧ - مساحة النهر عند فيضانه

٨ - مساحة البحيرات والبرك والمستنقعات وذلك
عند الفيضان أيضا

٩ - مساحة الرمال والشواطئ وتلال الرمل
الواقعة في الجهات المنقطعة عن الصحراء والتي يمكن

غمرها بماء النيل

وتقسم أجزاء الخريطة إلى ديسمترات مربعة يساوى كل منها عشرة آلاف هكتار ، قد سهل كثيرا عملية استخراج هذه المساحات . فقد رسم على مادة شفافة ديسمتر مربع واحد ، ثم قسم كل ضلع من أضلاعه إلى خمسين جزءا متساوية ومدت من جميع نقاط التقسيم خطوط موازية للأضلاع ، فنشأ من ذلك اقسام الديسمتر إلى ٢٥٠٠ جزء كل منها يعادل ٤ هكتارات . وبعد ذلك نقل هذا المربع بالتوالى على جميع أجزاء الخريطة وما تحتوبه ، ثم أحصى ما يوجد بكل جزء من المربعات ذات الأربعة هكتارات ، وضرب عددها في ٤ فتح المسطح بالمحكات

وهذه الطريقة فى استخراج المسطحات تكون قرينة الصحة غاية فى الضبط عندما تكون الرسوم ذات مقاييس كبيرة . وقد استعملت فى خريطة مصر فلم تصل إلا إلى نتيجة تقريبية هى ربع مربع أو هكتار واحد . وفى هذا من الدقة ما هو فوق الكفاية فى موضوعنا

وتم تحويل النتائج الرئيسية من هذه العمليات الحسابية إلى مريامترات وفراسخ القرسخ منها يساوى

٢٥ درجة ، وإربانات الواحد منها يساوى ١٠٠ برش
والبرش يساوى ٢٠ قدما ، ثم إلى فدانين

والمرابى من المربع يساوى ١٠٠٠٠ ر ١٠٠٠٠ هكتار

والفرسخ « ١٩٧٥ ر ٣٠٨٦ »

والإربانت « ٤٢٢١ ر »

والفدان « ٥٩٢٩ ر »

والفدان هو المقياس الزراعي بمصر . وتوجد
أفدة متباينة في المساحة . والفدان الذى تكلم عنه
الآن هو الفدان الاصلى والأكثر شيوعا فى سائر
أنحاء مصر . ويعرف بفدان الرزق وهو عبارة عن
مربع طول ضلعه ٢٠ قصبة . والقصبة مقياس طول يستعمل
فى قياس الأراضى . وقد وجدت القصبة فى عهد الخلفاء
وأقرها السلطان سليم الأول وحفظت بمسجد من مساجد
الجيزة . وقد أقرنها اللجنة التى اختيرت لمسح
الأراضى وقاستها فكان طولها $٦\frac{2}{3}$ من الأذرع البلدية ،
والأذرع البلدى يساوى ٥٧٧٥ ر . من المتر . ففى هذا
الحساب يكون مقدار القصبة الطولية ٣٨٥ من الأمتار ،
والمربعة ١٤٨٢٢٥ ر من الأمتار المربعة . وبضرب هذا
المقدار فى ٤٠٠ مايساويه الفدان من القصبات المربعة
يكون الناتج ٥٩٢٩ مترا مربعا وهو مساحة الفدان . اهـ

وقال في ص ٥٧٦ :

إذا ألقى الانسان نظرة واحدة على الخريطة علم أن هذه المساحة لا بد أنها كانت عظيمة جدا في الأزمان التي كانت تخصب فيها فيضانات النيل مساحة كبرى . وليست الصحراء هي وحدها التي أغارت على الأراضى التي لا يصل إليها ماء النيل الآن بل طغى ماء البحر على جانب آخر واكتسح السدود التي كانت توقفه عند الحدود التي رسمتها له يد الانسان فتحولت أجزاء من الأراضى المتجهة إلى بحيرات ومستنقعات

ومن الأسباب التي أدت أيضاً الى انقراض أرض الزراعة الأثرية التي تستخرج من تطهير الترع والقنوات وانقراض المدن والقرى . فكثير من الترع كان يجف ماؤها سنة كاملة فكانت تطهر سنويا ويلقى الطمي الذي يستخرج منها على حافتها فيكون على مر السنين والأيام أكواما ومرفعات هائلة وينتج من جراء ذلك صرف فققات طائلة لتطهيرها . حتى لقد وجد أن تركها وخضر ترع أخرى بجانبها في أرض صالحة للزراعة أكثر فائدة ، ولكن إذا استعملت طرق أخرى للرى أحكم من المنفعة الآن ووضع عليها مراقبة شديدة مع إتقان في الأعمال تلاشت جميع هذه التصرفات السيئة وأصبح من السهولة بمكان أن تزرع الأراضى التي تشهد أطلال بلادها وقراها

شهادة صادقة بأنها كانت فيها مضي من الزمن
مزروعة . اهـ

وأورد جاكوتان في ياته أيضا تفاصيل
لمسطحات القطر على اختلاف أنواعها وتجدها ملنحة
بهذا الجدول ومقدرة بالفدان الذي مساحته ٥٩٢٩
مرا مربعا وبالفدان الذي مساحته ٤٢٠٠ متر مربع :

مساحة عامة لمديريات القطر

الوجه البحرى

مساحها بالأفدة		المديرية
فدان مساح ٤٢٠٠ م٢	فدان مساح ٥٩٢٩ م٢	
١٩٢/١١٤	١٣٩/٠٩٠	القليوبية.....
٩٥٤/٩٠٦	٦٧٦/٤٣٨	الشرقية.....
٥٢٨/٨٣٩	٣٧٤/٦٢٠	الدقهلية.....
٦٦٦/٩٥٢	٤٧٢/٤٥٧	دمياط.....
١/٠٧٦/٥١٥	٧٦٢/٥٨٤	الغربية.....
٤٣١/٧٨٦	٣٠٥/٨٦٩	المنوفية.....
٥٦٤/٦٧٧	٤٠٠/٠٠٧	رشيد.....
٨٣٧/٤٠٠	٥٩٣/١٩٩	البحيرة.....
٥/٢٥٣/١٨٩	٣/٧٢١/٢٦٤	المجموع

الوجه القبلى

مساخها بالآفدة		المديرية
قنان مساح ٢٢٤٢٠٠	قنان مساح ٢٢٥٩٢٩	
٢١٩/٩٧٠	١٥٥/٨٢٢	الجزيرة
٨٠/٧٩١	٥٧/٢٣١	اطفيح
٣٠٣/٢١٩	٢١٤/٧٩٥	القيوم
٥٠١/١٥٣	٣٥٥/٠١١	بنى سويف
٣١٥/٥٥٢	٢٢٣/٥٣٢	المنية
٤٤٥/٣٢١	٣١٥/٤٥٨	اسيوط
٣١٣/٩٣٣	٢٢٢/٣٨٥	جرجا
٣٩٠/٦٨١	٢٧٦/٧٥٢	قنا
٢/٥٧٠/٦٢٠	١/٨٢٠/٩٨٦	المجموع

جملة مساحة المديرية بالوجهين البحرى والقبلى

مساخها بالآفدة		الجهة
قنان مساح ٢٢٤٢٠٠	قنان مساح ٢٢٥٩٢٩	
٥/٢٥٣/١٨٩	٣/٧٢١/٢٦٤	الوجه البحرى
٢/٥٧٠/٦٢٠	١/٨٢٠/٩٨٦	القبلى
٧/٨٢٣/٨٠٩	٥/٥٤٢/٢٥٠	الجملة

والجدول الآتي بين مساحة القطر
بحسب طبيعة أرضه :

المساحة بالافدنة		نوع الأرض
فدان سنة ١٩٠٠ م	فدان سنة ١٩٢٩ م	
١٠٣ / ١٣٤	٧٣ / ٥٨	مدن وقرى ومساكن
٤ / ٥٤٢ / ٢٧٩	٣ ٢١٧ / ٦٧١	أراض مروعة وأراض قابلة للزراعة
١ / ٥٧ / ٥٣٦	٧٤٩ / ١٤٠	أراض غير قابلة للزراعة
٥١ / ٦٨٥	٣٦ / ٦١٣	جزائر النيل
١٧٠ / ٢٠٠	١٢٠ / ٥٦٧	ترع وجسور
٢٣ / ٠٣٣	١٦ / ٣١٦	خرائب وأطلال ...
٢٢٤ / ٣٧٢	١٥٨ / ٩٤١	ترع النهر
١ / ٢٣٠ / ٠٣٣	٩٤٢ / ٨١٠	بحيرات وبرك ومستنقعات
٣٢٩ / ٦٣٧	٢٢٧ / ١٣٤	رمال
٢ / ٨٢٣ / ٨٠٩	٥ / ٥٤٢ / ٢٥٠	المجموع

وهذا الجدول يبين مساحة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة فى كل مديرية:
الوجه البحرى

مساحة أراضى المزروعة وقابلة للزراعة بالألفه		المديرية
فدان مساحه ٢٠٠٠ م	فدان مساحه ٥٩٣٩ م	
١٦٢/٧٧١	١١٥/٣٠٥	القليوبية
٤٦٢/٤٩٥	٣٢٧/٦٢٣	الشرقية
٣٢٦/٨٢٩	٢٣١/٥٢٠	الدقهلية
١٤٢/٤٧٦	١٠٠/٩٢٧	دمياط
٥٧٢/٤٩٥	٤٠٥/٥٤٦	الغربية
٣٩٣/٦٠٩	٢٧٨/٨٢٦	المنوفية
٢٠٨/٨١٩	١٤٧/٩٢٤	رشد
٣٨٠/٥١٢	٢٦٩/٥٤٨	البحيرة
٢/٦٥٠/٠٠٦	١/٨٧٧/٢١٩	المجموع

الوجه القبلى

مساحة أراضى المزروعة وقابلة للزراعة بالألفه		المديرية
فدان مساحه ٢٠٠٠ م	فدان مساحه ٥٩٣٩ م	
١٦٣/٩٦٧	١١٦/١٥١	الجيزة
٣٤/٧٦٢	٢٤/٦٢٥	اطفيح
١٩٨/٧٢٩	١٤٠/٧٧٦	نقل بعده

مساحة أراضي المزروعة وقابلة للزراعة بالاشجار		المديرية
فدان مساحة ٢٠٠٠ م	فدان مساحة ٥٩٢٩ م	
١٩٨/٧٢٩	١٤٠/٣٣٦	ماقبله
١٤٣/٨٢٩	١٠١/٨٨٥	الفيوم
٣٩٤/٦١٤	٣٧٩/٥٤٣	بنى سويف
٢٧٥/٩٢٤	١٩٥/٤٥٩	المنية
٣٨٠/٧٤٣	٢٦٩/٧٠٨	اسيوط
٢٢٧/٨٤٨	١٦١/٤٠٣	جرجا
٢٧٠/٥٨٦	١٩١/٦٧٨	قنا
١/٨٩٢/٢٧٣	١/٣٤٠/٤٥٢	المجموع

جملة مساحة الأراضي المزروعة وقابلة للزراعة

بالوجهين البحرى والقبلى

مساحة الأراضي المزروعة وقابلة للزراعة		الجهة
فدان مساحة ٢٠٠٠ م	فدان مساحة ٥٩٢٩ م	
٢/٦٥٠/٠٠٦	١/٨٧٧/٢١٩	الوجه البحرى ...
١/٨٩٢/٢٧٣	١/٣٤٠/٤٥٢	القبلى
٤/٥٤٢/٢٧٩	٣/٢٢٧/٦٧١	الجملة

وقال استيف في الجزء الخاص بالإيرادات في مدة
احتلال الفرنسيين عن سنة ١٧٩٩ م مالمخصه :

ان الخراج في هذه السنة تقيد بمبلغ ٣٩٩/٥٤٣/٢٢ فرنكا
(١٦٣/٨٦٩ ج . م) تقدا وعينا . اهـ

واتامع الأسف لم نحصل على بيان ماجبي
من كل مديرية . وليس في وسعنا إلا أن نعين لهذا
الخراج المساحة الواردة في الجدول الأخير ونقسمه على
عدد فداديتها فينتج لدينا خارج قدره ٢٧ قرشا وهو
قيمة الخراج عن الفدان الذي مساحته ٥٩٢٩ مترا مربعا .
ويكون مقدار الخراج عن الفدان الذي مساحته ٤٢٠٠
متر مربع هو ١٩ قرشا

وأما بيان النواحي وعددها فقد وجدناه
في الفهرس الجغرافى لمسيو جومار بالمجلد الثانى
ص ٧٨٩ وما هو :

بيان نواحي المديرية بالوجه البحرى

عدد نواحيها	المديرية
١٧١	القليوبية.....
٤١٤	الشرقية.....
٢٤٣	الدقهلية.....
٢٦٤	دمياط.....
٢٧٧	المنوفية.....
٣٠٥	الغربية.....
١٣٦	رشيد.....
٢٠٨	البحيرة.....
٢٠١٨	المجموع

بيان نواحي المديرية بالوجه القبلى

عدد نواحيها	المديرية
١٤٦	الجيزة.....
١١٨	اطفيح.....
٢٨٧	بنى سويف.....
٥٥١	تقل بعه

عدد نواحيها	المديرية
٥٥١	ماقبله
١٠٣	النيوم
٢٦٩	النبه
٣٣٥	أسيوط
٢٢٣	جرجا
٤٦٣	قنا
١/٩٤٤	المجموع

جمله نواحي المديريات في الوجهين البحرى والقبلى

عدد النواحي	الجهة
٢/٠١٨	الوجه البحرى
١/٩٤٤	القبلى
٣/٩٦٢	الجمله

الفصل الثامن

الاسرة المحمدية العلوية

من سنة ١٢٢٠ هـ (١٨٠٥ م) الى ١٣٤٣ هـ (١٩٢٣ م)

عمر الوالى محمد على

سنة ١٢٦٤ هـ (١٨٤٨ م)

قال مانجان فى كتابه (مختصر تاريخ مصر ج ٢ ص ٣٣٧) :
نزع الوالى محمد على ملكية جميع الملتزمين ورتب
معاشاً لكل منهم يساوى دخله الاصلى الذى كان
مدونا فى سجلات الروزنامى وكانت كل قرية مقسمة الى أربعة
وعشرين قما يسمى كل منها قيراطا . وكثيرا ماتكون
هذه القرايط بين عدة أشخاص

ولما مسحت الحكومة أطيان كل ملكية بالفدان
وجدت مساحتها على وجه العموم ضعف المساحة التى كانت
فى سجلات المال فقررت ترتيب الخراج على هذه
الزيادة . وقد تج هذا الفرق من ان الملتزمين فى
المعاملات التى كانت تجرى بينهم كانوا يتحاسبون بمقتضى
ما تحويه مستندات كل منهم ، متبعين فى ذلك

الأسلوب الذى ألفوه من عمل الحساب بالقراريط . وهى
طريقة تنتج دوماً عدداً من الألفسدة أقل بكثير
من العدد الحقيقى . وإذا أجريت عملية المساحة
فالقيساس القبطى وشيخ البلد يتواطآن على أن يسلبا
جزءاً لهما

فظهر من كل هذا أن الملتزم الذى كان يورد خراج
مائة فدان كان يتمتع فى الحقيقة ونفس الأمر بضعف خراج
هذه المساحة . فاستولى الوالى على كل ما كان للملتزمين
وأمر الروزنامجى بأن يدفع لهم ابراد النصف حسب ضريبة
الخراج القديمة وهو يساوى ثلث ما يدفع الآن

ومع كل فقد حفظ الحق للملتزمين بأن يتصرفوا
حسبما يشتهون فى أراضى الوساياا فيمكنهم تأجيرها
لغيرهم أو زراعتها دون أن يؤدوا خراجاً عنها . وأما
المعاش الذى رتبته الوالى لهم ليعوضهم به بعض دخلهم
فكان محصوراً فى صاحبه طالما عاش ولا يجوز له أن
يورثه لبنه

وقد ألغيت جميع الأموال المقررة ولم يبق منها
سوى المال الأميرى الذى كان يختلف باختلاف الأرض
رداءة وجودة ، والذى كان يضعه القتردار ثم يعرض نتيجة
عمله هذا على الوالى ليوافق عليه

وأما الأراضى الشراعى فكانت جميعها معفاة من الخراج .
ومع ذلك فكانت طريقة وضعه عرضة للتغيير والتبديل
وليس فيها شىء ثابت متمش على وتيرة واحدة ، وكان
تبدليها حسب الحاجات والظروف

وفى سنة ١٢٣٦هـ (١٨٢١ م) كان عدد القرى
والأفندية التى فرض عليها الخراج وقيمة ما فرض منه على
كل مديرية كالآتى :

عدد القرى

الوجه البحرى

عدد قراها	المديرية
١٤٠	القليوبية
٣١٠	الشرقية
٣١٥	الدقهلية
٣١٢	المنوفية
٣٦٠	الغربية
٢٨٠	البحيرة
١ / ٧١٧	المجموع

الوجه القبلى

عدد قراها	المديرية
١٢٠	الجيزة
٨٠	الاطفيحية
٣٦٧	بنى سويف
٦٦	الفيوم
٢٥٠	المنية
٣٠٦	أسيوط
٣٧٤	جرجا
١٩٥	اسنا
١/٧٥٨	المجموع

جملة القرى بالوجهين البحرى والقبلى

عدد قراها	الجهة
١/٧١٧	الوجه البحرى
١/٧٥٨	القبلى
٣/٤٧٥	الجملة

عدد الأقدمة المفروض عليها خراج
الوجه البحرى

عدد الأقدمة المفروض عليها خراج		المديرية
فدان مساح ٢٢٠٠ م	فدان مساح ٤٤٤١ م	
١٤/٥٩٠	٨٠/٠٠٠	القليوبية
١٧٠/٤٥٤	١٦١/٢٠٤	الشرقية
١٦٤/٨٠٣	١٥٥/٨٦٠	البحرية
٢٠٥/٢٩١	١٩٤/١٥٠	المنوفية
٢٣٨/٩٢٦	٢٢٥/٩٦٠	الغربية
١٠٦/٥٧٦	١٠٠/٧٩٢	البحيرة
٩٧٠/٦٤٠	٩١٧/٩٦٦	المجموع

الوجه القبلى

عدد الأقدمة المفروض عليها خراج		المديرية
فدان مساح ٢٢٠٠ م	فدان مساح ٤٤٤١ م	
٩٠/٨٢٩	٨٥/٩٠٠	الجيزة
٥٨/١٥٦	٥٥/٠٠٠	الاطفيحية
١٣٨/٧٩٢	١٣١/٢٦٠	نبي سويق
٢٨٧/٧٧٧	٢٧٢/١٦٠	نقل بعه

عدد الأقدنة المفروض عليها خراج		المديرية
فدان مساحة ٢٢٤٤١ م	فدان مساحة ٢٢٤٢٠ م	
٢٧٢/١٦٠	٢٨٧/٧٧٧	ماقبله
٧٠/٢٠٠	٧٤/٢٢٨	الفيوم
١٤٨/٣٤٠	١٥٦/٨٥٢	المنية
١٧٨/٥٨٤	١٨٨/٨٣١	اسيوط
١٩٠/٤٠٠	٢٠١/٣٢٥	جرجا
١٤٣/٩٠٠	١٥٢/٢٥٢	اسنا
١/٠٠٣/٥٨٤	١/٠٦١/٢٦٥	المجموع

جملة الأقدنة المفروض عليها خراج بالوجهين البحرى والقبلى

عدد الأقدنة المفروض عليها خراج		الجهة
فدان مساحة ٢٢٤٤١ م	فدان مساحة ٢٢٤٢٠ م	
٩١٧/٩٦٦	٩٧٠/٦٤٠	الوجه البحرى
١/٠٠٣/٥٨٤	١/٠٦١/٢٦٥	القبلى
١/٩٢١/٥٥٠	٢/٠٣١/٩٠٥	الجملة

وهذا الجدول يبين جملة الخراج عن كل مديرية وخراج
تندان الذى مساحته ٤٤٤١ مترا مربعا والذى مساحته ٤٢٠٠ متر مربع

ومتوسط خراج كل منها :

الوجه البحرى

خراج الفدان		جملة خراجها		المديرية
فدان مساحة ٤٢٠٠ م ^٢	فدان مساحة ٤٤٤١ م ^٢	فدان مساحة ٤٤٤١ م ^٢	فدان مساحة ٤٢٠٠ م ^٢	
بارة قرش	بارة قرش	جنيه مصرى	بارة قرش	
٣٦	١٦	٣٨	٢٠	٣٠/٨٠٠ القليوبية
٢٨	٢١	٣٥	٥	٤٨/٦٣٩ الشرقية
٢٧	٣٩	٢٩	٢٥	٤٦/١١٦ الدقهلية
٢٢	٣٦	٣٤	٣٠	٦٧/٥٣٥ المنوفية
٣٣	١٠	٣٥	٥	٧٩/٤٣٦ الغربية
٢٣	٢٨	٢٥		٢٥/٢٧٠ البحيرة
المتوسط	المتوسط			
٣٠	٢٧	٣٢	٢٠	٢٩٧/٧٩٦ المجموع

الوجه القبلي

خراج القندان		خراج القندان		المديرية - جملة خراجها	
فلان مساحة ٤٢٠٠ م.م	فلان مساحة ١١١١ م.م	فلان مساحة ٤٢٠٠ م.م	فلان مساحة ١١١١ م.م	الجزيرة	٣٢/٧٥٧
قرش	قرش	قرش	قرش	الاطيحية ..	١٦/٩١٢
٣٦	٢	٣٨	١٠	بني سويف ..	٥٨/٢١٩
٢٩	٣	٣٠	٣٠	الفيوم	٢٣/٦٩٢
٤١	٣٨	٤٤	١٥	المنية	٥١/٩٧٧
٣١	٣٧	٣٣	٣٠	أسيوط	٦٢/٣٢٩
٣٣	٦	٣٥	٣٥	جرجا	٦٦/٦٨٥
٣٣	٥	٣٥	٣٥	اسنا	٥٠/١٧٤
٣٢	٣٨	٣٤	٣٥		
المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المجموع	٣٦٢/٧٤٥
٣٤	٧	٣٦	٥		

جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى والمتوسط العام لخراج الفدان

[illegible]

وأما محصول الفدان الواحد فأورد عنه مانجان
في كتابه ج ٢ ص ٣٤٤ وما بعدها البيان الآتي :

نوع المحصول	محصول الفدان
قح	أرادب
شعير	من ٢ إلى ٨
فول	١٥ د ٤ د
عس	١٠ د ٤ د
ذرة صيفية	٧ د ٤ د
د شامية	١٠ د ٤ د
حمص	٧ د ٣ د
ترمس	٧ د ٣ د
حلبة	٨ د ٦ د
كتان	٣ ١/٢ د ٣ د
أرز ديماطي	ضريبة وزنها ٤٤٥ أقة
	من ٢ إلى ٥
	ضريبة وزنها ٣١٠ أقة
أرز رشيدى	من ٤ إلى ٦
قطن	قطر ٤
دخان	١٠
زعفران	قطر لواجب
	١/٢ محصول و ٣ تقاوى

ثم تكلم مانجان عن كيفية استغلال الأرض
في مصر فقال :

إن الطمي الذي يرسب من ماء النيل على الأرض
سنوياً يجي مواتها ، ويساعد على خصها وتتمو مزروعاتها
دواماً . ولهذا لا يريحها الفلاحون ولا يدعونها وقتاً بدون زراعة ،
بل يكتفون بتنوع المزروعات فيها . فالأرض التي تزرع
في سنة قمحاً مثلاً تزرع في السنة التي تليها شعيراً أو فولاً
أو ذرة أو عساً . ويزرع الشعير في الأراضي التي تقل
رطوبتها عن غيرها . لأن الأرض الجافة لا تسوقه
عن النمو

ويزرع الفلاحون البرسيم بعد القمح لأن أرض
المراعي الصناعية تكتسب قوة بسبب مكث البهائم فيها
مدة أشهر الربيع

ويزرعون القرطم مع التبغ ، وفي بعض الأحيان
مع الترمس والحلبة والحمص . وتنمو هذه النباتات
في كل مكان تزرع فيه بلافراق

وتلى زراعة قصب السكر زراعة الذرة وبعد
هذه الكتان ثم النيل (التيلة) الذي يبقى نباته في الأرض
ثلاث سنوات .

وأما محاصيل القطر المصري من الجيوب سنة ١٨٢١ م

تقدرها كالآتي :

نوع المحصول	كمية المحصول بالأردب
قمح	١/٢٠٠/...
فول	١/٢٠٠/...
شمير	٦٠٠/...
عسل	١٢٠/...
ذرة صيفية	٨٠٠/...
د شامية	١٥٠/...
حلبة	١٣٠/...
حصص	٨٠/...
ترمس	٤٠/...
المجموع	٤/٣٢٠/...

وكان ثمن مبيع الأردب منها كالآتي :

نوع المحصول	ثمن الأردب منه بالقروش
قمح	٥٠
فول	٣٠
ذرة	٣٢
حصص	٢٧
ترمس	١٨

وقال كلوت بك في كتابه (نظرة عامة حول
مصر ج ٢ ص ٢٠٣) :

كان دخل الضرائب الذى يرد خزنة محمد على
ثلاثة أقسام وهى :

(١) الخراج أو ضريبة الأقطان

(٢) فريضة الرؤوس

(٣) إيرادات الجمارك

ثم تكلم عن ضريبة الأقطان فقال :

لما استولى السلطان سليم على مصر قام بمسح القسم الأكبر
من أرضها ، وقرر ترتيب قيمة الخراج ، وتعين مايجب على كل
ملتزم تحصيله حسبما أظهرته نتيجة هذه المساحة

وتنقسم ضريبة الأقطان الى ثلاثة اجزاء . الأول
وهو أعظمها خاص بالميرى والثانى خاص بالكشوفية والثالث
فائض الالتزام . فالمال الأميرى حق للسلطان ومال الكشوفية
حق للبك أو الكاشف حاكم الأقليم . وفائض الالتزام الذى
كان بين الزيادة والنقصان كان دفعه محتما فى كل سنة
أسوة بالمال الأميرى ومال الكشوفية . وكان يجبي على ذمة
الملتزمين ، ولا يكون لهؤلاء حق فيه الا بعد
سداد مطلوب السلطان وحكام الأقاليم . وهؤلاء الملتزمون
فرضوا ايضا لأنفسهم رسوما على الفلاحين عرفت باسم (البرانى)
كانوا يحتمون عليهم دفعها

• ولم تكن جميع الأراضي المصرية خاضعة للخراج بل كان بعضها معفى منه والبعض الآخر مفروضا عليه . فالأراضي التي عرفت باسم الرزق كانت معفاة منه ، مثل الأراضي البور التي لا تأتي بمحصول . أما الأراضي الرديئة وهي التي كان يمتلكها الملتزمون أو الفلاحون فكان مفروضا عليها ضريبة متوسطة القيمة أى أقل مما كان مفروضا على الأراضي الجيدة . وأما أراضي الأثر والأوسية فكانت الضرائب تفرض عليها بحسب حالتها . وأراضي الأثر هي التي كان مفروضا عليها الضريبة المسماة بالبراني

أما الآن فلا يوجد فارق بين أرض وأخرى بل جميعها متساو في القرم ومربوط عليه خراج واحد هو المال الأميري . ويقدر متوسط الخراج في الوقت الحاضر بعشرة فرنكات عن الفدان . فالأرض ذات الحصب المزيـد يفرض عليها عادة من ١٤ الى ١٦ فرنكا عن الفدان . والتي أقل منها خصبا يفرض عليها من ٦ الى ٨ فرنكات . ومنذ زمن يسير أعطى الوالى أناسا قادرين على الزراعة ما يقرب من ٢٠٠/٠٠٠ فدان من الأراضي غير المزروعة وأعفاها من الأموال الأميرية . ويتجمع نصف دخل محمد على من ضريبة الخراج . اهـ

ثم دون كلوت بالصفحة ٢٦٤ بياناً بالأراضي المزروعة
والممكن زرعها في مصر ومساحتها بالأفدنة التي مسطح
كل منها ٤٠٨٣ متراً مربعاً . وقد ذكرنا ذلك في البيان الآتي
مع ما يقابلها من الأفدنة التي مسطح كل منها ٤٢٠٠ متر مربع
ومع أنه أغفل ذكر الستة التي أجرى فيها
احصاء هذه الأراضي فن رأينا أنها سنة ١٨٣٣ م بلا شك .
لأنها هي الستة التي أورد دخلها في مؤلفه :

بيان أراضي مصر المزروعة والقابلة للزراعة
الوجه البحرى

مساحة أراضيها المزروعة والقابلة للزراعة		المديرية
فدان ساحه ٤٢٠٠ م	فدان ساحه ٤٠٨٣ م	
٢٨١/٩٢١	٢٩٠/...	القليوبية
٣٤٩/٩٧١	٣٦٠/...	الشرقية
٣١١/٠٨٦	٣٢٠/...	الدقهلية
٢٩١/٦٤٣	٣٠٠/...	المنوفية
٤٣٧/٤٦٤	٤٥٠/...	الغربية
٢٣٨/١٧٥	٢٤٥/...	البحيرة
١/٩١٠/٢٦٠	١/٩٦٥/...	المجموع

الوجه القبلى

مساحة أراضي المزرع والقبالة للزراعة		المديرية
٢٢٤٢٠٠ فدان مساحة	٢٢٤٠٨٣ فدان مساحة	
٢٤٦/٩٢٤	٢٥٤/٠٠٠	الجبزة
١٣٥/٥١٧	١٣٩/٤٠٠	بنى سويف
١٢٠/٥٤٦	١٢٤/٠٠٠	الفيوم
١٥٦/٥١٥	١٦١/٠٠٠	الفيشن
١٤٤/٠٧٢	١٤٨/٢٠٠	بنى مزار
١٤٨/٥٤٣	١٥٢/٨٠٠	المنية
٩٧/٥٧١	١٠٠/٣٦٧	ملوى
٩٦/٢٠٨	٩٨/٩٦٤	منفلوط
١٥٨,٩٩٨	١٦٣/٥٥٤	اسيوط
١٣٠/٤٣٢	١٣٤/١٦٩	سوهاج
٩٨,٣٩٧	١٠١/٢١٧	جرجا
٩٦/٠٧٥	٩٨/٨٢٨	فرشوط
٩٩/٥٣٧	١٠٢/٣٩٠	قنا
٤٦/٠١٨	٤٧/٣٣٧	اسنا
١,٧٧٥/٣٥٣	١/٨٢٦/٢٢٦	المجموع

جملة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة
بالوجهين البحرى والقبلى

مساحة أراضي المزروعة والقابلة للزراعة		الجهة
فدان مساحة ٤٢٠٠ م	فدان مساحة ٤٠٨٣ م	
١/٩١٠/٢٦٠	١/٩٦٥/٠٠٠	الوجه البحرى ...
١/٢٧٥/٣٥٣	١/٨٢٦/٢٢٦	و القبلى
٣/٦٨٥/٦١٣	٣/٧٩١/٢٢٦	الجملة

أما مساحة الأراضى غير المزروعة فقد ذكرها
جملة واحدة وذلك كالآتى :

مساحة أراضيها غير المزروعة		الجهة
فدان مساحة ٤٢٠٠ م	فدان مساحة ٤٠٨٣ م	
١/٥٣٦/٩٥٨	١/٥٨١/٠٠٠	الوجه البحرى
١/٥٩٦/٠٣٩	١/٦٤١/٧٧٤	و القبلى
٣/١٣٢/٩٩٧	٣/٢٢٢/٧٧٤	الجملة

وبإضافة مساحة هذه الأراضي الى مساحة الأراضي

المزروعة يكون مجموع المساحين كالتالى :

أراضيها المزروعة وغير المزروعة		المساحة
فدان مساحة ٢٠٨٣ م	فدان مساحة ٤٢٠٠ م	
٣/٥٤٦/٠٠٠	٣/٤٤٧/٢١٨	الوجه البحرى
٣/٤٦٨/٠٠٠	٣/٣٧١/٣٩٢	د القبلى
٧/٠١٤/٠٠٠	٦/٨١٨/٦١٠	المجموع

وأما محاصيل الأراضي فى سنة ١٨٣٣ م فقد أورد

عنها مانجات فى كتابه (مختصر تاريخ مصر ج ٣ ص ١٦٢)

البيان الآتى :

نوع المحصول	كمية المحصول
قح	١/٤٥٠/٠٠٠
فول	٧٠٠/٠٠٠
شعير	٦٥٠/٠٠٠
ذرة	١٦٠/٠٠٠

نوع المحصول	كمية المحصول
ذرة صيفية.....	٧٥٠/٠٠٠
عذس.....	٧٠/٠٠٠
حصص.....	٢٥/٠٠٠
ترمس.....	٢٠/٠٠٠
طبقة.....	٦٠/٠٠٠
أرز رشيدى.....	٣٠/٠٠٠
أرز دمياطى.....	٥٠/٠٠٠
بذر كتان.....	٢٢/٠٠٠
بذر خس.....	٨/٠٠٠
سمسم.....	١٨/٠٠٠
بذر قرطم.....	١/٥٠٠
قطن شجيرات.....	١١٠/٠٠٠
قطن نبات.....	٤/٥٠٠
سكر.....	٨/٥٥٨
زعفران.....	٥٨٣
خام.....	٣٥/٠٠٠

نوع المحصول	كمية المحصول
كتان	١٨/٠٠٠ بالقناطير
شمع عسل	٥٠٠
عسل	٢/٤٠٠
ملح البارود	١٥/٧٨٤
نيل (نيلة)	٧٧/٣٠٠ بالآقق
أفيون	١٤/٥٠٠
حرير	٣٠٠ و ٦/١٥٠

ولم يذكر كلوت بك الضريبة العقارية لسنة ١٨٣٣ م إلا جملة واحدة فقال إنها بلغت ٢٨/١٢٥/٠٠٠ فرنك (١٧٢٢/٠٨٤/١ ج. م) . وبقيمة هذا المبلغ على المساحة المزروعة يكون الناتج $\frac{1}{4}$ ٢٨ من القروش وهو متوسط خراج القدان الذي مساحته ٤٠٨٣ مترا مربعا . ويكون متوسط خراج القدان الذي مساحته ٤٢٠٠ متر مربع هو $\frac{1}{4}$ ٢٩ من القروش

الحديوى توفيق

سنة ١٣٠٩ هـ (١٨٩٢ م)

نورد لك هنا السنين الأولى من حكم هذا الحديوى لأنها تمثل الحالة الوسطى لمصر بين عهد سمو الوالى محمد على وعهدنا هذا كما أنها تمثل حالة البلاد قبل الاحتلال الانكليزى تماما . وقد كان عدد النواحي حسبها جاء فى إحصاء عام ١٨٨٢ م كالآتى :-

الوجه البحرى

عدد نواحيها	المديرية
١٦٣	القليوبية
٤٣٥	الشرقية
٤٤٣	الدقهلية
٣٣٩	المنوفية
٥٤٧	الغربية
٣٠١	البحيرة
٢/٢٢٠	المجموع

الوجه القبلى

عدد نواحيها	المديرية
١٦٧	الجزيرة
١٦٨	بنى سويف
٩١	الفيوم
٢٦٧	المنية
٣١٩	أسيوط
١٨٩	جرجا
١٠٩	قنا
١٠٧	اسنا
١/٤١٧	المجموع

جملة عدد النواحي بالوجهين البحرى والقبلى

عدد النواحي	الجهة
٧/٢٢٠	الوجه البحرى
١/٤١٧	القبلى
٣/٦٣٧	الجملة

أما عدد الألفنة المفروض عليها خراج في سنة ١٨٨١ م
والتي مساحة كل منها ٤٢٠٠ متر مربع فكان في كل
مديرية كالآتي :

الوجه البحرى

عدد أفدتها المفروض عليها خراج	المديرية
١٨٥/٦٧٧	القليوية.....
٤٢٠/٥١٢	الشرقية.....
٤٥٣/٦١٧	الدقهلية.....
٣٣٨/٨٩٣	المنوفية.....
٨١٢/٨٨٦	الغربية.....
٣٩٨/١٣٧	البحيرة.....
٢/٦٠٩/٧١٢	المجموع

الوجه القبلى

عدد أفدتها المفروض عليها خراج	المديرية
١٧٤/٤٩٦	الجيزة.....
٢٢٧/١٤٢	بنى سويف.....
٤٠١/٦٣٨	قل بعله

عدد أفنتها	المديرية
٤٠١/٦٣٨	ماقبله
١٩٤/٠٠٩	القيوم
٣٦٨/٦١٤	المنية
٤١٣/٢٤٥	اسيوط
٣٢٠/٤٢٦	جرجا
٢٧٣/٢٠٠	قنا
١٣٣/٥٦٢	اسنا
٢/١٠٤/٦٩٤	المجموع

جملة الافدنة بالوجهين البحرى والقبلى

عدد أفنتها	الجهة
٢/٦٠٩/٧١٢	الوجه البحرى
٢/١٠٤/٦٩٤	د القبلى
٤/٧١٤/٤٠٦	الجملة

وأما جملة خراج كل مديرية وخراج الفدان
 فيها الذى سماحه ٤٢٠٠ متر مربع فكانا فى سنة
 ١٨٨١ م كالآتى :

الوجه البحرى

المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان
القليوبية	٢٥٦/٢٦٦	حـ
الشرقية	٣٧٣/٢٦٢	٨٦
الدقهلية	٤٧٤/٣٨١	١٠٤ $\frac{1}{2}$
المنوفية	٥٢٤/٢٩٦	١٥٥ $\frac{1}{2}$
الغربية	٨٨٩/٦٣٨	١٠٩ $\frac{1}{2}$
البحيرة	٣٥٨/٩٨٦	٩٠
المجموع	٢/٨٧٦/٨٢٩	الترتـ حـ ١١٠

الوجه القبلى

المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان
الجيزة	١٩٣/٥٩٢	حـ
بنى سويف	١٨٧/٩٦٢	٨٣
الفيوم	١٠٦/٥٨٨	٥٥
المنية	٢٦٣/٦٢٣	٧١ $\frac{1}{2}$
قل بعه	٧٥١/٧٦٥	

المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان
ماقبله	٧٥١/٧٦٥	حـ
أسبوط.....	٥٠٧/٠٥٩	١٢٣
جرجا.....	٣٧٤/٧٦٠	١١٧
قنا.....	٢٨٥/٤٣٢	١٠٤ $\frac{1}{4}$
اسنا.....	٨٤/٦٧٣	٦٣ $\frac{1}{4}$
المجموع	٧/٠٠٣/٦٨٩	المتوسط حـ ٩٥

جملة الخراج والمتوسط العام لخراج الفدان بالوجهين
البحرى والقبلى

الجهة	جملة خراجها	متوسط خراج الفدان
الوجه البحرى	٢/٨٧٦/٨٢٩	حـ ١١٠
د القبلى	٢/٠٠٣/٦٨٩	٩٥
الجملة	٤/٨٨٠/٥١٨	المتوسط العام حـ ١٠٣ $\frac{1}{4}$

الملك فؤاد الاول

سنة ١٣٤٢ هـ (١٩٢٣ م)

إن عهد هذا الملك بين لنا الحالة الحاضرة للموضوع
الذى نبحث فيه

فمد نواحي كل محافظة ومديرية حسب إحصاء سنة ١٩١٧ م
هو كالآتي :

الوجه البحرى
المحافظات

المحافظة	عدد نواحيها
القاهرة	١٨١
الاسكندرية	١٠٧
قناة السويس	١٩
دمياط	٤
السويس	٢
شبه جزيرة سيناء	٤
الصحراء الشرقية ...	٢٦
الغربية ...	١٩
المجموع	٣٦٢

المديرية

عدد نواحيها	المديرية
١٦٥	القليوية
٣٦٤	الشرقية
٤٠٥	الاقليمية
٣٠٨	المنوفية
٥٢٠	الغربية
٣٢٠	البحيرة
٢ / ٠٨٢	المجموع

الوجه القبلى
المديرية

عدد نواحيها	المديرية
١٥٣	الجزيرة
١٧٧	بنى سويف
٩٧	الفيوم
٢٦١	المنية
٦٨٨	نقل بعده

عدد نواحيها	المديرية
٦٨٨	ماقبله
٢٨٠	اسيوط
٢٢٨	جرجا
١٣٩	قنا
٨١	اسوان
١/٤١٦	المجموع

جمله نواحي المحافظات والمديريات بالوجهين البحرى والقبلى

عدد النواحي	الجهة
٣٦٢	المحافظات
٢/٠٨٢	الوجه البحرى
١/٤١٦	القبلى
٣/٨٦٠	الجمله

وأما عدد الافدنة المربوط عليها الخراج
فى سنة ١٩٢١ م والتى مساحة كل منها ٤٢٠٠ متر مربع

فهو في كل مديرية كالآتي :

الوجه البحرى

عدد أفدتها	المديرية
٢٠١/٧٠٠	القليوبية
٦٠٦/٨٠٠	الشرقية
٥١٨/٠٠٠	الدقهلية
٣٤٧/٤٠٠	المنوفية
٩٢٣/٣٠٠	الغربية
٧٤٥/٧٠٠	البحيرة
١/٧٠٠	محافظة القنال
٣/٣٤٤/٦٠٠	المجموع

الوجه القبلى

عدد أفدتها	المديرية
١٨٠/٦٠٠	الجيزة
٢٢٥/٢٠٠	بنى سويف
٣٣١/٨٠٠	الفيوم
٣٧٨/٧٠٠	المنية
١/١١٦/٣٠٠	نقل بعده

عدد أفنتها	المديرية
١/١١٦/٣٠٠	ماقبله
٤١٢/٢٠٠	اسيوط
٣٠٩/٧٠٠	جرجا
٣٣٣/٩٠٠	قنا
٩٩/٠٠٠	اسوان
٢/٢٧١/١٠٠	المجموع

جملة الأفنته بالوجهين البحرى والقبلى

عدد أفنتها	الجهة
٣/٣٤٤/٦٠٠	الوجه البحرى
٢/٢٧١/١٠٠	القبلى
٥/٦١٥/٧٠٠	المجموع

وفى هذه السنة كانت جملة الخراج لهذه الأفنته

ونخراج الواحد منها بكل مديرية كالآتي :

الوجه البحرى

المديرية	جملةخراجها	خراج الفدان
القليوبية.....	٢٩٣/٧٠٥	١٤٥ $\frac{1}{2}$
الشرقية.....	٤٦٩/٧٨٩	٧٧ $\frac{1}{2}$
الدقهلية.....	٤٨٤/١١٤	٩٤ $\frac{1}{2}$
المنوفية.....	٥٤٤/٤٩٢	١٥٧
الغربية.....	٨٥٤/١٩٠	٩٢ $\frac{1}{2}$
البحيرة.....	٥٢٠/١٣٠	٧٠
محافظة القنال.....	١/٠٤٢	٦١
المجموع	٣/١٦٧/٤٦٢	المتوسط ٩٥

الوجه القبلى

المديرية	جملةخراجها	خراج الفدان
الجيزة.....	٢١٢/٠٧٤	١١٧ $\frac{1}{2}$
بنى سويف.....	٢٥٦/٧٨١	١١٤
قل بعه	٤٦٨/٨٥٥	

المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان
مأقبة	٤٦٨/٨٥٥	ح
القيوم	١٨٩/٣٤١	٥٧
المنية	٣٧٠/٠٥٢	٩٨
اسيوط	٣٩٧/٧٠٨	٩٦ $\frac{1}{2}$
جرجا	٢٥٥/٧١٤	٨٢ $\frac{1}{2}$
قنا	٢٤٠/١١٧	٧٢
اسوان	٤٥/٤١١	٤٦
المجموع	١/٩٦٧/١٩٨	المتوسط ح ٨٦

جملة الخراج والمتوسط العام لخراج الفدان
بالوجهين البحرى والقبلى

الجهة	جملة خراجها	متوسط خراج الفدان
الوجه البحرى	٣/١٦٧/٤٦٢	ح ٩٥
القبلى	١/٩٦٧/١٩٨	٨٦
الجملة	٥/١٣٤/٦٦٠	المتوسط العام ح ٩١

وقد جاء في مذكرة السير مردخ ماكسونلد مستشار
وزارة الأشغال العمومية عن أعمال مراقبة النيل
في سنة ١٩١٩ م :

أن مساحة الأرض المزروعة والقابلة للزراعة
بمصر هي ٧/٣٠٠/٠٠٠ فدان

يستزل منها ما هو مخصص لثروة الأسماك وقدره ٢٠٠/٠٠٠
فدان فيكون الباقي ٧/١٠٠/٠٠٠ فدان

يستزل منه المساحة المفروض عليها خراج وهي
٥/٦٠٠/٠٠٠ فدان فيكون الباقي ١/٥٠٠/٠٠٠ فدان

وهذا المقدار هو المساحة الغير المزروعة الآن
من أرض مصر والقابلة للزراعة في المستقبل

اجمال عام لقسم الخراج

وانا لمجملون في الجداول الآتية ما تضمنه
هذا القسم :

جدول رقم (١)

ان عدد النواحي مدنا أو قري الذي أورده
المؤلفون على اختلافهم في عهد من ذكره من الحكام
وبحسب العصور كالآتي :-

عصر الفراعنة

المصادر	الحكام	عدد النواحي
هيرودوت	أمازيس	٢٠/٠٠٠
دهودور	الفراعنة	١٨/٠٠٠

عصر البطالسة

المصادر	الحكام	عدد النواحي
دهودور	بطليموس لاغوس	٣٠/٠٠٠

عصر العرب

المصادر	الحكام	عدد النواحي
ابن عبد الحكم.....	سليمان بن عبد الملك...	١٠/٠٠٠
أبو صالح الأرمي.....	المستنصر بالله.....	٢/١٨٦
ابن الجيعان.....	حسام الدين لاحق.....	٢/٣١٦
.....	الناصر محمد.....	٢/٣١٦

عصر الفرنسيين

المصادر	الحكام	عدد النواحي
جومار.....	الجمهورية الفرنسية.....	٣/٩٦٢

عصر الاسرة المحمدية العلوية

المصادر	الحكام	عدد النواحي
مانجان.....	الوالي محمد علي.....	٣/٤٧٥
إحصاء سنة ١٨٨٢ م	الحديوي توفيق.....	٣/٦٣٧
..... م ١٩١٧	السلطان قواد الأول.....	٣/٨٦٠

جدول رقم (٢)

ان مساحة الأراضي المفروض عليها خراج في مصر
والتي أوردتها المؤرخون على اختلافهم في عهد من ذكروه
من الحكم كانت في كل من عصورهم كالتالي :

عصر الفراعنة

المصادر	الحكام	المساحة بالافدنة
تقدير.....	زمن الفراعنة	٦/٠٠٠/٠٠٠

عصر البطالسة

المصادر	الحكام	المساحة بالافدنة
تقدير.....	البطالسة	٤/٠٠٠/٠٠٠

عصر الرومان

المصادر	الحكام	المساحة بالافدنة
تقدير.....	الرومان	٦/٠٠٠/٠٠٠

عصر البيزنطيين

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
تقدير	البيزنطيون	٦/٠٠٠/٠٠٠

عصر العرب

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
تقدير	عمر بن الخطاب	٦/٠٠٠/٠٠٠
الكندى	هشام بن عبد الملك	٣٠/٠٠٠/٠٠٠
المقرئى	المأمون	٣/٠٠٤/٧٣٢
.....	المعز بالله	٢٤/٠٠٠/٠٠٠
ابن حوقل	المعز لدين الله	٦٤٦/٧٤٥
ابن الجيعان ..	حسام الدين لاچين	٥/١٣٣/٦٩٣
.....	الناصر محمد	٥/١٣٣/٦٩٣

عصر العثمانيين

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
أمير الألاى چا كوتان	العثمانيون	٤/٥٤٢/٢٧٩

عصر الفرنسيين

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
أمير الألاي باكوتان	الجمهورية الفرنسية....	٤/٥٤٢/٢٧٩

عصر الأسرة المحمدية العلوية

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
كلوت بك سنة ١٨٣٣ م	الوالى محمد على	٣/٦٨٥/٦١٣
أحمد المكينة سنة ١٨٨١ م	الحديوى توفيق	٤/٧١٤/٤٠٦
..... د د د ١٩٢١ م	السلطان فؤاد الأول...	٥/٦١٥/٧٠٠

جدول رقم (٣)

إن قيمة الخراج التى أوردتها مختلفو المؤرخين
فى عهد من ذكروه من الحكام كانت فى كل من

عصورم كالآتي :-

عصر الفراعنة

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
ماسبيرو (تقدير ١٠٪)	الفراعنة	٢/١٠٠/٠٠٠
الآنسة هارتمان (٢٠٪)	٤/٢٠٠/٠٠٠
ابن خرداذبة	٥٦/٠٠٠/٠٠٠
أبو صالح الأرمنى	يوسف بن يعقوب	١٤/٢٦٠/٠٠٠
ابن وصيف شاه	منقاوس	٦٢/٨٠٠/٠٠٠
.....	فرعون موسى	٤٣/٢٠٠/٠٠٠
المقريزى	الريان بن الوليد	٥٨/٢٠٠/٠٠٠
.....	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
أبو المحاسن	كيقاوس	٦٠/٠١٨/٠٠٠

عصر البطالسة

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
لمبروزو (تقدير)	البطالسة	٧٨٧/٥٠٠

عصر الرومان

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
ماركاردت تقدير (٢٠٪) الرومان		٤/٥٠٠/٠٠٠

عصر البيزنطيين

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
ج. رويارد (تقدير) البيزنطيون		١/٨٠٠/٠٠٠

عصر العرب

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
ابن عبد الحكم	عمر بن الخطاب	٨١٦/٦٦٦
اليعقوبى د د	٤٢٠/٠٠٠
البلاذرى د د	٣/٣٠٠/٠٠٠
الكندى	هشام بن عبد الملك ...	٢/٤٠٠/٠٠٠
المقرئى	المأمون	٢/٥٥٤/٠٠٠

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
ابن وصيف شاه	المعز باقة	٤٨٠/٠٠٠
..... د د	احمد بن طولون	٢/٥٨٠/٠٠٠
المقرئى	الاخشيد محمد	١/٢٠٠/٠٠٠
ابن حوقل	المعز لدين الله	١/٩٢٠/٠٠٠
أبو صالح الارمنى	المستنصر باقة	١/٨٧٢/٦٠٠
المقرئى	صلاح الدين الأيوبي ..	٢/٧٩١/٨١١
ابن الجيعان	حسام الدين لاجين	٦/٤٨٩/٩٥٠
..... د د	الناصر محمد	٥/٦٥٦/٩٧٣

عصر العثمانيين

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
ابن اياس	الحكومة العثمانية	٩٩٠/٠٠٠
استيف د د	١/٠٥٢/٩٥١

عصر الفرنسيين

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
استيف	الجمهورية الفرنسية	٨٦٩/٦١٣

عصر الاسرة المحمدية العلوية

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
كلوت بك سنة ١٨٣٣ م	الوالى محمد على	١/٠٨٤/٩٢٢
احياء الحكومة سنة ١٨٨١ م	الحديوى توفيق	٤/٨٨٠/٥١٨
د د د ١٩٢١ م	السلطان فؤاد الاول ..	٥/١٣٤/٦٦٠

جدول رقم (٤)

وكان خراج الفدان الذى مساحته ٤٢٠٠ من مربع
كما نوه عنه مختلفو المؤلفين فى عهد من ذكروه من
الحكام وبحسب العصور كالآتى:

عصر الفراغة

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
تقدير ١٠٪	الفراغة	٣٥
تقدير ١٠٪	د	٧٠

عصر البطالسة

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
تقدير	البطالسة	$\frac{1}{19 \frac{7}{10}}$

عصر الرومان

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
تقدير	الرومان	$\frac{1}{70}$

عصر البيزنطيين

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
تقدير	البيزنطيون	$\frac{1}{30}$

عصر العرب

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
تقدير	عمر بن الخطاب	$13\frac{1}{4}$
"	" " "	٧
"	" " "	٥٥
الكندى	هشام بن عبد الملك	٨
المقريزى	المأمون	٨٥
"	المعتز بالله	٢
ابن حوقل	المعز لدين الله	$29\frac{1}{4}$
ابن الجيعان	حسام الدين لاجين	١٢٥
" "	الناصر محمد	$107\frac{3}{4}$

عصر العثمانيين

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
استيف	العثمانيون	٢٣

عصر الفرنسيين

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
استيف	الجمهورية الفرنسية	ص ١٩

عصر الاسرة المحمدية العلوية

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
كلوت بك سنة ١٨٣٣	الوالي محمد علي	ص ٢٩ $\frac{1}{4}$
إحصاء الحكومة في سنة ١٨٨١	الحديوي توفيق	١٠٣ $\frac{1}{4}$
..... ١٩٢١	السلطان فؤاد الأول	٩١

خاتمة

ان مساحة الاراضى القابلة للزراعة فى القطر
المصرى هى ٧/١٠٠/٠٠٠ فدان عدا ٢٠٠/٠٠٠ فدان تبنى فيها
الاسماك . والمقدار الاول قليل :

(١) ٥/٦٠٠/٠٠٠ فدان تبنى منها الضرائب باعتبار
أنها مزروعة

(٢) ١/٥٠٠/٠٠٠ فدان غير مزروعة الآن وقابلة
للزراعة فى المستقبل

وجملة سكان مصر حسب احصاء سنة ١٩١٧ م هى
١٢/٧١٨/٢٥٥ شخصا فيكون لكل فدان شخصان وربع . وأكثر
المديريات سكانا بالنسبة لمساحتها مديرية المنوفية اذ
يخصر كل ثلاثة من سكانها فدان واحد وما زال
عدد السكان منذ احصاء سنة ١٩١٧ م فى ازدياد مطرد . فاذا
تركنا سى الحرب الاستثنائية جانبا نجد زيادة عدد المواليد
على عدد الوفيات فى سنة ١٩٢١ م حسب تقدير مصلحة
الاحصاء بلغت ٢٢٤/٤٥٩ وفى سنة ١٩٢٢ م ٢٤٣/٥٣٦ نسمة
وكما زاد عدد السكان كثر ازدياد عدد المواليد

على عدد الوفيات طبعاً . ولارب عندنا في أن متوسط
هذه الزيادة يبلغ سنويا ٢٥٠/٠٠٠ بدون أدنى مبالغة

وليس في مديرية المنوفية - وهي أخصب أرض
مصر - قطعة لاتزرع ومع ذلك فكثير من سكانها يهاجرون
لأنهم لايجدون مايقوم بمعيشتهم فيها . على أننا مع هذا
نسلم بقاعدة كفاية القدان الواحد من كل أرض زراعية
في مصر لمتوسط معيشة ثلاثة أشخاص فنقول بناء
على هذه القاعدة :

إن الأرض المزروعة في مصر ومقدارها ٥/٦٠٠/٠٠٠ فدان
تكفي لمعيشة ١٦/٨٠٠/٠٠٠ نسمة . وبعد تعداد النفوس
سنة ١٩١٧ م بلغ مجموع زيادة المواليد على الوفيات ٨٧١/٧٧٠
بتقدير مصلحة الاحصاء . فاذا أضفنا الى ذلك زيادة
سنة ١٩٢٣ م ومقدارها ٢٥٠/٠٠٠ وأضفنا المجموع الى
احصاء سنة ١٩١٧ م يكون عدد السكان في نهاية سنة ١٩٢٣ م
١٣/٨٠٠/٠٠٠ نسمة . وبطرحه من ١٦/٨٠٠/٠٠٠ نسمة وهو العدد
اللازم لاستثمار المساحة المقرر عليها ضرائب يكون الباقي
٣/٠٠٠/٠٠٠ نسمة وهو عجز يسد بزيادة السكان السنوية .
فاذا سلم لنا أنها ٢٥٠/٠٠٠ سنويا يتلشى هذا العجز
بعد اثني عشرة سنة على أننا نقول إن عشر سنوات
قط تكفي لذلك إذا جرت الامور في مجراها الطبيعي
واذا أعنت المساحة الغير المزروعة الآن للزراعة

وهي تشمل الجزء الشمالى واقليم البحيرات للدلتا ومقدارها
كما مر ١/٥٠٠/٠٠٠ لزهاء من السكان ٤/٥٠٠/٠٠٠ وهو
مقدار يتلشى بزيادة السكان فى مدى ثمانى عشرة سنة
فكون السنوات اللازمة للملاشة العجز كله ثلاثين سنة أو
بالحرى خمسا وعشرين سنة أى ربع قرن أو نصف العمر
الغالب للانسان . وعلى ذلك نجد أنفسنا أمام إحدى
حالتين وهما :

الأولى : اذا لم تجفف مياه اقليم البحيرات ولم يعد
للزراعة وصلنا الى آخر حد لاستطاعة القطر تحمل سكانه
فى مدة اثنتى عشرة سنة على الأكثر

الثانية : اذا جفت مياهه وأعد للزراعة وصلنا
الى الحد المذكور فى مدة ثلاثين سنة على الأكثر

وهاتان المدتان حتى أطولهما أقرب إلينا من
جبل الوريد . ومعظم النسل الحاضر سبرى بعينى رأسه
انقضاء هذه السنين . فاذا صنع بعدئذ والزيادة مستمرة
فى السكان ؟

لاريب أنه يجب علينا منذ الآن التفكير فى حل
لهذه المعضلة الاجتماعية المثوقة وهو ماسنفرد له
هذا البحث :

الجزء المروى أو الممكن ريه من القطر المصرى

على شكل شرط طويل دقيق ينتهي طرفه الشمالى بشكل مروحة عند البحر الأبيض المتوسط وهذه هى التى تسمى الدلتا وهذا الجزء المروى يحد بصحراء العرب شرقا وصحراء لويبة غربا. وليس فى الامكان رى ارض الصحراويين المذكورين بمياه النيل لارتفاعها وعدم استواء سطحها فببستمر جديها لهذا العائق الذى لا يمكن تذييله الى ماشاء الله . ومن المستحيل فى مصر الانتفاع بأرض لا يروىها النيل . فليس هناك احتمال لتوسع زراعى من هاتين الجهتين

وفى الجهة الشمالية البحر . فاذنا وجهنا زيادة عدد سكاننا الى هذه الوجهة واقترضنا ارتفاعها الى ماوراء البحار وتركنا جانبا كراهة المصريين الغربية فانتالانجد مايقحق لها أى رغد من العيش للبون الشاسع بين البلادين مناخا وطبيعة وجنسية ولغة وديانة . فهذه الجهة فى حكم المسدودة

أما المورد الصناعى للبعشة ففضلا عن أن مصر تقصها المواد الأولية لتكون الصناعة فيها زاهرة يانعة فانه مورد محدود من المستحيل أن يتففع به عدد عظيم من السكان فى مصر . ولنفرض أنهم نصف مليون أو مليون فانه يستغرق بزيادة السكان فى مدى أربع سنوات فقط . ومضى اقضى هذا الاجل القصير نجد أنفسنا أمام المعضلة بعينها من جديد

وحاشا أن نقصد تليط الهمم عن الصناعة بهذا الكلام وإنما القصد فقط بيان عدم كفاية هذا المورد وأنه لا يحل المشكل الذي نحن بآزائه

فالنفذ الوحيد المفتوح أمامنا هو جهة الجنوب حيث يوجد إقليم واسع ذو سكان قليل العدد وأرض من طبيعة أرض مصر تروى بنفس النيل ولا يفصلها عنا فاصل بل هي ومصر جسم واحد

واقليم كهذا حالته المعيشية وثمار أرضه بمائة لقطرنا المصريون وحدهم هم الذين في استطاعتهم جعله في حالة سعادة ورفاهية

وبالاختصار هو بيئة مناسبة لأمزجة المصريين على قدر ما هم أنفسهم موافقون لهذه البيئة . وهو الذي يسع الزيادة المستمرة لسكان مصر مدى مائة عام بدون أدنى مضايقة

فالسودان هو باب السلام الوحيد الذي ظل مفتوحا لمصر على مصراعيه منذ الأزمان الخالية ويجب أن يبقى كذلك إلى الأبد لأنه لازم لها لزوم الروح للجسد

والى هذا النرض يجب أن تصوب جميع جهود الذين في يدهم حظ مصر وفي قلبهم يضررون لها النفع والمصلحة

فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع
٣	فائحة الكتاب
٦ - ٥	المقدمة
٨٩ - ٧	القسم الأول — الايرادات
١٢ - ٧	الفصل الأول — عصر الفراعنة :-
٧	الابرادات في عهد فرعون موسى
٨ د د د تدارس بن صا
٨ د د د كلكن بن خريتا
٨ د د د فرعون الأول
٨ د د د الفراعنة
٩ د د د فرعون يوسف
١١ - ٩ د د د فرعون مصر
١١ د علي يد عزيز مصر
١١ د في عهد الريان بن الوليد
١٢	ملخص الابرادات في عصر الفراعنة
١٨ - ١٢	الفصل الثاني — عصر البطالسة :-
١٣	الابرادات في عهد بطليموس فيلادلف
١٤ د د د بطليموس أوليت

الموضوع الصفحة

١٧ - ١٦	املاك الملوك البطالسة (دخل التاج).....
١٨ - ١٧	ملخص الايرادات في عصر البطالسة.....
٢٠ - ١٨	الفصل الثالث — عصر الرومانيين :-
١٩ - ١٨	إصلاحات أغسطس في مصر
٢٠ - ١٩	مولرد الايرادات
٢٠	ملخص الايرادات في عصر الرومان
٢٣ - ٢٠	الفصل الرابع — عصر البيزنطيين :-
٢٢ - ٢٠	مركز المقوقس الديني والسياسي.....
٢٢	الايرادات في عهد الروم.....
٢٣	الايرادات في عهد هرقل
٢٣ د د د المقوقس
٢٣	ملخص الايرادات في عصر البيزنطيين
٦٢ - ٢٣	الفصل الخامس — عصر العرب :-
٤٧ - ٢٣	الايرادات في عهد الخلفاء الراشدين :-
٤٤ - ٢٣ د د خلافة عمر بن الخطاب
٤٧ - ٤٤ د د خلافة عثمان بن عفان
٤٩ - ٤٧	الايرادات في عهد الدولة الأموية :-
٤٨ - ٤٧ د د خلافة معاوية بن أبي سفيان
٤٩ - ٤٨ د د خلافة سليمان بن عبد الملك
٤٩	الايرادات في عهد الدولة العباسية :-

الموضوع	الصفحة
الابرادات في خلافة هرون الرشيد	٤٩
الابرادات في عهد الدولة الطولونية :-	٥٠ - ٥١
» » حكومة احمد بن طولون	٥٠
» » حكومة حمارويه	٥٠ - ٥١
الابرادات في عهد الدولة الاخشيدية :-	٥٢ - ٥٤
» » حكومة الاخشيد محمد بن طنج	٥٢
» » حكومة كافور الاخشيدى	٥٣ - ٥٤
الابرادات في عهد الدولة الفاطمية :-	٥٤ - ٥٩
» » خلافة المعز لدين الله	٥٤ - ٥٥
» » » العزيز بالله	٥٥
» » » الحاكم بأمر الله	٥٥ - ٥٦
» » » المستنصر بالله	٥٦ - ٥٧
» » » المستعلى بالله	٥٧ - ٥٨
» » » الحافظ لدين الله ...	٥٨ - ٥٩
الابرادات في عهد الدولة الأيوبية :-	٥٩ - ٦٠
» » حكومة صلاح الدين	٥٩ - ٦٠
الابرادات في عهد دولة المماليك البحرية :-	٦٠
» » حكومة الظاهر بيبرس	٦٠
ملخص الابرادات في عصر العرب	٦١ - ٦٢
الفصل السادس — عصر العثمانيين :-	٦٢ - ٦٥

الموضوع	الصفحة
ايرادات مصر في أوائل القرن السابع عشر	٦٣
إدارة مصر في عصر السلطان سليم الأول	٦٣ - ٦٤
وابنه سليمان	
مختلف أبواب الإيرادات	٦٤
ايرادات مصر في القرن الثامن عشر	٦٥
ملخص الإيرادات في عصر العثمانيين	٦٥
الفصل السابع — عصر الفرنسيين :-	٦٦ - ٧٠
مالية مصر عند وصول الحملة الفرنسية	٦٦
نظام الضرائب في عهد بوناپارت	٦٦
انشاء مصلحة للأحكام الأميرية والتسجيل	٦٦ - ٦٧
سن قوانين بضرائب أخرى على الوصايا... الخ.	٦٧
ايرادات مصر في سنة ١٧٩٩ م	٦٨ - ٦٩
" " " " ١٨٠٠ م	٦٩ - ٧٠
الغرامات الخريصة	٧٠
الفصل الثامن — الاسرة المحمدية العلوية :-	٧٠ - ٨٥
ايرادات في عهد محمد علي	٧٥ - ٧٦
" " " " عهدى الوالىين ابراهيم	٧٦
وعباس الأول	
ايرادات في عهد الوالى سعيد	٧٧

الموضوع الصفحة

٧٨ - ٧٧	الايادات في عهد الخديوي اسماعيل
٨٠ - ٧٩ توفيق " " " "
٨١ - ٨٠ عباس الثاني
٨٣ - ٨٢ السلطان حسين كامل
٨٤ - ٨٣ الملك فؤاد الأول
٨٥	ملخص الايرادات في عهد أسرة محمد علي ...
٨٩ - ٨٦	إجمال عام لقسم الايرادات
١١٩ - ٩١	القسم الثاني - الاتاوة أو المال المستولية عليه الدول الفاتحة
٩٣ - ٩١	الفصل الاول - حكومة الفرس :-
٩١	الحكومة الفارسية في مصر
٩٢ - ٩١	إتاوة المقاطعة الفارسية السادسة
٩٣ - ٩٢	ايراد بحيرة موديس
٩٣	اتاوة مصر في حكومة الفرس
٩٥ - ٩٣	الفصل الثاني - حكومة الرومان :-
٩٤ - ٩٣	استبداد اغسطس بادارة مصر وماليها
٩٥ - ٩٤	الفلال التي كانت تصدرها مصر الى روما
٩٥	تقدير عدد سكان روما في ذلك الحين
١٠١ - ٩٥	الفصل الثالث - حكومة البيزنطيين :-

٩٦	الغلال التي كانت على مصر للقسطنطينية وقيمها في عهد جوستينيان
٩٦	الضرائب في مصر في ذاك العهد
٩٦ - ٩٧	ما كان يتخذ من التدابير في تحصيل هذه الضرائب
٩٨ - ٩٩	الغلال المفروضة على مصر في عهد قسطنطين
٩٩ - ١٠١	ما كان مفروضا على مناطق مصر من الغلال
١٠٠	الأتاوة في حكومة البيزنطيين
١٠١ - ١٠٧	الفصل الرابع — الحكومة العربية :-
١٠١ - ١٠٤	الأتاوة في عهد الدولة الأموية :-
١٠١	الأتاوة في خلافة معاوية بن أبي سفيان
١٠١ - ١٠٣	د د د هشام بن عبد الملك
١٠٣ - ١٠٤	د د د مروان الثاني
١٠٤ - ١٠٧	الأتاوة في عهد الدولة العباسية :-
١٠٤	الأتاوة في خلافة المهدي بن المنصور
١٠٥	د د د هرون الرشيد
١٠٥ - ١٠٦	د د د المأمون
١٠٦ - ١٠٧	د د د المقتدر بالله
١٠٧ - ١١٥	الفصل الخامس — عصر العثمانيين :-
١٠٨	الأتاوة في سنة ١٦١٥ م
١٠٩	د د د ١٦٢٦ م

الموضوع	الصفحة
الاتاوة في سنة ١٦٨٠ م	١٠٩
حال ولاية مصر وما كان عليهم في هذا العصر	١١٠
التقود (الخزنة) التي كانت ترسل من مصر الى القسطنطينية	١١٠ - ١١١
الابرادات التي يستولى عليها الولاة	١١١
الاتاوة في النصف الثاني من القرن السابع عشر	١١٢
الترتيبات التي وضعها السلطان سليمان لارسال الخزنة	١١٢ - ١١٤
الادارة العثمانية المالية	١١٤
الاتاوة في القرن الثامن عشر	١١٥
ملخص الاتاوة في عصر العثمانيين	١١٥
الاتاوة في عهد الاسرة المحمدية العلوية :-	١١٥ - ١١٧
الاتاوة في عهد محمد علي	١١٦
د في عهدي عباس الاول وسعيد	١١٦
د من عهد اسماعيل الى الآن ..	١١٦ - ١١٧
إجمال عام لقسم الاتاوة	١١٧ - ١١٩
القسم الثالث - الخراج والمساحة المفروضة عليها	١١٩ - ١٣٥
الفصل الأول - عصر الفراعنة :-	١١٩ - ١٥٩
نوزيع الأراضي في عهد سيزوستريس	١١٩ - ١٢٠
نظام مصر ويسرها في عصر الفراعنة	١٢١ - ١٢٣

الموضوع	الصفحة
حالة الفلاح في الزمن القديم	١٢٣ - ١٢٤
منشأ اختراع المصريين لعلم الهندسة	١٢٤
مسح الأراضي ووحدة قياسها	١٢٤
مصلحة المساحة وما يقيد في سجلاتها	١٢٥
كيفية تقدير الخراج بالعرش	١٢٥
نقص الخراج بنقص النيل	١٢٥ - ١٢٦
اقامة المقاييس لمعرفة حالة النيل	١٢٦
كيفية جباية العشر	١٢٦
تقدير مساحة المربع الذي وزعه سيزوستريس على كل ساكن	١٢٧
مباحث لمعرفة مايلغته الخراج بالعرش :	١٢٨ - ١٥٥
المبحث الأول :	١٢٨ - ١٣٢
مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الزمن القديم	١٢٨ - ١٢٩
المساحة المزروعة بالفعل	١٢٩ - ١٣٠
بيان عدد الأفدنة المزروعة قديماً	١٣٠ - ١٣٢
البحيرات التي في شمال الدلتا ومساحتها	١٣١
المبحث الثاني :	١٣٢ - ١٤١
خصب الأرض في عصر الفراعنة ومحصول الفدان	١٣٢ - ١٣٥
نظام دفع الضرائب في القرن السادس ...	١٣٦
مقدار المساحة المزروعة حياً	١٣٦

الموضوع . الصفحة

١٣٧-١٣٦	تحريم زراعة الفول
١٣٧	زراعة الذرة
١٣٨-١٣٧	كثرة حفر الترع في مصر
١٣٩-١٣٨	مساحة الأراضي المزروعة ذرة
١٣٩	زراعة الأرض
١٤٠-١٣٩	محاصيل مصر الزراعية في عصر الفراعنة
١٤٠	سبب بناء عمرو بن العاص مقياس حلوان
١٤١	محاصيل مصر الزراعية الحالية
١٤٩-١٤١	المبحث الثالث :
١٤٢	(أ) تعيين السكان من عدد الأقدنة المزروعة
١٤٥-١٤٢	(ب) د د د البلاد الآهلة ...
١٤٧-١٤٥	(ج) د د د الألفس السني دفعت الجزية عند الفتح العربي
١٤٨-١٤٧	(د) تعيين السكان بما يستهلكه أهل مصر من الغلال
١٤٩	ملخص المباحث السابقة
١٥٠-١٤٩	عدد بلاد مصر وسكانها في عهد الرومان
١٥٤-١٥٠	التدليل على كثرة سكان مصر في الزمن القديم
١٥٥	تقدير قيمة الخراج في عهد الفراعنة على حساب العشر

١٥٥	ضريبة الخراج في عهد الامبراطورية الوسطى
١٥٨-١٥٦	خراج مصر في عصر الفراعنة :
١٥٦	» » على يد يوسف بن يعقوب ...
١٥٦	» » في عهد منقاوس
١٥٧	» » » فرعون موسى
١٥٧	» » » الريان بن الوليد
١٥٧	(فرعون يوسف)
١٥٧	خراج مصر في عهد كيقاوس
١٥٨-١٥٧	مساحة الأراضي المزروعة في عهد الفراعنة ..
١٥٩-١٥٨	ملخص الخراج في عهد الفراعنة
١٦٤-١٦٠	الفصل الثاني - عصر البطالسة :-
١٦٠	تقسيم الأراضي في عصر البطالسة
١٦١	توزيع ملكية الأراضي في عهد البطالسة
١٦١	والفراعنة
١٦٢-١٦١	اختلاف فرض الخراج على الأراضي
١٦٢	في العهدين
١٦٢	نسبة الخراج على الأراضي الممتازة
١٦٣	مساحة أراضي الكهنة وخراجها
١٦٤-١٦٣	» » الملوك
١٦٤	» » الجند وخراجها

الموضوع	الصفحة
الخراج في عصر البطالسة	١٦٤
الفصل الثالث - عصر الرومان :-	١٦٥ - ١٦٩
الإدارة الرومانية في مصر	١٦٥ - ١٦٦
وفاء النيل قبل عهد يترون وفي عهده	١٦٦ - ١٦٧
النظام الزراعي لمصر	١٦٧
أغسطس وامتيازات الكهنة ورجال الحرب بمصر	١٦٨
الخراج بواقع خمس المحصول	١٦٨ - ١٦٩
أسلوب الري الذي كان معمولاً به	١٦٩
الخراج في عصر الرومان	١٦٩
الفصل الرابع - عصر البيزنطيين :-	١٦٩ - ١٧٣
القاعدة التي بنى عليها فرض الخراج وتائجها	١٧٠
قاعدة توزيع الخراج في عهد قسطنطين	١٧١ - ١٧٢
» » » » ديوكتيان	١٧٢
الخراج في عصر البيزنطيين	١٧٣
الفصل الخامس - عصر العرب :-	١٧٤ - ٢٦٨
تمهيد :	١٧٤ - ١٩٦
مايجوز للتخفيف اتخاذه عندما تفتح	
البلاد عنوة	١٧٤
هل فتحت مصر عنوة أو بصلح وشروط ؟...	١٧٤
أنصار الرأي الأول	١٧٤ - ١٧٥

الصفحة	الموضوع
١٧٥	أخبار الرأي الثاني
١٧٩-١٧٥	ذكر من قال فتحت مصر عنوة
١٨٤-١٧٩	ذكر من قال ان مصر فتحت بصلح
١٨٤	السبب في هذا الخلاف
١٨٩-١٨٥	تفسير مسألة فتح مصر
١٩٦-١٨٩	ما فعله عمر في ارض سورية والعراق
١٩٧-١٩٦	المساحة المفروضة عليها الخراج والمرتات التي مسحت فيها ارض مصر
٢٠٥-١٩٧	القدان ومساحته قديما وحديثا
٢١٣-٢٠٥	المساحة المزروعة والخراج في عهد الخلفاء الراشدين :
٢١٣-٢٠٥	الخراج في خلافة عمر بن الخطاب
٢١٦-٢١٤	المساحة المزروعة والخراج في عهد الدولة الأموية :
٢١٥-٢١٤	أول مرة مسحت فيها ارض مصر في عصر العرب في خلافة سليمان بن عبد الملك
٢١٦-٢١٥	ثاني مرة مسحت فيها ارض مصر في عصر العرب في خلافة هشام بن عبد الملك والمساحة المزروعة والخراج

الصفحة	الموضوع
٢١٩-٢١٦	الخراج والمساحة المزروعة في عهد الدولة العباسية :
٢١٧-٢١٦	الخراج والمساحة المزروعة في خلافة المأمون ثالث مرة مسحت فيها أرض مصر في عصر العرب في خلافة المعتز بالله والمساحة المزروعة والخراج
٢١٩-٢١٧	الخراج والمساحة المزروعة في عهد الدولة الطولونية :
٢٢٠-٢١٩	الخراج في حكومة احمد بن طولون
٢٢١-٢٢٠	الخراج والمساحة المزروعة في عهد الدولة الاخشيديّة :
٢٢٠	الخراج في حكومة الاخشيدي محمد بن طنج
٢٢١-٢٢٠	الرواتب في حكومته
٢٢٩-٢٢١	الخراج والمساحة المزروعة في عهد الدولة الفاطمية :
٢٢٤-٢٢١	المساحة المزروعة والخراج في خلافة المعز لدين الله
٢٢٩-٢٢٤	المساحة المزروعة والخراج في خلافة المستنصر بالله :
٢٢٩-٢٢٤	النواحي والكفور والخراج عليها :

الصفحة	الموضوع
٢٢٥-٢٢٦	عدد النواحي والكفور بالوجه البحرى
٢٢٦	عدد النواحي والكفور بالوجه القبلى
٢٢٧	جملة النواحي والكفور بالوجهين البحرى والقبلى
٢٢٧-٢٢٨	الكور وخراجها فى الوجه البحرى
٢٢٨ القبلى
٢٢٩	جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى ...
٢٢٩-٢٣٨	الخراج والمساحة المزروعة فى عهد الدولة الايوية:
٢٢٩-٢٣٨	الخراج والمساحة المزروعة فى حكومة صلاح الدين :
٢٣٠	خراج القدان المزروع قمحا
٢٣٠-٢٣٢	خراج المحاصيل عن سنة ٥٧٢ هـ (١١٧٦ م) :
٢٣١	خراج القدان الذى مساحته ٥٩٢٩ م.م من محاصيل الزراعة الشتوية
٢٣١-٢٣٢	خراج القدان الذى مساحته ٥٩٢٩ م.م من محاصيل الزراعة الصيفية
٢٣٢	خراج القدان الذى مساحته ٥٩٢٩ م.م من الاشجار المختلفة
٢٣٣	خراج القدان الذى مساحته ٤٢٠٠ م.م من محاصيل الزراعة الشتوية

الموضوع الصفحة

٢٣٣-٢٣٤	خراج القدان الذى مساحته ٤٢٠٠ م.م من محاصيل الزراعة الصيفية
٢٣٤	خراج القدان الذى مساحته ٤٢٠٠ م.م من الأشجار المختلفة
٢٣٥-٢٣٦	مديريات الوجه البحرى وخراجها
٢٣٦-٢٣٧	مديريات الوجه القبلى وخراجها
٢٣٧	جملة خراج مديريات الوجهين البحرى والقبلى
٢٣٧-٢٣٨	استدراك
٢٣٨-٢٣٨	الخراج ومساحة الاراضى المزروعة فى دولة الممالك البحرية :
٢٣٨-٢٤٩	الخراج والمساحة المزروعة فى حكومة المنصور حسام الدين لاجين :
٢٣٨-٢٤٠	الروك الحسامى
٢٤١-٢٤٢	عدد النواحى بكل كورة فى الوجه البحرى ..
٢٤٢-٢٤٣ القبلى
٢٤٣	جملة عدد النواحى بالوجهين البحرى والقبلى
٢٤٤	خراج كل كورة أو مديرية فى الوجه البحرى
٢٤٥ القبلى
٢٤٥	جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى
٢٤٦	عدد الأفدنة بكل كورة فى الوجه البحرى ...
٢٤٧ القبلى

الصفحة	الموضوع
٢٤٧	جملۃ الافندۃ بالوجهين
٢٤٨	خراج القدان بكل كورة في الوجه البحرى ..
٢٤٩ القبلى ...
٢٤٩	المتوسط العام لخراج القدان بالوجهين البحرى والقبلى
٢٦٨-٢٥٠	حكومة الناصر محمد بن قلاوون :
٢٥٣-٢٥٠	الروك الناصرى
٢٥٨-٢٥٣	الضرائب التى أبطلها :
٢٥٤-٢٥٣	ضريبة ساحل الغلة
٢٥٤ نصف السمسة ..
٢٥٤ رسوم الولاية
٢٥٥-٢٥٤	مقرر الخواص والبغال
٢٥٥ السجون ..
٢٥٦-٢٥٥ طرح الفرايج ..
٢٥٦ الفرسان ..
٢٥٦ الاتصاب والمعاصر ..
٢٥٦ رسوم الأفراح ..
٢٥٦ حابة المراكب ..
٢٥٦ حقوق القينات ..
٢٥٧ شد الزعماء ..

الصفحة	الموضوع
٢٥٧	ضريبة متوفر الجراريف
٢٥٨ - ٢٥٧	المباشرين
٢٥٨	استمرار العمل بمقتضى الروك الناصرى الى سنة ١٧٨٤ هـ
٢٦٠ - ٢٥٩	ما أغفله هذا الروك وسد هذا الفراغ
٢٦١ - ٢٦٠	عدد النواحي بكل كورة في الوجه البحرى ..
٢٦٢ - ٢٦١	القبلى
٢٦٢	جملة النواحي بالوجهين البحرى والقبلى
٢٦٣	خراج كل كورة أو مديرية في الوجه البحرى
٢٦٤	القبلى
٢٦٤	جملة خراج الكور بالوجهين البحرى والقبلى ..
٢٦٥	عدد الأفدنة بكل كورة في الوجه البحرى ..
٢٦٦	القبلى
٢٦٦	جملة الأفدنة بالوجهين
٢٦٧	خراج الفدان بكل كورة في الوجه البحرى ..
٢٦٨	القبلى
٢٦٨	المتوسط العام لخراج الفدان في الوجهين البحرى والقبلى
٢٦٩ - ٢٧٥	الفصل السادس - عصر العثمانيين :-
٢٦٩	خراج مصر في السبع السنين الأولى من الفتح العثمانى

الموضوع	الصفحة
طريقة فرض الخراج	٢٧٠
قسما الضريبة في الوجه القبلي وطريقة تحصيلها	٢٧١
قسما المال الاميرى وطريقة تحصيلها	٢٧١
تقرير خراج مصر والروك في عهد السلطان سليم	٢٧٢
القاعدة المتبعة في تحصيل الخراج	٢٧٢ - ٢٧٣
زيادة الخراج في عهود السلاطين أحمد ومحمد ومصطفى	٢٧٣
الخراج في اواخر حكم العثمانيين	٢٧٣ - ٢٧٤
عيوب طريقة توزيع الخراج في هذا العهد ...	٢٧٤
المساحة المزروعة في هذا العهد وعهد الفرنسيين وخراج القدان	٢٧٤ - ٢٧٥
الفصل السابع - عصر الفرنسيين :-	٢٧٥ - ٢٩٠
حالتا مصر الزراعية والمالية عند قدوم الحملة الفرنسية	٢٧٥
الاعمال التي قام بها علماء هذه الحملة في مصر ..	٢٧٥ - ٢٧٦
وصف مساحة مصر لأمير الالاي جا كوتان :	٢٧٦ - ٢٨١
وصف وادى النيل	٢٧٦ - ٢٧٧
الدلتا	٢٧٧ - ٢٧٨
شاطىء مصر وموقعها ومسطحها	٢٧٨

الموضوع	الصفحة
تقسيم سطح مصر الى تسعة أقسام.....	٢٧٩ - ٢٨٠
استخراج مساحة هذه الأقسام على الخريطة بطريقة المربعات.....	٢٨٠ - ٢٨١
الفدان ومسطحه.....	٢٨١
اتساع أرض الزراعة في الزمن الغابر وأسباب انقاصها بعد ذلك.....	٢٨٢ - ٢٨٣
تفاصيل لمسطحات القطر المصرى على اختلاف أنواعها:	٢٨٣ - ٢٨٤
مساحة عامة لمديريات القطر في الوجه البحرى	٢٨٣
» » » » القبلى	٢٨٤
جملة مساحة المديريات بالوجهين البحرى والقبلى	٢٨٤
بيان مساحة القطر بحسب طبيعة أرضه	٢٨٥
مساحة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة في الوجه البحرى	٢٨٦
مساحة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة في الوجه القبلى	٢٨٦ - ٢٨٧
جملة مساحة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة بالوجهين البحرى والقبلى.....	٢٨٧
جملة الخراج في سنة ١٧٩٩ م وخراج الفدان الواحد	٢٨٨

٢٨٨ - ٢٩٠	بيان عدد نواحي القطر :
٢٨٩	بيان نواحي المديريات بالوجه البحرى
٢٨٩ - ٢٩٠	د د د القبلى
٢٩٠	جملة نواحي المديريات بالوجهين البحرى والقبلى
٢٩١ - ٣٢٣	الفصل الثامن — الأسرة المحمدية العلوية :
٢٩١ - ٣٠٩	عصر الوالى محمد على :
٢٩١	الغاء محمد على جميع الالتزامات وترتيبه معاشا للملتزمين
٢٩١	مسح الحكومة الاراضى وتقريرها الخراج ..
٢٩١ - ٢٩٢	الطريقة التى كان يتبعها الملتزمون فى عمل حساباتهم وصيوبها
٢٩٢	إلغاء الأموال المقررة وإبقاء المال الاميرى ..
٢٩٣	طريقة وضع الخراج
٢٩٣ - ٢٩٨	عدد القرى والأفدنة المفروض عليها خراج فى سنة ١٨٢١ م :
٢٩٣	عدد القرى بالوجه البحرى
٢٩٤	د د د القبلى
٢٩٤	جملة القرى بالوجهين البحرى والقبلى
٢٩٥	عدد الأفدنة المفروض عليها خراج بالوجه البحرى

الصفحة	الموضوع
٢٩٦-٢٩٥	عدد الأفدنة المفروض عليها خراج بالوجه القبلى
٢٩٦	جملة الأفدنة المفروض عليها خراج بالوجهين البحرى والقبلى
٢٩٧	جملة خراج كل مديرية وخراج الفدان الواحد فيها بالوجه البحرى
٢٩٨	جملة خراج كل مديرية وخراج الفدان الواحد فيها بالوجه القبلى
٢٩٨	جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى والمتوسط العام لخراج الفدان
٢٩٩	محصول الفدان الواحد
٣٠٠	كيفية استغلال أرض مصر
٣٠١-٣٠٠	محاصيل مصر من الحبوب سنة ١٨٢٩ م
٣٠١	ثمن ميع الارذب من هذه المحاصيل
٣٠٢	أنواع الضرائب فى عهد محمد على وضريبة الاطيان
٣٠٣	الأراضى المفروض عليها الخراج والمعفاة منه
٣٠٣	خراج الفدان
٣٠٦-٣٠٤	الأراضى المزروعة والممكن زرعها فى مصر :

الموضوع الصفحة

٣٠٤	الأراضي المزروعة والممكن زرعها في الوجه البحرى
٣٠٥	الأراضي المزروعة والممكن زرعها في الوجه القبلى
٣٠٦	جملة الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة بالوجهين البحرى والقبلى
٣٠٦	مساحة الأراضي غير المزروعة
٣٠٧	مجموع مساحة الأراضي المزروعة وغير المزروعة
٣٠٩-٣٠٧	محاصيل الأراضي في سنة ١٨٣٣ م
٣٠٩	جملة الخراج في سنة ١٨٣٣ م وخراج القدان "واحد"
٣١٥-٣١٠	الحدوى نوفيق :
٣١٠	عدد النواحي بالوجه البحرى
٣١١	د د د القبلى
٣١١	جملة النواحي بالوجهين البحرى والقبلى
٣١٢	عدد أفدنة الوجه البحرى المفروض عليها خراج في سنة ١٨٨١ م
٣١٣-٣١٢	عدد أفدنة الوجه القبلى المفروض عليها خراج في سنة ١٨٨١ م
٣١٣	جملة الأفدنة المفروض عليها خراج في سنة ١٨٨١ م بالوجهين البحرى والقبلى

٣٢٢	جملة الخراج والمتوسط العام لخراج القدان بالوجهين البحرى والقبلى
٣٢٣	مساحة الجزء المزروع والقابل للزراعة.....
٣٢٤-٣٣٥	احمال عام لقمم الخراج.....
٣٣٦-٣٤٠	خاتمة الكتاب.....

هذه السلسلة تضم :

- ١ - فتح العرب لمصر
- ٢ - تاريخ مصر إلى الفتح العثماني
- ٣ - الجيش المصري البري والبحري في عهد محمد علي
- ٤ - تاريخ مصر من أقدم العصور إلى الفتح الفارسي
- ٥ - تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل
- ٦ - تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر
- ٧ - ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا
- ٨ - تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا (مجلد أول)
- ٩ - تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا (مجلد ثاني)
- ١٠ - فلاح مصر وأخبارها
- ١١ - تاريخ مصر الحديث مع فريكة في تاريخ مصر القديم
- ١٢ - قوانين الدواوين
- ١٣ - تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث
- ١٤ - الحكم المصري في الشام
- ١٥ - تاريخ الخديوي محمد باشا توفيق
- ١٦ - آثار الزعيم سعد زغلول
- ١٧ - مذكرات
- ١٨ - الجيش المصري في الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم
- ١٩ - وادي النظرون وربهانه وأدينته ومختصر البطارقة
- ٢٠ - الجمعية الأثرية المصرية في صحراء العرب والأديرة الشرقية
- ٢١ - الرحلة الأولى للبحث عن ينابيع البحر الأبيض (البلل الأبيض)
- ٢٢ - السلطان قلاوون (تاريخه - أحوال مصر في عهده - منشأته المعمارية)
- ٢٣ - صفوة العصر
- ٢٤ - المماليك في مصر
- ٢٥ - تاريخ دولة المماليك في مصر
- ٢٦ - سلاطين بني عثمان
- ٢٧ - محمود فهمي النقراشي
- ٢٨ - دور القصر في الحياة السياسية
- ٢٩ - مذكرات اللورد كيلرن
- ٣٠ - عادات المصريين
- ٣١ - خنقاوات الصوفية ج ١
- ٣٢ - خنقاوات الصوفية ج ٢
- ٣٣ - تحفة الناظرين فيمن وفي مصر من الملوك والسلاطين
- ٣٤ - تاريخ عمرو بن العاص
- ٣٥ - دور القبائل العربية في صعيد مصر
- ٣٦ - علاقات القاطنين في مصر بدول المغرب
- ٣٧ - عبد الرحمن الجبرتي ٥ أجزاء
- ٣٨ - مصر في العصر العثماني في القرن ١٦
- ٣٩ - خطط القريزي ٣ أجزاء (محققة منقحة في ٢٧٥٠ صفحة)
- ٤٠ - صفحات من تاريخ مصر (صائب باشا سامي)
- ٤١ - صفحات من تاريخ مصر (سيد درويش)
- ٤٢ - صفحات من تاريخ مصر (سيد درويش)
- ٤٣ - صفحات من تاريخ مصر (سيد درويش)

Bibliotheca Alexandrina



0354302

MADBOULI BOOKSHOP

مكتبة مذبولى

6 Talat Harb SQ. Tel.: 5756421

٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة - ت : ٥٧٥٦٤٢١